وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

اتحاد الكونفدرالية السويسرية ومواقفها من الثورة الجزائرية (1954-1962م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

✓ سلمى حجوجي

✓ بسمة خليل

إشراف:

د/ عبد الكريم قرين

الأستاذ	الرتبة	الصفة	الجامعة
الشايب قدادرة	أستاذ محاضر –أ–	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ مساعد أ	مشرفا و مقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
الحواس غربي	أستاذ مساعد أ	عضوا مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2022–2023م/ 1443–1444هـ

﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ۖ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِىٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَىَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِى فِى ذُرِّيَّتِىٓ ۖ إِنِّى تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾﴾ الأحقاف/ 15.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبنوره تنزل البركات نشكر الله العلي القدير ونحمده عل ما هدانا ووفقنا اليه في انجاز هذا العمل المتواضع.

أتوجه بالشكر الجزيل وجميل العرفان للأستاذ الدكتور المشرف قرين عبد الكريم الذي وجهنا في انجاز هذه المذكرة وتقديمه النصائح والارشادات المتنوعة لإنجاز هذا العمل المتواضع.

اشكر كل من دعمني ولو بكلمة طيبة.

الاهداء

اهدي ثمرة علمي وجهدي

الى من وضع المولى عز وجل الجنة تحت قدميها...

الى من ساندتني بدعائها نبع الحنان امي قرة عيني " فتيحة".

الى من اقتدي به طوال حياتي واحمل اسمه بكل فخر واعتزاز...

الى من منحني القوة والعزيمة والإصرار ومواصلة الدرب...

الى من سعى جاهدا لنجاحي ابي العزيز "سليم".

الى من هم قوتي وسندي في الحياة... الى اخوتي " خالد " " وصال " " عبير "

الى الروح التي سكنت قلبي... الى زوجي الغالي " سامي " الذي وقف بجانبي وساندني طيلة هذا المشوار.

الى عائلتي الثانية عائلة زوجي حفظهم الله.

الى من كنت لهن اختا وكن نعم الأحبة... الى من تقاسمت معهن ايامي وأكملت بينهن اعوامي صديقاتي بكل ما تحمله معنى الكلمة " بشرى، مروة، وردة، مريم ".

الى رفيقة دربي التي شاركتني هذا العمل بكل لحظة " خليل بسمة ".

الى كل عائلة " حجوجي " كبيرها وصغيرها.

سلمى

الاهداء

الى التي من تحت قدميها الجنة...

الى التي علمتني ان الصبر والإرادة مفتاح النجاح...

الى التي كان دعاؤها سر نجاحي امي الغالية اطال الله عمرها.

الى العطوف والحنون... الى ذرع الأمان... الى قدوتي وسندي في الحياة ابي الغالي اطال الله عمره.

الى نور حياتي... الى مصدر ثقتي اخوتي هشام، سمية، امين رافقكم الحظ في حياتكم الاسرية والمهنية.

الى اختي الثانية التي لم تنجبها امي مديحة زوجة اخي حفظها الله.

الى اخي الثالث... الى زوج اختي حفظه الله.

الى قطعة من قلبي... الى أبناء اخوتي احمد عبد الرحمان، يوسف محمد اسلام، محمد جود وفقكم الله في مشواركم الدراسي.

الى صديقاتي... أخص بالذكر صديقة دربي " هاجر " التي تقاسمنا حلو ومر الحياة معا.

الى صديقتي " مروة " شفى الله ابنتك ان شاء الله، والى صديقاتي" وردة، مروة، خولة، نسرين" وفق الله دربكم.

الى كل الذين لديهم مكانة خاصة لدي... الى كل قريب مريض طهورا ان شاء الله.

الى التي رفقتني في هذا المشوار " حجوجي سلمى".

الى كل عائلة " خليل" و " بن عياش".

الى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

بسمة

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى المختصر باللغة العربية
ج.ت. و	جبهة التحرير الوطني

المقدمة

المقدمة

أدرك مفجروا الثورة الجزائرية منذ اندلاعها في الفاتح من نوفمبر 1954م أهمية العمل الديبلوماسي لإيصال صداها الى الخارج، حيث سعت جبهة التحرير الوطني في انشاء علاقات دولية واسعة خاصة مع الدول المجاورة لفرنسا للإحاطة بها، فلقت القضية الجزائرية تأييدا دوليا ذو أشكال وصور متعددة ومن هذه البلدان نجد سويسرا الذي تعرف دائما بواسطتها منذ بداية المفاوضات الرسمية الجزائرية الفرنسية 1961م إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962م، حيث لعب الجانب السويسري دورا في تسوية القضية الجزائرية بعد تكثيف جبهة التحرير الوطني نشاطها الديبلوماسي السري في الأراضي السويسرية، مما ساهم بشكل عام في تباين مواقفها سواء الرسمية أو الغير الرسمية، رغم حيادها استطاعت الثورة الجزائرية اخراج سويسرا عن صمتها وإعلانها عن مواقفها في عدة قضايا تخص الثورة الجزائرية.

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع " اتحاد الكونفدرالية السويسرية ومواقفها من الثورة الجزائرية 1954-1962م" أهمية كبيرة في حقل الدراسات التاريخية، من جهة التعرف على بعض الجوانب من مراحل الثورة الجزائرية خاصة نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني على الأراضي السويسرية، ودراسة المواقف المتعددة للبلد الأوروبي الوحيد المطبق للحياد اتجاه القضية الجزائرية.

دوافع اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيارنا لموضوعنا الى عدة أسباب منها:

- ✓ الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ الثورة الجزائرية والتعرف على مختلف محطاتها.
- ✓ الرغبة في التعمق في موضوع " اتحاد الكونفدرالية السويسرية ومواقفها من الثورة الجزائرية " والإحاطة بكل جزئياته.

- ✓ التعرف على نشاط مناضلي جبهة التحرير الوطني في سويسرا.
- ✓ التعرف على مواقف سويسرا المختلفة اتجاه الثورة الجزائرية.

الإشكالية:

تتمحور إشكالية البحث في نقطة مركزية تتمثل في:

كيف كانت مواقف سويسرا اتجاه الثورة الجزائرية؟ وما مدى التزامها بالحياد اتجاه القضية الجزائرية؟

وللإحاطة بهذه الإشكالية وجب علينا طرح بعض التساؤلات الفرعية التي نجملها على النحو التالي:

* ماهي الخلفية التاريخية لجبهة التحرير الوطني؟ وكيف كان نشاطها خلال الثورة؟
* كيف كان نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة لوزان؟ وما موقف سويسرا منه؟
* ما هو موقف سويسرا من قضية اللاجئين الجزائريين؟ وكيف كان موقفهم من الطلبة الجزائريين؟
* ما هو أثر انضمام الجزائر الى اتفاقيات جنيف؟
* ما هو الدور الذي لعبته سويسرا اثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية؟

حدود البحث:

الإطار الزماني: تنحصر الفترة التي ارتكزت فيها احداث الدراسة ما بين 1954-1962م.

الإطار المكاني: نقصد به الحيز الجغرافي الذي تناولنا دراسته والذي ينحصر ما بين ثلاث دول وهي الجزائر، سويسرا، فرنسا.

المناهج المعتمدة:

لمعالجة هذا الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية اعتمدنا على:

- **أولا: المنهج التاريخي**

حيث يعتبر هو أساس أي بحث تاريخي وعماده الأساسي بما يتوفر عليه من خصوصية بحثية تقتصر عليه دون سواه.

- **ثانيا: المنهج الوصفي**

وهو من بين أبرز المناهج المستعملة وبشكل تقليدي في سرد الاحداث التاريخية بشكل يميل للوصف، وذلك بغرض إعطاء صورة واضحة وملمة لجوانب الموضوع والتأكيد على أهم المجريات واستعراضها بشكل يخدم الموضوع.

- **ثالثا: المنهج التحليلي**

الذي اعتمدنا عليه في دراسة وتحليل مختلف الأحداث والوقائع التاريخية.

خطة البحث:

لدراسة موضوعنا ضبطنا خطة عمل تحتوي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة متبوعة بجملة من الملاحق وفي الأخير قائمة المصادر والمراجع.

مقدمة تضمنت السياق التاريخي للبحث ومدى أهميته، ودوافع وأسباب اختياره ثم الإشكالية المراد مناقشتها المتبعة بالأسئلة الفرعية، وذكرنا المناهج المعالجة لهذا الموضوع مع تقديم اهم المراجع المعتمدة في البحث وفي الأخير تطرقنا للصعوبات التي اعترضنا في انجاز الموضوع.

في الفصل الأول تطرقنا الى الخلفية التاريخية لجبهة التحرير الوطني ودورها خلال الثورة التحريرية حيث تضمنت أربعة مباحث معنونه كالتالي: المبحث الأول ظروف ميلاد

جبهة التحرير الوطني، المبحث الثاني مبادئ واهداف جبهة التحرير الوطني، المبحث الثالث نشاط جبهة التحرير الوطني بالداخل، المبحث الرابع نشاط جبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الدولية.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه نشاط جبهة التحرير الوطني في أوروبا الغربية من خلال مكاتبها بالخارج واتخذنا سويسرا نموذجا، حيث تضمن خمسة مباحث معنونه كالتالي: المبحث الأول سويسرا محطة لانتشار الثورة في أوروبا، المبحث الثاني مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة لوزان، المبحث الثالث اكتشاف مكتب لوزان، المبحث الرابع تداعيات اكتشاف مكتب لوزان، والمبحث الخامس موقف الشرطة الفدرالية السويسرية.

أما الفصل الثالث والأخير تناولنا فيه مواقف سويسرا المتعددة من الثورة الجزائرية حيث تضمن خمسة مباحث معنونه كالتالي: المبحث الأول موقف سويسرا من اللاجئين الجزائريين، المبحث الثاني شبكات الدعم السويسرية، المبحث الثالث انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف1960م، المبحث الرابع موقف الاتحادات الطلابية السويسرية، والمبحث الخامس دور سويسرا في المفاوضات1960-1962م. وأنهينا دراستنا بخاتمة

تضمنت النتائج الذي توصلنا اليها، وجملة من الملاحق والتي هي عبارة عن توضيحات مدعمة للمتن، وفي آخر بحثنا أهم المصادر والمراجع.

أهم المصادر والمراجع:

لنقص الدراسات التي تتحدث بشكل مباشر عن مواقف سويسرا اعتمدنا بشكل أساسي في موضوعنا هذا على مذكرة تخرج للدكتورة امينة شعبوني التي تحت عنوان "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م" وكذلك مقالها تحت عنوان " نشاط مكتب

جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956-1959م". بالإضافة الى الأرشيف السويسري الديبلوماسي المنشور عبر الانترنيت موقع Dodis.ch الذي صعب علينا ترجمته فاضطررنا الى استعماله كملاحق للتوضيح.

ولتوضيح مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية نوعنا في المادة العلمية:

- ✓ هارفي هامون وباتريك روتمان " حملة الحقائب" الذي اعطانا معلومات مفصلة عن شبكة جونسون منذ تأسيسها 1957م إلى غاية اكتشافها من قبل السلطات الفرنسية 1960م.
- ✓ محمد بجاوي " الثورة الجزائرية والقانون"، وكذلك مقاله تحت عنوان " النصر الديبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960م"، الذي وضحا لنا مسار اعلان انضمام الجزائر لاتفاقيات جنيف.
- ✓ رضا مالك " الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962م"، اوليفي لونغ " الملف السري -اتفاقيات ايفيان-"، بن يوسف بن خدة " نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان"، سعد دحلب " المهمة منجزة من اجل الاستقلال" استخدمنا هذه المصادر، لإبراز وساطة سويسرا في المفاوضات الجزائرية الفرنسية.

بالإضافة الى:

- ✓ عيسى كشيده " مهندسو الثورة ".
- ✓ النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني.

الصعوبات:

أما الصعوبات التي واجهتنا خلال انجازنا لبحثنا نجد:

1- طول الفترة الزمنية المخصصة للدراسة.

2- قلة المادة العلمية التي تناولت الموضوع.

3- معظم المادة العلمية المهمة غير متاحة للتحميل.

4- الحصول على الوثائق الأرشيفية السويسرية المنشورة عبر الانترنيت لكن معظمها باللغة الأجنبية وصعوبة ترجمتها لذلك استخدمناها كملاحق.

وفي نهاية بحثنا يجدر بنا القول والاعتراف لبساطة العمل، ولكن في المقابل تمكنا بتوفيق من الله عز وجل من تجاوز الصعوبات.

الفصل الأول: جبهة التحرير الوطني

المبحث الأول: ظروف ميلاد جبهة التحرير الوطني

أولا: أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية

حيث نجد أن الكاتب والمؤلف يحي بوعزيز يتحدث عن الانقسامات التي ظهرت في أوساط حركة الانتصار الحريات الديمقراطية والتي تعتبر تفجير الثورة التحريرية بسبب من أسبابها وذلك من خلال كتابه في "الولاية الثالثة"[1].

ولقد تواجها في هذه الأزمة أنصار مصالي الحاج مع أعضاء اللجنة المركزية حول نوعية القيادة هل تكون للجنة المركزية أم تمنح للزعيم مصالي الحاج وحده، وبعد ذلك نتج خلاف وتعرضت الحركة إلى أزمة حادة أثناء مؤتمرها الثاني والمقرر انعقاده في 4-5-6 أفريل 1953 بساحة شارتر بالجزائر العاصمة[2].

حيث كانت هذه الأزمة بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس[3]، حيث نجد أن مصالي الحاج[4] لجأ إلى حل اللجنة المركزية وكذلك سحب الثقة من كل القيادة بما في ذلك الأمين العام الجديد يوسف بن خدة، إلا أن هذه القرارات لم تكن موفقة.

وبعد كل ذلك نجد أن الحزب انقسم إلى قسمين متنازعين وهما كالتالي:

- ✓ جماعة المصاليين: بزعامة مصالي الحاج والذين يدعون على القيادة الفردية من بينهم "مولاي مرباح، عبد الله فيلالي، أحمد مزغنة"[5].

---

(1) -يحي بوعزيز، الثورة في الولاية الثالثة (1962-1954)، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص 30.

(2) -محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1954، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008، ص 386.

(3) -عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور، (د ط)، منشورات الشهاب، 2003، ص 61.

(4) – مصالي الحاج: من مواليد 1898، من عائلة فقيرة بدأ مسيرته السياسية في إطار نجم شمال افريقيا وإنشاء حزب الشعب 1937، وحركة الانتصار الحريات الديمقراطية. أنظر: مصالي الحاج، مذكرات مصالي الحاج (1898-1938)، تر: محمد المعراجي، منشورات الديوان الوطني للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 09.

(5) – محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 53.

✓ جماعة المركزيين: هم الذين يطالبون بالقيادة الجماعية والذي كان من بينهم "حسين لحول، عبد الرحمن كيوان، يوسف بن خدة"[1].

وبعدها ظهرت الجماعة الثالثة وهم الحياديون الذين أرادوا تقريب وجهات النظر بين المصاليين والمركزيين[2].

واشتد الخلاف وتطورت الأحداث مما أدى إلى الانضمام وحجز المناصب الحزبية والخروج عن المبادئ الحقيقة للحزب، هذا ما دفع كل من المركزيين والمصاليين إلى عقد مؤتمرين[3].

- المؤتمر الأول وهو المؤتمر الذي عقد من طرف جماعة المصاليين بمدينة هورنو Hurnu" ببلجيكا وذلك في 13 و14 جويلية 1954 وبعدها خرج المؤتمر بعدة قرارات أهمها:

- فصل المسؤولين المتسببين في الانخراط السياسي.
- حل اللجنة المركزية.
- منح رئاسة الحزب لمصالي الحاج مدى الحياة[4].

كما دعوا إلى المبادئ الثورية التي آمنت بها الحركة منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب.

- كذلك القضاء على الروتين البيروقراطي الذي تغلغل في الحزب منذ مجيء بعض من المسؤولين[5].

---

(1) –عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 61.

(2) – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 53.

(3) –العمري مومن، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، قسنطينة، 203، ص 145.

(4) –أحمد محساس، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الثانية إلى الثورة المسلحة، تر: محمد عباس، الحاج مسعود، دار القصبة، 2003، ص 366.

(5) –ناصر الدين مصمودي، الولاية الثانية وعلاقتها بالولايات التاريخية والهيئات القيادية للثورة 1954–1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 100.

أما مؤتمر المركزيين فقد تم انعقاده بالجزائر في الفترة ما بين 13 على 16 أوت 1954 ومن نتائجه ما يلي:

- إدانة جميع قرارات مصالي الحاج.
- رفض التهم المنسوبة إليهم من بينها تهم الانخراط السياسي.
- إقصاء مصالي الحاج وجماعته من مناصبهم[1].

وهكذا اشتد الصراع بين الكتلتين المصالية والتي هي من دعاة المبادئ الثورية، بينما الكتلة المركزية تدعوا إلى دعاة الواقعية الثورية[2].

كما نجد أن أعضاء المنظمة كان لهم موقف آخر ألا وهو الحياد وعدم الانضمام إلى أي من الطرفين المركزيين أو المصاليين[3].

ثانيا: اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A)

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954 بمبادرة مشتركة بين عضوي اللجنة المركزية لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية وبعض قدماء المنظمة الخاصة أبرزهم: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد" داخل الجزائر و "ديدوش مراد، زيغود يوسف" من فرنسا و "أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد" من القاهرة[4].

وكان هدف اللجنة الثورية للوحدة والعمل هو إصلاح ذات البين بين مختلف الاتجاهات وذلك قصد التحضير للثورة التحريرية وعدم ترك المناضلين ينجرون وراء تلك الخلافات[5].

---

(1) –أحمد محساس، المصدر السابق، ص 367.

(2) – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 55.

(3) –فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص 161.

(4)– عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2009م، ص 312.

(5)– إبراهيم لونيسي، ظهور جبهة التحرير الوطني وتطورها إلى غاية 1956م، مجلة المصادر، م7، ع12، الجزائر، 2005م، ص 133.

كذلك دعت اللجنة في بيانها السياسي إلى وحدة الحزب وإلى دراسة وتقييم أسباب الانشقاقات داخل هياكل حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، مع ضرورة إبعاد المناضلين عن هذه الأزمة، بالإضافة إلى تصفية الجو وتوحيد الصفوف من أجل الكفاح المسلح، وانطلاقا من هذه الأهداف اتضح سعي قيادة اللجنة إلى الحياد والعمل على الكفاح المسلح[1].

ومن أجل التعريف بأهدافها قامت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بإصدار صحيفة إعلامية (Le patriote)، حيث صدر عددها الأول يوم تأسيس اللجنة، والعدد السادس والأخير يوم 05 جويلية 1954[2].

ثالثا: اجتماع 22[3]

لقد تم انعقاد هذا الاجتماع تحت ضغط الأحداث والتطورات التي حدثت في الساحة السياسية وكان ذلك من أجل دراسة وتقييم الوضع الداخلي وذلك من خلال تبادل الآراء، وما يجب العمل عليه في المستقبل[4].

وكان تحضير هذا الاجتماع يجري على قدم وساق من أجل تخطي دائرة التمزق والتوجه نحو العمل المثمر[5].

ولقد تقاسم محمد بوضياف العمل مع المجموعة وذلك من أجل الإلتزام بمبدأ العمل الثوري، والذين سيخلصون الحركة الوطنية من الجمود الذي أغرقها فيه المسؤولون في قيادة

)1(– Vatinj.c. formations nationaliste et transformations nationale, Rfepm, paris, n 01, janvier 1975, P57.

(2)- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي وسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الثالثة 1947–1954، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 403.

(3)– أنظر الملحق رقم01، ص 99.

(4) – عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 69.

(5) –شيخ بوشيخي، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (1962–1954)، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2018، ص 263.

الحزب، وعلى هذا الأساس تم دعوتهم إلى هذا الاجتماع من أجل العمل وتكوين مجموعة متجانسة[1].

وتم بعد ذلك عقد الاجتماع بمنزل السيد "إلياس دريش"[2]، بحي صومالبي سابقا (المدينة حاليا)، وكان الحضور ليلا، والقِدم فرديا وفي زمن متباعد في النصف الثاني من شهر جوان 1954، وقد اختلفت بعض المصادر حول تاريخ انعقاده[3].

حيث نجد أن عيسى كشيدة يذكر بأن يوم 26 جوان 1954 هو تاريخ انعقاده وكان ذلك خلال قوله: "وفي يوم الاثنين 28 جوان يومان بعد هذا الاجتماع التاريخي دعى بوضياف ومصطفى بن بولعيد مساعديهما إلى الاجتماع... من أجل تقييم الوضع ودراسة التوصيات المنبثقة عن مجموعة 22"[4].

أما محمد حربي فقد عبر بقوله: "في جوان 1954 تم انفصال الجناح الراديكالي في اللجنة عن ممثلي المركزيين، وذلك بضغط من بعض أنصار الاتجاه الراديكالي ومنهم: "لخضر بن طوبال، زيغود يوسف، محمد مشاطي، وبمساهمة كل من بوضياف، بيطاط، ديدوش مراد، بن مهيدي" وقد وجهت الدعوة إلى واحد وعشرين لحضور الاجتماع بالعاصمة واستخلاص النتائج وتبادل الآراء حول الأزمة وإعداد الثورة..."[5].

---

(1) –عبد السلام كمون، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، 2013، ص 90.

(2) –إلياس دريش بن أحمد: ولد يوم 14 أفريل 1928م، في حي القصبة بالجزائر، رحلت عائلة دريش إلى ليميموزا المعروف حاليا بحي المرادية حيث كانت تقطن عائلة ديدوش، وفي هذا الحي تعارف كل من إلياس ومراد، وجمعت بين هذين الشابين المشاعر الوطنية والانخراط في الكشافة وفي الحركة الرياضية، وبعدها أصبح عضوا في حزب الشعب وعضو في المنظمة الخاصة منذ سنة 1947. أنظر: محرز عفرون، ما وراء القبور تر: مسعود الحاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 164.

(3) –محمد بوضياف، التحضير لأول نوفمبر، تر: العربي كيويه، دار الخليل، الجزائر، 2010، ص 45.

(4) – عيسى كشيدة، المصدر السابق، ص 73

(5) –محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، 2008، ص 58.

وبعدها قام مصطفى بن بولعيد[1] بتراس هذا الاجتماع والذي أوكلت له مهمة الاتصال بجميع المناضلين الموجودين عبر كامل التراب الوطني، في حين قام ديدوش مراد بتولي إعداد المتطلبات المالية اللازمة للثورة، أما بوضياف فقد كانت مهمته إعداد التقارير المتعلقة بالاجتماع[2].

أما بالنسبة للنقاط التي تمحورت في هذا الاجتماع هي:

- تاريخ المنظمة السرية من يوم انشاؤها إلى حين حلها.
- القمع والتنديد بالسلوك الانهزامي لقيادة الحزب[3].
- أسباب الانقسام وأزمة داخل الحزب.
- موقف اللجنة الثورية للوحدة والعمل فيما يخص الأزمة بين المصاليين والمركزيين.
- استعراض الوضع في شمال إفريقيا (المغرب– تونس)[4].

وبعد ذلك خصصت في المساء جلسة لمناقشة هذا التقرير في جو أخوي وصريح، ولكن ظهرت هناك نقطة اثارت النقاش وهي نقطة حديث عن الثورة "هل حان وقتها أم لا؟ " وبعد ذلك ظهر موقفان هما:

- الموقف الأول: مقدم من طرف العناصر الملاحقة من طرف الإدارة الاستعمارية ويقترح حينا إلى العمل كوسيلة وحيدة تتجاوز الوضعية المأساوية.
- الموقف الثاني: دون أن يشكك في ضرورة العمل، كان يرى بأن وقت تفجير الثورة لم يحن بعد وكان تبادل الحجج بين الطرفين حاد جدا.

---

(1) – مصطفى بن بولعيد: ولد في 5 فيفري 1917 ببلدية أريس في الأوراس، تعلم القرآن الكريم والكتابة، ثم أرسله أبوه للدراسة في صفوف حزب الشعب الجزائري P.P.A وحركة الانتصار الحريات الديمقراطية، وفي 1947 أصبح عضو – –في المنظمة الخاصة وهو أيضا من أعضاء اللجنة الستة التي قامت بتفجير الثورة. أنظر: محمد العلوي، قادة الولاية (03)، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، بسكرة، 2013، ص 32.

(2) – بوعزة بوضرساية، لمحات تاريخية على مقدمات ثورة نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية، م2، ع6، جامعة الجزائر، 1992، ص 179.

(3) –عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012، ص 50.

(4) –محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 45.

وفي الأخير اتخذ القرار بعد أن تدخل سويداني بوجمعة[1] في المؤتمر وهو يوبخ المترددين، والدموع في عينيه قائلا: "نعم أولا هل نحن ثوريون؟، إذن ماذا ننتظر لنقوم بهذه الثورة إذ كنا مخلصين صادقين مع أنفسنا"[2].

وبعدها اختتم هذا الاجتماع بإتخاذ عدة قرارات أهمها:

- إدانة المتسببين في انقسام الحزب.
- العمل على إزالة آثار أزمة الحزب.
- تكريس اللجنة الخماسية كقيادة للحركة الناشئة.
- تقرير إعلان الثورة للقضاء على التجاوزات والصراعات والعمل على تحرير البلاد[3].

وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على الشروع في الثورة المسلحة، وتم انتخاب مسؤول وطني يقوم بتطبيق التوصيات المصادق عليها في اجتماع "22"، وقد وقع الاختيار لقيادة هذه المهمة على محمد بوضياف، كما اتفق المجتمعين عن موعد انطلاق الثورة المسلحة، لأنهم رأوا بأن ذلك هو الحل الوحيد حتى لا يفقدوا ثقة الشعب بهم[4].

رابعا: لجنة الستة[5]

بعد انتخاب محمد بوضياف كمسؤول وطني، قام باتصال مع مصطفى بن بولعيد وديدوش مراد والعربي بن مهيدي وكذا رابح بيطاط وذلك من أجل انشاء اللجنة وتطبيق القرارات اثنين والعشرين[6].

---

(1) – سويداني بوجمعة: ولد في مدينة قالمة، مناضل في المنظمة الخاصة 1947–1950، كان عضو في لجنة 22 التي حددت موعد انطلاق الثورة التحريرية، استشهد في 1956 في المتيجة. أنظر: محمد حربي، المرجع السابق، ص 334.

(2) –محمد الطيب العلوي، جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر ما يرويها المجاهدين، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ج1، ص 171.

(3) –محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 60.

(4) – محمد لحسن لزغيدي، لحسن بومالي، التحضيرات العلمية للثورة التحريرية 1954، الجزائر، دار الهدى، 2012، ص 10.

(5)– أنظر الملحق رقم 02، ص100.

(6) –محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 20.

وقد التحق بالأعضاء الخمسة كريم بلقاسم كممثل لمنطقة القبائل لتصبح بعد ذلك لجنة الستة او ما يعرف ب (1+5) كما ضمت هذه اللجنة ممثلين لها بالخارج وهم: "أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين آيت أحمد" حيث أوكلت لهم مهمة الدعاية للثورة وكذلك تمويلها بالذخائر والأسلحة[1].

عقدت لجنة الستة أول اجتماع لها والذي كان في بيت المناضل "عيسى كشيدة" في نهج بابا عروج بالجزائر العاصمة ودرست عدة قضايا أهمها:

- إعادة تجميع الأعضاء السابقين في المنظمة السرية وذلك من أجل ادماجهم وتنظيمهم في الوحدات.
- استئناف التدريب العسكري انطلاقا من كتيبات المنظمة الخاصة.
- تنظيم فترات التدريب الخاصة باستعمال (المتفجرات وضع ما يمكن من القنابل)[2].

وبعد ذلك قامت اللجنة بالإعداد للثورة بتكثيف الاتصالات داخل وخارج البلاد، فعقدت سلسلة من الاجتماعات بالعاصمة وآخرها اجتماع 23 أكتوبر 1954، ب "الرايس حميدو" فقد قرر ما يلي:

- تعيين بوضياف كمنسق بين الداخل والخارج.
- وضع تاريخ الثورة مع إبقائه سرا.
- ضبط وصيانة الأسلحة المخزنة من قبل عناصر المنظمة الخاصة ^{3}(Los).
- تقسيم الجزائر إلى 5 مناطق:
  - المنطقة الأولى: الأوراس بقيادة مصطفى بن بولعيد ونائبه البشير شيحاني.
  - المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف.
  - المنطقة الثالثة: القبائل الكبرى بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر أوعمران.

---

(1) –الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، مرجع للنشر، الجزائر، 2009، ص 209.

(2) – Mohamed Boudief, la préparation du premier novembre 1954 l'aide : aissa Boudiaf 2eme Edition, darelnomane, Alger, 2011. p 64

(3) –مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الطلاس، الجزائر، 2010، ص 98.

- المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة وضواحيها بقيادة رابح بيطاط ونائبه سويداني بوجمعة.
- المنطقة الخامسة: وهران بقيادة العربي بن مهيدي ونائبه عبد الحفيظ بوصوف.

أما المنطقة السادسة فقد تقرر تعيين قادتها فيما بعد[1].

وفي الأخير تم تحديد موعد انطلاق الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 والشروع في العمل الثوري، فقد كانت هناك عدة عمليات عسكرية شملت كامل التراب الوطني، تزامنا مع الانفجار العظيم، تلى بعد ذلك صدور بيان أول نوفمبر 1954 ليعن ميلاد جبهة التحرير الوطني ويحدد أهداف الثورة التحريرية[2].

[1] –عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري في الثورة 1954–1962، القافلة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 172.

[2] – باتريك إجيتو، جون بلانشايس، حرب الجزائر (ملف وشهادات)، تر: داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 153.

المبحث الثاني: مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني

ظهرت ج.ت.و بصورة علنية في أول نوفمبر من عام 1954 م، لكنها نشأت في 23 أكتوبر 1954 م أي نهاية اجتماع لجنة الستة[1].

إن أول وثيقة تعكس أيديولوجية ج.ت.و هي بيان أول نوفمبر 1954 م[2]، حيث أشار البيان[3] إلى ميلاد ج. ت. و كجناح سياسي يتولى مهمة العمل الديبلوماسي بالموازاة مع العمل العسكري للتعريف بقضية الجزائر العادلة[4]. تضم هذه الجبهة في صفوفها كل مواطن جزائري كفرد أيا كان منبعه الاجتماعي أو الفكري، يقبل برنامجها المعلن عنه في بيانها الأول من أجل استرجاع الاستقلال الوطني الكامل[5]. لقد أعطت الجبهة لمفهوم الكفاح معنى حديثا، كما أعطت لنضال القاعدة الشعبية نفسا جديدا ... لقد أرادت أن تقطع الصلة مع ماض جله أخطاء وأخطاء إقليمية[6]. رفضت أن تنطلق من ايديولوجيات جاهزة، وانما اعتمدت في وضع ايديولوجيتها بناء على الخبرات والتجارب التي مر بها الشعب الجزائري في المقاومة بشقيها المسلح والسياسي، تضمنت أربعة عناصر أساسية المبادئ – الأهداف – المنهج أو البرنامج – وسائل التطبيق[7].

---

(1) –محمد حربي، " الجزائر 1954–1962 جبهة التحرير الوطن الأسطورة والواقع "، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، د ط، لبنان، 1983م، ص 103.

(2) –سعيد شريفي، " جذور الفكر السياسي لإيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني "، المجلة النقدية للقانون، العلوم السياسية، م4، ع 2، 2009، ص 150.

(3) – أنظر الملحق رقم 03، ص 101.

(4) – عبد القادر يخلف، " أبعاد بيان اول نوفمبر 1954 م بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجيات المستقبل "، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، م1، ع1، 2022، ص 15.

(5)– أحسن بومالي، " استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1962م", منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، د س، ص 39.

(6) –ادريس فاضلي، " حزب جبهة التحرير الوطنيFLN ثوابت ومرجعيات "، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2013 م، ص 31.

(7) –أحسن بومالي، " مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954–1956 م "، رسالة ماجستير في الاعلام، جامعة الجزائر معهد علوم الاعلام والاتصال، الجزائر، ديسمبر 1985 م، ص 8.

ظهرت اذن الجبهة لتوحيد كل تيارات الحركة الوطنية وتبنى برنامجها السياسي هدفا واضحا فكانت الوسيلة واضحة وهي الكفاح المسلح[1].

ان أيديولوجية الجبهة أيديولوجية وطنية ثورية ومعادية للإمبريالية والاستعمار ومساندة لكل الحركات التحررية[2].

أولا: المبادئ

تضمن بيان أول نوفمبر على مجموعة من المبادئ الأساسية الواضحة لا يمكن المساس بها من أجل تحقيق الهدف الرئيسي وهو الاستقلال الوطني ومن بين هذه المبادئ نجد:

1-أن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري وإقامة دولة جزائرية ذات سيادة [3].

2-إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية داخل إطار المبادئ الإسلامية[4].

3-لتحقيق الاستقلال الوطني فإن جبهة التحرير الوطني تبذل جميع وسائل العمل وخاصة الكفاح المسلح.

إن جيش التحرير الوطني يعد جزء لا يتجزأ من جبهة التحرير الوطني وكل جندي هو مناضل في جبهة التحرير الوطني، وكل مناضل في جبهة التحرر الوطني قابل لأن يكون جنديا[5].

---

[1] -فاطمة بودرهم، " حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954_1964 م "، مذكرة ماجستير مقدمة لقسم التنظيمات بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994 م، ص 9.

[2] – المرجع نفسه، ص 12.

[3] – بسام العسلي، " جبهة التحرير الوطني الجزائري "، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. ط3، لبنان، 1989م-1990م، ص206.

[4]– يحي بوعزيز، " ثورات الجزاء في القرنين التاسع عشر والعشرين – من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954-1962 م ، ج3، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2010 م، ص 25.

[5] -النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954- 1962 م، وزارة الاعلام والثقافة،، 1979م، ص 109.

4-ان جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية[1].

5-يعتبر عضوا في جبهة التحرير الوطني كل جزائري أو جزائرية، يلتزم حسب نظامها الأساسي، بأن يناضل في سبيل أهدافها، ويمضي الالتزامات التي يعينها له الجهاز الذي يرتبط به[2].

6-وفقا لمبادئ الديمقراطية الداخلية التي تسود جبهة التحرير الوطني، فإن لكل عضو الحق بما يلي:

- عرض أفكاره ووجهة نظره والدفاع عنها أثناء اجتماع الأجهزة التي يرتبط بها.

- توجيه أي تقرير، أو رجاء، أو مستند بطريق التسلل إلى الأجهزة العليا، حتى المجلس الوطني للثورة الجزائرية[3].

7-احترام جميع الحريات الأساسية دون أي تمييز باعتبار السلالة أو العقيدة[4].

ثانيا: الأهداف

تنقسم أهداف جبهة التحرير الوطني إلى أهداف داخلية وأهداف خارجية:

1- الأهداف الداخلية:

أعلن بيان أول نوفمبر عن أهداف ج ت و حيث دعمت الاستقلال لإنجاح عمل أي حركة ثورية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية في الواقع هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحررية فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل[5]، بواسطة إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات

---

(1) -النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 م، المصدر السابق، ص 109.

(2) -محمد بجاوي، " الثورة الجزائرية والقانون "، دار اليقظة العربية والترجمة والنشر، دمشق، 1965 م، ص 135.

(3) -المصدر نفسه، ص 136.

(4) - النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962 م، المصدر السابق، ص 109.

(5) - ابراهيم لونيسي،" الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة الجزائرية 1954 -1962 م "، د ط، دار هومه، الجزائر، 2015 م، ص 28.

السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[1].

جعلت ج ت و من عملية التطهير السياسي احدى أولوياتها وذلك بإعادة الحركة الوطنية في مسارها الثوري الصحيح، والقضاء على جميع أنواع الاحتلال، والدخول في السياسة الإصلاحية، وتنظيم الطاقات السلمية لدى الشعب الجزائري لتصفية حساب النظام الاستعماري[2].

2-الأهداف الخارجية:

أما عن الأهداف الخارجية تمثلت في:

- تدويل القضية الجزائرية: الهدف من الكفاح المسلح هو إيصال صدى القضية الجزائرية في العالم كله[3]، لذلك أخذ النزاع الطابع الدولي مع المحتل الفرنسي، الذي طالما اعتبر أن القضية الجزائرية قضية داخلية تخص فرنسا وحدها، أرادت ج ت و كشف جرائم فرنسا من خلال توجيه الضغط الإعلامي والديبلوماسي ضده للاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها[4].
- تحقيق وحدة شمال افريقيا في نطاقها الطبيعي، الذي هو النطاق العربي الإسلامي[5]: نادى البيان إلى تأكيد الإطار الطبيعي للقضية وهو الإطار الوحدوي المغاربي العربي

---

(1)- ادريس فاضلي، " حزب جبهة التحرير الوطني – عنوان ثورة ودليل دولة –"، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر، 2004م، ص 78.

(2)– سارة بلمسعود، أحلام بن مقيدش، " جبهة التحرير الوطني بين التركة التاريخية والسياسية 1954–1988م"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر: الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019–2020م، ص 22.

(3) – محمد العربي الزبيري وآخرون، " كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م–1962م"، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، د.ت، الجزائر، ص 27.

(4)– يوسف قاسمي، "مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية 1954م– 1962م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة, 2008م– 2009م، ص 123.

(5) –أحمد توفيق المدني، " هذه هي الجزائر "، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة، ص202.

الإسلامي وبالتالي الحسم في المسألة ودوائر انتمائها الجغرافي التاريخي والحضاري لتحقيق وحدة المغرب العربي[1].

- في إطار ميثاق هيئة الأمم المتحدة نؤكد صداقتنا الفعالة لجميع الدول التي تساند قضيتنا التحررية [2]: وهي دعوة للأمم المتحدة إلى تفعيل مواد ميثاقها المعلنة لحقوق الانسان التي تأكد ضمان حقوق الشعوب، والتكفل بقضية الشعب الجزائري ودعمه[3].

[1]– يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 123–124.

[2]– احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 202.

[3] – يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 124.

المبحث الثالث: نشاط جبهة التحرير في الداخل

1-مؤتمر الصومام 1956م:

بعد مضي عامين من اندلاع الثورة التحريرية والتي عرضت فيها الثورة مخاضا عسيرا وذلك من حيث التنظيم السياسي والعسكري في الداخل والخارج وكذا الظروف الصعبة التي كانت تعاني منها الثورة من الانقسام والفوضى والتسابق نحو الزعامة، مما جعل قادة الثورة يفكرون في استراتيجية جديدة والخروج من مآزق الاستعمار الذي حاول أن يعزلها ويضيق الخناق عليها، مع استحداث كل الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية لكن تتضح الرؤيا إزاء كل الأطراف المحلية والدولية[1].

حيث عملت الحكومة الفرنسية على اخماد الثورة في مهدها، وحشد كل الطاقات المادية والبشرية والفكرية[2]، لذلك لم ينتظر القادة الثورة انقضاء حولين كاملين بعد اندلاع الثورة، حتى كانوا على موعد مع الزمن يضع للثورة إطارها العام ويحدد لها منهجا سياسيا وعسكريا للتعجيل بالقضاء على الاستعمار[3].

❖ **أسباب انعقاد مؤتمر الصومام**

- وضع منهج سياسي ثابت يحدد وسائل وأهداف الثورة.
- العمل على إيجاد قيادة مركزية تقوم بتنظيم وتسيير المقاومة[4].
- انتشار الثورة وتوسيعها.
- العمل على وضع استراتيجية تنظيمية موحدة ودائمة للعمل الثوري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

---

[1] – مصطفى طلاس وبسام العسلي، المرجع السابق، ص 27.

[2] –أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954–1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف، 2005– 2006، ص 364.

[3] – عبد الحفيظ أمقران، مؤتمر الصومام إعدادا وتنظيما ومحتوى، مجلة أول نوفمبر، لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين، م10، ع 1960–1984، ص 93.

[4] – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 132.

- وحشية الاستعمار الفرنسي وموقفه من الثورة الذي أدى إلى إعادة النظر من أجل تزويد جيش التحرير بهياكل تضمن بقاء الثورة.
- غياب التنظيم الذي يربط بين مختلف مناطق الوطن.
- غياب الرؤية المستقبلية واضحة بخصوص كيفية مواصلة الكفاح[1].

❖ **اختيار زمان ومكان عقد مؤتمر الصومام**

يعتبر مؤتمر الصومام من أكثر الأحداث المهمة في تاريخ جبهة التحرير الذي جمع القادة في 20 أوت 1956 بعد أن شهد الشمال القسنطيني هجومات عنيفة، وبعد ذلك اتفق القادة على الالتقاء من أجل دراسة النتائج والتخطيط للعمل السياسي المحكم، غير أن ذلك لم يتحقق في 1955 نظرا للظروف الصعبة التي شهدتها[2].

وبعد كل ذلك قام الحاضرين في المؤتمر على اختيار المكان بالمنطقة الثالثة بقرية ايفري وكان اختيارها لعدة اعتبارات نذكر منها:

- الموقع الاستراتيجي الذي يتميز بالحصانة، وكذلك لوقوعه بالقرب من غابة "أكفادوا" التي تتصل بغابة جرجرة وجبالها.
- كانت منكفة أوزلاقن منطقة هادئة، حيث لم يقع فيها أي هجوم عسكري مما جعل العدو يعتقد بأنها منطقة آمنة هناك[3].
- تغلغل الثورة بين أفراد القرى وتوسط هذه المنطقة التراب الوطني الشيء الذي جعل جميع المناطق تكون حاضرة دون أي خطر من المستعمر[4].

❖ **جدول أعمال المؤتمر**

شرح الأسباب التي أدت إلى عقد الاجتماع والتي شغلت التقارير التالية:

✓ التقرير النظامي: والذي تمثل في تقسيم القطر والهيكل العام للجيش ومراكز القادة.

---

[1] –عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار البحث، 1991، ص 283.

[2] – صالح فركوس، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002، ص 44.

[3] –بسام العسلي، نهج الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ج8، ص 25.

[4] –عمار قليل، المصدر السابق، ص 385.

- ✓ التقرير العسكري: يبين عدد المجاهدين والمناضلين.
- ✓ التقرير المالي: يضمن المداخيل والمصاريف المتبقي في خزانة كل منطقة.
- ✓ التقرير السياسي: معنويات المجاهدين والشعب[1].

أما القاعدة السياسية لنشرات المقررة تمثلت فيما يلي:

- ✓ التوحيد: تتمثل في توحيد النظام وتقسيم المناطق كذلك توحيد العسكر في الوحدات والرتب، أيضا التوحيد السياسي والذي يشمل السياسيون والمحافظون أما التوحيد الإداري يتمثل في مجالس الشعب[2].
- ✓ جبهة التحرير الوطني: المذهب والقانون الأساسي، والنظام الداخلي، الهيئات المسيرة، مجلس الثورة، لجنة التنسيق والتنفيذ.
- ✓ جيش التحرير الوطني: الألفاظ المستعملة "المجاهد– المسبل– الفدائي".
- ✓ العتاد والسلاح.
- ✓ نظام العمل: سياسيا وعسكريا، شروط المفاوضات وكذا إيقاف القتال[3].

فمن خلال جلسات الاجتماع تم تقييم حصيلة 22 شهرا من الكفاح وضم كل ما يتعلق بالثورة واستراتيجية عملها، إلا أن نقاشات الحاضرين في الاجتماع لم تخلو من الحدة والجدل رغم أنهم متفقين على كثير من القضايا، وانتهى المؤتمر من أشغاله في 2 سبتمبر 1956[4].

---

[1] –عبد الحفيظ أمقران، المرجع السابق، ص 97.

[2] – محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 135.

[3] – النصوص الأساسية لثورة نوفمبر نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام طرابلس، نص: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص 22.

[4] – محمد يعيش، مؤتمر الصومام 1956 واشكالية تسيير قراراته، مجلة البحوث والدراسات، م3، ع 221، 2017، ص3.

❖ **عقد المؤتمر وقراراته**

بعدما قام القادة بإنهاء كامل الترتيبات الأمنية والاستعدادات لعقد المؤتمر أعلن مسؤولي المناطق مكان وتاريخ انعقاد المؤتمر، بدأوا بالتوافد على المنطقة الثالثة ومن بين المناطق التي شاركت في المؤتمر هي:

- المنطقة الثانية: والتي يمثلها كل من زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، حسين رويبح، مصطفى بن عودة، علي كافي، إبراهيم مزهودي.
- المنطقة الثالثة: يمثلها كريم بلقاسم، محمدي السعيد.
- المنطقة الرابعة: يمثلها عمر أوعمران، سي الصادق وسي محمد بوقرة.
- المنطقة الخامسة: يمثلها العربي بن مهيدي[1].

إلا أن ممثلو المنطقة الأولى فقد تغيبوا عن حضور المؤتمر وذلك بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد في 25 مارس 1956، وقد طلبوا من مزهودي بأن يمثلهم لكنه اعتذر عن ذلك لأنه كان تابعا للولاية الثانية، كما تغيب أيضا الوفد الخارجي عن الحضور لصعوبة الوصول فبقوا ينتظرون في سان ريمو بإيطاليا وفي طرابلس بليبيا[2].

وبعد عقد هذا المؤتمر تخطى القادة الجزائريين خطوة هامة حيث استطاعوا من خلال ذلك استعراض حصيلة 22 شهرا من الكفاح، كما وضعوا إطار نظامي للثورة من كافة جوانبها[3].

❖ **قرارات المؤتمر ونتائجه**

خرج مؤتمر الصومام بعدة قرارات هامة في جميع الميادين العسكرية السياسية والإدارية والتي صادق عليها المشاركون في المؤتمر 20 أوت 1956 وتم الامضاء عليها في جلسة ختامية التي انعقدت في قرية ايفري[4].

---

[1] – خالفة معمري، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، الجزائر، 2007، ص 328.

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 159.

[3] – يحي بوعزيز، ملامح عن ثورة أول نوفمبر 1954 ومواقف ديغول اتجاهها، الأصالة، تصدرها الجزائر، 1973–1979، ص 74.

[4] –عمار قليل، المصدر السابق، ص 391.

أولا: على المستوى السياسي

- تقسيم المناطق إلى 6 ولايات مع جعل الحدود لكل ولاية، وكل ولاية تحتوي على مناطق ونواحي وأقسام.
- ضبط وتحديد السياسة الداخلية والخارجية لجبهة التحرير.
- العمل على تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال التام[1].
- اتحاذ موقف ثابت ضد كل الأعمال الفردية وضد كل متعامل مع العدو ضد الثورة.
- تنظيم الشعب للالتفاف حول جبهة التحرير، وتحريضه للثورة ضد المستعمر.
- أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج.
- إعطاء الصلاحية للمجلس الوطني للثورة الذي يعتبر الهيئة التشريعية للثورة.
- العمل على استغلال كل الطاقات والوسائل المتاحة لدى الفئات الشعبية ووضعها في خدمة القضية الوطنية[2].

ثانيا: على المستوى العسكري

- توحيد النظام العسكري[3].
- تعميم الرتب العسكرية التي كانت مستعملة وقتها بالمنطقة الثالثة وكذا تحديد المرتبات الشهرية لأفراد جيش التحرير الوطني من القاعدة إلى القمة كما يلي:

*الجندي الأول: شعاره على شكل ^حمراء توضع على الذراع الأيمن.

*العريف: شعاره علامات على شكل ^ حمراء توضع على الذراع الأيمن.

*العريف الأول: شعاره ثلاثة علامات على شكل ^ صفراء وتوضع على الذراع الأيمن.

*المساعد: شعاره على شكل V حمراء تحت خط أبيض.

---

[1] - محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 138.

[2] – النصوص، المرجع السابق، ص 163.

[3] –أمال شلي، المرجع السابق، ص 194.

*الملازم: شعاره نجمة بيضاء.

*الملازم الثاني: نجمة حمراء[1].

أما الممرضون والممرضات يدمجون في رتبة العريف ويتقاضون 1500 فرنك في الشهر، والأطباء والمساعدون برتبة الملازم الأول يتقاضون 2500 فرنك وبرتبة ضابط أول ويتقاضى 3500 فرنك شهريا.

*القيادة: تتكون من رئيس له صفتان (عسكرية وسياسية) ويحيط به نواب ومساعدون يعتبرون ضباط.

*المحاكم: ليس من حق أي ضباط مهما كانت رتبتهم العسكرية أن يحكم بالإعدام على شخص ما[2].

❖ **نتائج المؤتمر**

- تقسيم القطر الجزائري إلى ولايات ومناطق ونواحي وجعل على رأس كل تنظيم رجل سياسي وعسكري، في نفس الوقت تكون المسؤولية جماعية لا فردية.
- تنظيم مجالس شعبية مع وضع نظام اجتماعي مثالي لتقديم الإعانات لمن يستحقها ومقاطعة الإدارة الاستعمارية مع غلق مصالح الضرائب المالية.
- التنسيق التام والكلي بين كافة أجهزة الثورة في الداخل والخارج وتصدي المؤتمر للخلافات التي بدأت تظهر في بعض مناطق الثورة.
- اعتراف الثورة الجزائرية بالفلاح الرافد الأساسي للثورة وبالتالي تلبية تطلعه للعدالة الاجتماعية[3].

---

[1] –يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، المرجع السابق، ص 88.

[2] –غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1958–1954)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 82.

[3]– مصطفى الهمشاوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ص 122.

- خلق أجهزة تعمل على توعية الشعب وهذه الأجهزة هي:

- الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد النسائي، الكشافة الإسلامية الجزائرية، الهلال الأحمر، النشاط الصحفي ومثاله جريدة المجاهد، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

وهكذا يكون مؤتمر الصومام[1] هو المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني والذي خرج بنتائج كانت في مستوى طموح الشعب وتطلعاته، حيث استطاع أن يوصل معها إلى كافة أنحاء العالم[2].

(1)–أنظر الملحق رقم 4، ص 102.

(2)– إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، الجزائر، 2002م، ص 75.

المبحث الرابع: نشاط جبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الدولية

سعت ج.ت.و لتدويل القضية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي وذلك بالمشاركة في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية بكسب التأييد والتعاطف للقضية الجزائرية.

أولا: مؤتمر باندونغ 24 افريل 1955 م.

بعد بضعة أيام من اندلاع الثورة الجزائرية، انعقد مؤتمر باندونغ التاريخي في شهر أفريل 1955 م، الذي يعتبر منعطفا حاسما في تاريخ نضال الشعوب الافريقية الاسيوية [1]، حيث يعد الأرضية الصلبة التي قامت عليها الكتلة الافرو–اسيوية ويشكل حدثا هاما على الصعيد الدولي لأنه المؤتمر الوحيد الذي تم عقده بإرادة الدول الضعيفة المستقلة [2]، جمع هذا المؤتمر مناطق حساسة جغرافيا، مختلفة سياسيا واقتصاديا، عددها 29 بلد [3] بعضها تحرر حديثا وبعضها لم يتحرر بعد، كما أن بعضها لم يكن عضوا في هيئة الأمم المتحدة [4].

كان تحضير بعثة ج ت ولحضور مؤتمر باندونغ في اتجاهين:

- تشكيل بعثة شمال افريقيا موحدة تشارك بصفة عضو ملاحظ.

---

[1] –جمال قنان،" قضايا ودراسات تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر"، طبع المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 1994 م، ص 246.

[2] – صالح حيمر، "القضية الجزائرية في المؤتمرات الكتلة الافرو–اسيوية 1955_1961"، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع1، 2018م، ص 174.

[3] – "الهند، باكستان، سيلان، برمانيا، اندونسيا، أفغانستان، إيران، الفلبين، تركيا، تايلاندا، العربية السعودية، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، اليمن، مصر، السودان، ليبيا، ليبريا، اثيوبيا، ساحل الذهب –غانا–، كمبوديا، الصين، اليابان، لاووس، نيبال، الفيتنام"، عبد القادر خليفي، "باندونغ بداية اليقظة"، مجلة العصور، ع2 ، 2022م، ص 66.

[4] – المرجع نفسه، ص 66.

– القيام بجولة دعائية في اندونسيا وبرمانيا والهند وباكستان وسيلان حيث تحملت هذه الدول مسؤولية التحضير لأشغال المؤتمر[1].

تضمن الوفد الذي شاركت بيه ج ت و في المؤتمر كل من حسين آيت أحمد ومحمد يزيد [2]، كان هدفه التعريف بأبعاد القضية الجزائرية والمغاربية وتقديم وجهة نظر ج ت و بخصوص الحل الذي تراه مناسبا للصراع الجزائري الفرنسي [3].

قد سجلت جريدة "البصائر" مطالب وفد الثورة في مؤتمر باندونغ، من خلال الاتي:

1–الاعتراف ب ج ت و، ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الجزائري.
2–الدفاع عن القضية الجزائرية في بعدها المغربي.
3–اخراج القضية الجزائرية من دائرة المحيط الفرنسي.
4–العمل على جدولة القضية الجزائرية، في جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة [4].

من قرارات المؤتمر:

1–أيد المبادئ الأساسية لحقوق الانسان.
2–أيد مبدأ تقرير المصير للشعوب والأمم.
3–استنكر سياسة التفرقة والتمييز العنصري.
4–وضع نهاية عاجلة للاستعمار.
5–أكد أن الاستعباد والسيطرة واستغلال الشعوب من الطرف الأجنبي معرقل لتنمية السلم والتعاون العالمي ومنافيا لحقوق الانسان الأساسية.
6–أيد الحرية والاستقلال لجميع الشعوب.

---

[1] – عمر بوضربة، "المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955م"، مجلة البحوث التاريخية، م1، ع1، 2017، ص 17.

[2] – أحمد سعيود، "الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي"، مجلة المصادر، م7، ع2، 2005م، ص 143.

[3] – عمر بوضربة، "المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955م "المرجع السابق، ص 17.

[4] – جمال قندل، "دور الكتلة الافرواسيوية في دعم وتعزيز القضية الجزائرية 1955–1956م"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، م 4، ع 2، 2022م، ص122.

7-نظرا لإنكار حق شعوب شمال افريقيا في تقرير مصيرها أعلن تأييده لحقوق شعوب الجزائر وتونس والمغرب في تقرير المصير والاستقلال، ويحث الحكومة الفرنسية على أن تحقق التسوية السلمية للقضية دون تأخير[1].

وواصلت جريدة "البصائر" متابعتها للمؤتمر، شرحا ووصفا وتحليلا، بقولها:".. وبتحقيق هذا المكسب، تكون ج ت و، قد حققت انتصارا لا يستهان به، في أول مشاركة لها على المستوى الدولي، بفضل حنكتها السياسية ونجاعة دبلوماسيتها. حيث أقر البيان الختامي الذي صادقت عليه دول المجموعة الافريقية الآسيوية، ضرورة الوقوف إلى جانب الشعب الجزائري، في نضاله الثوري، قصد إنهاء الوجود الاستعماري في الجزائر، وكذا استقلال كل من المغرب وتونس" [2].

ثانيا: مؤتمر القاهرة 1957م.

على إثر النجاح الذي حققته القضية الجزائرية في مؤتمر باندونغ، عقد مؤتمر القاهرة حيث تلاقت شعوب آسيا وافريقيا المستقلة، والغير المستقلة من 26 ديسمبر 1957م إلى 1 جانفي 1958م [3]، حيث ضم هذا المؤتمر حركات التحرر والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة، حملت مصر على عاتقها الاتصال بالتنظيمات المختلفة لحضور المؤتمر [4]، اتفقت الوفود كلها بالتنديد للاستعمار، الحرب، والدعوة للتعايش السلمي [5]، أعطى هذا المؤتمر أهمية للقضية الجزائرية لما حققه الشعب الجزائري من أجل استرجاع

---

[1] – محمد عبد الخالق حسونة،" المؤتمر الاسيوي الافريقي الأول المعقود في باندونغ باندونيسيا 18-24 أفريل 1955م"، مطابع جريدة الصباح، مصر، 1955م، ص ص 160-165.

[2] –جمال قندل، دور الكتلة الآفرو آسيوية في دعم وتعزيز القضية الجزائرية 1955-1956م، المرجع السابق، ص 122.

[3] –بشير سعدوني، " القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي بالقاهرة 26-12-1957م_01-01-1958م"، مجلة الدراسات الافريقية، الجزائر، م1، ع1، 2014م، ص 01.

[4] –زكية بورعدة، نوال مشنتل،"مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م التداعيات والخلفيات"، مذكرة مقدمة لنيل على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يحيى فارس بالمدية، المدية, 2015-2016م، ص12.

[5] –بشير سعدوني، المقال السابق، ص 1.

الحرية والاستقلال، إضافة لذلك الوصول للوفود الأخرى وشرح جوانب القضية الجزائرية وكسب التأييد والمساندة، قررت اللجنة الافرو–الاسيوية في 17 جويلية 1957م بعث رسالة إلى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة مطالبة بتدويل القضية الجزائرية في جدول أعمالها وهذا وحده مكسب للجزائر، أصبح يوم 30 مارس من كل عام يوما تضامنيا مع الشعب الجزائري وهذا ما أوصى عليه المؤتمر مع تأسيس لجنة لتحرير الجزائر، شاركت ج ت و في الأمانة العامة للمؤتمر [1].

لعبت هذه المؤتمرات دورا كبيرا في إعطاء شرعية دولية للجزائر من خلال عرضها ومناقشتها لقضيتها على هيئة الأمم المتحدة وكسب التأييد الدولي [2].

وفي الأخير يمكننا القول أن مؤتمر القاهرة يعتبر نصر مبين بحق القضية الجزائرية، حيث اعترفت الصحف الفرنسية بكونه نكسة فرنسا، ودعما للجزائر حيث جاءت في إحدى صحفها " أن هذا التأييد يشكل ضربة قاسمة للمستعمرين الفرنسيين [3]".

ثالثا: مؤتمر طنجة1958م.

بعد الانتصار الذي حققته الثورة الجزائرية رأت الطبقة السياسية المتمثلة في المغرب بحزب الاستقلال وفي تونس بالحزب الدستوري ضرورة عقد مؤتمر مع ج ت و لدراسه الأوضاع وتوحيد المواقف اتجاه الاستعمار وعلى إثر هذا جاءت فكرة مؤتمر طنجة[4]، انعقد هذا المؤتمر 28–30 أفريل 1958م الذي يعد منعرجا حاسما للتضامن المغاربي مع

---

[1] –زكية بورعدة، نوال مشنتل، المرجع السابق، ص 13.

[2]– المرجع نفسه، ص 13.

[3]– بشير سعدوني، المرجع السابق، ص 8.

[4] –عمار بن سلطان، وآخرون،" الدعم العربي للثورة الجزائرية "، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007م، ص 106.

الثورة الجزائرية، افتتح هذا المؤتمر أشغاله بنشيد وطني وحدوي كان مطلعه: "حيوا افريقيا، حيوها ياعباد، شمالها يبغي الاتحاد"[1].

كان داخل ج ت واتجاهان متباينان حول الانضمام لهذا المؤتمر: الأول يعارض مشاركة ج ت و في هذا المؤتمر لاعتباره ذا نزعة انفصالية جهوية وإقليمية بما أن الثورة الجزائرية ذات عمق وبعد عربي لا ينبغي أن تزكي هذا التوجه أي انفصال المغرب العربي عن المشرق العربي، أما الاتجاه الثاني رأى ضرورة المشاركة في المؤتمر لسببين اثنين هما:

- أهمية تونس والمغرب بالنسبة للثورة الجزائرية.
- استغلال نتائج المؤتمر واستعمالها لفائدة الجزائر[2].

وفي الأخير قبلت ج ت و المشاركة في المؤتمر، حيث استطاعت هذه الأخيرة أن تكسب الدعم والتأييد، حيث تم الإعلان في هذا المؤتمر عن مبدأ حق الشعب الجزائري في السيادة والاستقلال لحل النزاع الجزائري الفرنسي وفي هذا السياق تمسك ج ت وبموقفها الحازم اتجاه السيادة والاستقلال التام [3]. وأقر المؤتمر بعد دراسته لطبيعة الحرب الاستعمارية أن تقدم الأحزاب السياسية التأييد والمساعدة للشعب الجزائري من أجل استقلاله الكامل [4]، انشاء حكومة مؤقتة بعد استشارة كل من تونس والمغرب [5].

---

[1] – محمد الزين، " التضامن المغاربي في مؤتمر طنجة 1958م ودوره في دعم الثورة الجزائرية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 8، ع 1، الجزائر، 2017م، ص 340.

[2] – معمر العايب،" موقف قيادة جبهة التحرير الوطني من دعوة المشاركة في مؤتمر طنجة المغاربي 1958م"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م5، ع 9، 2017م، ص 02.

[3] – عبد الله مقلاتي،" مؤتمر طنجة المغاربي ومسالة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، م 11، ع2، الجزائر، 2009م، ص 25.

[4] – عبد الله مقلاتي،" الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغاربي (أفريل 1958م)»، مجلة دراسات وأبحاث، م 7، ع 18، الجزائر، 2015م، ص 217.

[5] – معمر العايب،" قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي"، مجلة المصادر، م10، ع 2، الجزائر، 2008م، ص 142.

الفصل الثاني: مكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا الغربية سويسرا انموذجا

المبحث الأول: سويسرا محطة لانتشار الثورة في أوروبا

حاولت قيادة جبهة التحرير الوطني أن تجعل من سويسرا مكانا آمنا لتنقلهم ونشاطهم منذ البداية، فإقتصر نشاط أعضاء الجبهة على الدعاية وتشكيل خلايا لجبهة التحرير مع جمع الأموال، إضافة إلى الدعم الإعلامي وحاولت قدر المستطاع أن تبعدها عن الصراع المسلح مثلما كان عليه الحال في فرنسا، عدا محاولة تفجير السفارة الفرنسية بتاريخ 14 جويلية 1956[1].

لتكون بذلك سويسرا المكان المفضل لالتقاء النشطاء الجزائريين حسب ما جاء في جريدة journal de crenéve بتاريخ 22 جوان 1955 عندما تطرقت لنشاط بعض الثوريين الجزائريين على الأراضي السويسرية، نقلا عن تصريح "مراد طربوش"[2]، للشرطة حيث يذكر بأنه دخل سويسرا على مرتين منذ اندلاع الثورة الأولى كانت بين ديسمبر 1954 وجانفي 1955 أما الثانية فكانت بين 6 و23 أفريل وكانت مهمته هو الالتقاء مع بوضياف ونقل تعليماته.

أما القاعدة الخلفية لتأمين الأموال للثورة لم يتأخر الجزائريون في استغلال سويسرا كمقر لدعم جيش التحرير الوطني وممر آمن للأموال، فبدأت القيادة في ربط علاقات الشخصية ونسج شبكة لجمع الأموال من أجل شراء الأسلحة خاصة في المرحلة الأولى من

---

(1) –محمد قدور، نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954–1960، دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري، مجلة الأفكار والآفاق، م7، ع2، 2019م، ص 52.

(2) –مراد طربوش: ترأس حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في 1951م، أول المشرفين على بعث النواة الأولى للفدرالية جبهة التحرير الوطني تحديدا بسوشو "Soucho" بفرنسا سنة 1955م، أوقفته الشرطة السويسرية أثناء هروبه من الشرطة الفرنسية. أنظر: فاتح زياني، مساهمة فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا في الثورة الجزائرية 1954–1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة لخضر، باتنة، 2015–2016، ص 64.

الثورة، إلا أن هذه المغامرة لم تكن مجانية بالنسبة للجزائريين، بل نتائجها انعكست بسرعة على أرض الواقع[1].

[1] -محمد قدور، المرجع السابق، ص 54.

المبحث الثاني: مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة لوزان

يرجع كثير من ارخو لأحداث الثورة الجزائرية 1954_1962م أسباب قوة ج ت و إلى عاملين رئيسين: أولهما تجذرها الشعبي في الداخل، ثانيهما اعتمادها على سياسة الانفتاح على الصعيد الدولي وهو ما اكسبها في نظر هؤلاء اشعاعها الاستثنائي باعتبارها حركة تحررية [1]. لذلك شرع الوفد الخارجي بإقامة مكاتب ج ت و [2]، اختلفت نشاطات هذه المكاتب باختلاف البلدان المستضيفة [3]، أنشات ج ت و مكاتبها في بلدان أوروبا مع تعيين ممثلين لها [4].

مهام ونشاطات المكاتب الخارجية للإعلام:

1-الاعلام والدعاية لفائدة القضية الجزائرية.

2-تقديم المساعدات للاجئين وليتامى.

3-الحصول على المساعدات والمنح للطلبة الجزائريين وادماجهم في أنشطتها.

4-القيام بنشاطات دبلوماسية مختلفة:

- تقديم طلبات الاعتراف بالحكومة الجزائرية.
- عقد اللقاءات مع سفراء وممثلي الدول من اجل دعم القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة.
- المشاركة في الندوات الدولية المختلفة

---

[1]- عمر بوضربة،" موقع النشاط الإعلامي في عمل مكاتب جبهة التحرير الوطني 1955-1962م مكاتب جبهة التحرير الوطني بالبلدان العربية نموذجا"، المجلة التاريخية الجزائرية، م1، ع 4، 2018م، ص 235.

[2]- عمر بوضربة، " دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الديبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962م"، مجلة العصور الجديدة، م3، ع 9، 2013م، ص 53.

[3]- عمر بوضربة،" دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960م"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م10، ع2، 2018م، ص 31

[4]- عبد القادر فكاير،" مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية 1954-1962م"، مجلة المصداقية، م2، ع2، 2021م، ص 48.

5-القيام بنشاطات قنصلية كالسعي للحصول على رخص الدخول والخروج كجوازات سفر والتأشيرات [1].

أولا: تأسيس مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة لوزان 1956م:

كان نشاط مكاتب ج ت و في أوروبا يختلف من بلد إلى آخر فكانت دول حليفة لفرنسا كسويسرا التي شددت الرقابة على ممثلي ج ت و على أراضيها لافتقادهم الطابع الرسمي ومنعت أي نشاط سياسي قد يعرض امنها الداخلي للخطر [2]، رأى ممثلو المكاتب استغلال الحرية التي تحضى بها الجامعات والعمل في سرية لكسب تعاطف الطلبة والأساتذة والمجتمع المدني[3].

تأسس المكتب سنة 1956م بلوزان بسويسرا كان يرأسه الطيب بولحروف [4] مقره فندق "الشرق"، أطلق على نفسه تسمية بابلو حيث ادعى أنه اسباني وهذا ما جعله يتحرك بحرية أكثر بعيدا عن الشكوك، بمساعدة رجلان فرنسيان الأول ميشال والثاني جاك يسرتولي وهو من طلبة المعاهد الدينية [5]، كان الهدف من تأسيسه وتعين الطيب بولحروف كهمزة وصل بالنسبة للنشطاء الراغبين في الالتحاق بروما قبل التوجه للمغرب وتونس، مع العلم

---

[1]- أمينة شعبوني،" نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956-1959م"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م10،ع 3، 2018م، ص 138.

[2]- فريدة مفتوح،" البناء الإعلامي للنشاط الديبلوماسي ابان الثورة التحريرية الجزائرية من خلال صحيفة المجاهد 1956-1962م دراسة وصفية تحليلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، تخصص صحافة مكتوبة وملتيميديا، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021-2022م، ص 159.

[3] -عمر بوضربة،" لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960م، مجلة المصادر، م10، ع2، 2004م، ص 218.

[4] - الطيب بولحروف: مناضل ديبلوماسي جزائري ولد بقالمة 1923م ونشأ بعنابة اهتم بالسياسة في سن مبكر حيث التحق بحزب الشعب، وفي سنة 1951م التحق باتحادية الحزب بفرنسا وعند اندلاع الثورة انضم اليها وأصبح عضو باتحادية ج ت و بفرنسا إلى غاية 1958م كان ممثل ج ت و بسويسرا ثم روما بإيطاليا توفي 25 جوان 2005م. انظر محمد عباس، " رواد الوطنية"، ط2، دار هومة، الجزائر، 2005م، ص 158.

[5] - نجاح سلطان،" نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا 1954-1962م"، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د تاريخ معاصر، تخصص تاريخ الجزائر من نهاية الحرب العالمية الأولى الى الاستقلال، جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2020-2021م، ص 118.

في الوقت نفسه بدأت تتشكل جالية من الطلبة الذين تحصلوا على منح في الجامعات السويسرية أو في المعهد الفيدرالي المتعدد التقنيات ليتم تجنيدهم في الدعاية لصالح القضية الجزائرية، كما قام مكتب لوزان بدور فعال في شبكات " حاملي الحقائب" التي تضم السويسريين وفرنسيين الذين تجندوا لنصرة الثورة الجزائرية [1].

تولى محمد عبد الوهاب رئاسة مكتب لوزان بعد تعيين الطيب بولحروف على رأس مكتب روما سنة 1957م [2]، بعد تربصه بالقاهرة، تلقى تعليمات بالذهاب إلى سويسرا والإقامة بها لتعويض الطيب بولحروف وتم اختياره لإتقان اللغة العربية بهدف التواصل مع العمال والطلبة، ووصل الى سويسرا يوم 30 جوان 1958م [3]، استقر في جنيف شغل اهتمامه المناضلين العابرين بل أراد هيكلة جميع الجزائريين الذين يصادفون طريقه مع احترام القواعد الثابتة لج ت و[4]، غادر جنيف يوم 12 اوت 1958م م أجل الإقامة بلوزان[5].

اتخذ منزله كمقر للمكتب ساعده في نشاطه بن يونس بوكلي حسان، كلف بالاتصال بمسؤولي الدبلوماسية بسويسرا خاصة البلدان الأعضاء في جامعة الدول العربية، من أجل دعم ومساندة الجزائريين الراغبين في مغادرة فرنسا، والفارين عبر الأراضي السويسرية مرفقين بعائلتهم [6].

ثانيا: نشاط مكتب لوزان[7].

---

[1] - أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 139.

[2] -نجاح سلطان، المرجع السابق، ص 118.

[3] -أمينة شعبوني،" مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2 أبو قاسم سعد الله، الجزائر، 2020-2021م، ص 42.

[4] -علي هارون،" الولاية السابعة حرب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1962م" تر: الصادق عماري، مصطفى ماضي، دار القصبة، د.ط، د.ب.ن، 2012م، ص 176.

[5] -أمينة شعبوني، مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، المرجع السابق، ص 42.

[6] -المرجع نفسه، ص 43.

[7] -أنظر الملحق رقم 05 ، ص 103.

1- تنظيم اليد العاملة الجزائرية بسويسرا: حرص المكتب على توعية اليد العاملة الجزائرية المقيمة بسويسرا بالانضباط في العمل لاجتناب الطرد من سويسرا لأنهم لا يشكلون وزنا كبيرا لقلة عددهم، ارتكزوا في المناطق الجنوبية وكذلك في المنطقة الحدودية مع المانيا اشتغلوا معظمهم في المطاعم والفنادق، جمع المكتب الاشتراكات من عند العمال خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 1958م وقدرت ب 22000 فرنك سويسري [1].

2-جمع الإعانات للاجئين الجزائريين وربط الصلة بالمنظمات غير الحكومية: اهتم المكتب بأوضاع اللاجئين المزرية بكل من تونس والمغرب الأقصى، اذ أنشا لجانا لجمع الإعانات في كل من جنيف والعاصمة السويسرية برن مدعما بوثائق تثبت أوضاعهم الصعبة [2].

3- الدعاية ضد جيش اللفيف الأجنبي: شن مكتب ج ت وبلوزان حملة دعائية ضد جيش اللفيف الأجنبي [3] بمناسبة توجه دفعة جديدة من الشباب السويسري الذين تجندوا من زوريخ لدعم الجيش الفرنسي ضد الثورة الجزائرية، أنشا المكتب لجانا ضد تجنيد الشباب السويسري في فرق اللفيف الأجنبي في كل مدنتي برن وزيوريخ [4].

---

[1]- أمينة شعبوني، نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان، المرجع السابق، ص 140.

[2] - المرجع نفسه، ص 142.

[3] - اللفيف الأجنبي: ظهر بمرسوم ملكي وقعه الملك الفرنسي لويس فيليب في 10 مارس 1831، ويتمثل في وحدة عسكرية كبيرة متكونة غالبا من مجندين ومتطوعين مم مختلف الاجناس، يضم عناصر وأشخاصا امتلكوا سيرا ذاتية سيئة وهم من مرتكبي الجرائم، وهو جيش مؤلف من المشاة والفرسان. انظر: توفيق بورنو، " اللفيف الأجنبي والثورة الجزائرية 1832-1962م"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع2، 2022م، ص ص 729_730.

[4] - المقال نفسه، ص 143.

المبحث الثالث: اكتشاف مكتب لوزان 1959م:

وعلى جناح السرعة قامت الشرطة السويسرية بتفتيش الشقتان وحجز كمية كبيرة من الوثائق والأوراق والرسائل المهمة التي تم من خلالها معرفة المسؤولين عن المكتب بسويسرا، وبعد استجواب الموقوفين صدر بعدها تقرير يبين فيه أن المكتب الذي وجدوه كان يخص النشاط التنظيمي لجبهة التحرير الوطني بسويسرا، فقام المجلس الفدرالي في الفاتح من أكتوبر قرار عقوبة الطرد في حق الموقوفين محمد عبد الوهاب وبوعلي حسان من الأراضي الهلفيتية، لأن سويسرا تمنع أي نشاط سياسي يقوم على أراضيها من قبل الأجانب حفاظا على أمنها الخارجي للكونفدرالية[1].

وبعد كل تلك الأحداث توصل مفتشو الوزارة الكونفدرالية إلى أدلة تثبت بأن مناضلي جبهة التحرير الوطني قاموا بجمع الاشتراكات من العمال الجزائريين لصالح الثورة الجزائرية، مع اعتبار مكتب لوزان بمثابة القنصلية الجزائرية في سويسرا، وأن المسؤولين يمتلكون حسابا جاريا، كما وجدت أيضا مناطق وخلايا تخص جبهة التحرير من غير لوزان كمنطقة زوريخ التابعة لمكتب جبهة "ببون" بألمانيا[2].

وأخيرا وبعد اكتشاف بطاقات الهوية أثناء التفتيش صدر قرار بمنع السيد بولحروف من الإقامة بسويسرا، لأنه كان ممثلا للحكومة المؤقتة في مدينة روما كما كان يقوم بعدة رحلات متتالية إلى سويسرا من أجل إقامة اتصالات سياسية والتي من خلالها تم تحميله مسؤولية تلك الوثائق، وبهذا أصدرت السلطات السويسرية أمر بغلق مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان سنة 1959م[3].

---

[1]– أمينة شعبوني، نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956–1959م، المرجع السابق، ص 142.

[2]– أمينة شعبوني، مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م، المرجع السابق، ص44.

[3]–المرجع نفسه، ص 49.

المبحث الرابع: تداعيات اكتشاف مكتب لوزان

طرد القائمين على مكتب ج ت و بلوزان بعد اكتشاف نشاطهم سنة 1959م من قبل السلطات السويسرية، حيث رجع بالسلب على مصير تواجدهم بسويسرا ونشاطهم، حيث شددت الشرطة السويسرية الرقابة على الجزائريين المتواجدين هناك والضغط عليهم واستجواب كل الشخصيات المذكورة أسماؤهم في الوثائق ومراقبة كل الاتحادات والمنظمات العربية بسويسرا التي كانت تساند وتدعم الثورة الجزائرية [1].

حاولت ج ت و انشاء مكتب جديد بجنيف يوازي مكتب لوزان حيث كلف " عبد الباري الحاج " بتنظيمه وتطويره لبداية العمل الا أن رجال الأمن بجنيف أخبروا وزارة الكونفدرالية بنشاط المناضلين الجزائريين بجنيف، فقامت شرطة جنيف بمراقبتهم في المناطق الذين يتواجدون بها ومحاصرتهم، حيث ألقى القبض على اثنين وعشرين شخصا واستجوابهم وركزوا مفتشو الكونفدرالية على أربعة جزائريين وهم: " عبد الباري الحاج ومحمد اوالي، وأحمد بلحاج وحسين شبلي "، حيث اعترف " عبد الباري الحاج " بأنه هو المسؤول عن منظمة ج ت و بجنيف منذ سبتمبر 1959م كما أنه المسؤول عن التنظيم بفرنسا من الأراضي السويسرية. ووجدت الشرطة السويسرية أن هناك علاقة تربطه مع المناضل " محمد بجاوي" [2].

لكن بالرغم من ذلك قامت وزارة الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة بتعيين مسؤول جديد بسويسرا وهو " عمر خوجة " [3]، الممثل الجديد لمكتب ج ت و بمدينة جنيف، وصل الى سويسرا في منتصف جانفي 1960م، ذكر في أول تصريح له ان الشرطة السويسرية

---

[1] – أمينة شعبوني، نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956–1959م، المرجع السابق، ص144.

[2] – أمينة شعبوني، مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م، المرجع السابق، ص 49.

[3] – أمينة شعبوني، نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956–1959م، المرجع السابق، ص 144.

كانت صارمة مع الجزائريين، كانت اجتماعاته بالريف على الرغم من ذلك لم تتوقف الشرطة الفدرالية بتعقب تحركاته ونشاط المناضلين الجزائريين وأن لها دراية بكل التنظيم بسويسرا[1].

في تقريره لشهر مارس 1960م ذكر أن المراقبة كانت مشددة على المناطق التي يتواجد بها الجزائريين حيث اعتبرتهم لاجئين يقومون بنشاط مخالف لحياد سويسرا، هذا الوضع جعل عمله صعب لكن على الرغم من الرقابة المفروضة سمح بانتشار الوعي في أوساط الجزائريين [2].

[1] – أمينة شعبوني، مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م، المرجع السابق، ص 50.

[2] – المرجع نفسه ، ص 52.

المبحث الخامس: موقف الشرطة الفدرالية السويسرية

احتضنت سويسرا منذ فترة مبكرة نشاط المناضلين الجزائريين في أوربا، وعلى راسهم السيد محمد بوضياف منسق لجنة الستة وأحمد بن بلة وفرحات عباس الذي التحق بصفوف الثورة سنة 1956م، ومن العوامل التي سهلت عليهم المهمة وهي قرب المنطقة من فرنسا وكذا حضور العناصر الوطنية المتواجدة هناك، من أجل عقد اللقاءات والاجتماعات المهمة، فكانت سويسرا منطقة عبورهم لعقد اجتماعاتهم، إلا أن الجزائريين تعرضوا لتهديدات من طرف الشرطة السويسرية وذلك لوضع حد لنشاطهم بتحريض وضغط من طرف فرنسا[1].

وكان أول لقاء بين زعماء الحركة الوطنية قبل تفجير الثورة التحريرية أثناء أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية التي ظهر فيها الخلاف بين المصاليين والمركزيين، وبعدها أسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل في 23 مارس 1954م، حيث حاول بوضياف حل الأزمة فانتقل إلى سويسرا في بداية شهر يوليو إلا ان بعض من مراسلي المركزيين والمصاليين أخبروه بأن بن بلة متواجد هناك وأنه يرغب في الالتقاء به فانتقل إلى الخارج لمعرفة ما يحدث هناك ومحاولة اقناع مندوبية القاهرة بالانضمام لهم[2].

وعند وصول محمد بوضياف إلى سويسرا يوم 7 يوليو 1954م علم هناك بأن المندوبية الخارجية التي أفزعتها أزمة حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، فقام بوضياف بإرسال كل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر لمحاولة الإصلاح بين الاتجاهين، وهناك التقى المبعوثان مع أحمد مزغنة وعبد الرحمن الفيلالي من جانب المصاليين وكذا حسين لحول

---

[1] –عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2012م، ص 190.

[2] – محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 52.

ومحمد يزيد من جانب المركزيين، إلا أن الطرفان بقيا في موقفهما ولم تأتي مهمة الصلح بأي نتيجة فتذمر محمد خيضر وعاد إلى القاهرة تاركا بن بلة وحده في بيرنBerne"[1].

وبعدها قام أحمد بن بلة بالاتصال بمحمد بوضياف واخبره بمجريات الأحداث وما ينتظره من المندوبية الخارجية فأبدى بن بلة على موافقته كما وعدهم بالعمل على إقناع أعضاء اللجنة الخارجية من أجل مساندتهم كما يقول المؤرخ "الطاهر جيلي" في كتابه "تعود فكرة مشروع تمويل الثورة بالأسلحة عبر المواجهة البحرية إلى اللقاء التاريخي الذي جمع بين بلة وبوضياف بعبد الكبير الفاسي من المغرب في بيرن بسويسرا خلال شهر جويلية 1954م"[2].

أما المقابلة الثانية التي جرت في بداية شهر أوت 1954م قصد الاتصال بالمسؤولين التونسيين وكذا المغاربة والذي كان بن بلة قد تكلف بدعوتهم، فتمت المقابلة مع عبد الكبير الفاسي من المغرب وعز الدين عزوز كان من جانب التونسيين، فتم الاتفاق مع عبد الكبير الفاسي على أن يتصل بالمناضلين المغاربة الموجودين بالريف الاسباني زيادة على ذلك وعدهم بتزويدهم بالأسلحة في الريف في خلال مدة لا تتعدى شهرا وبعد دفع المبلغ في حسابه البنكي تم بعدها جمع مبلغ مالي يقدر ب 1400000فرنك قديم، كما كلف السيد رابح بيطاط بتبليغها إلى وجهتها[3].

وعشية اندلاع الثورة قام محمد بوضياف ببعث رسالة يبين فيها الظروف والأسباب التي أدت إلى تأخره خاصة إجراءات الحصول على التأشيرة، كما قام بإرسال بيان أول نوفمبر عبر البريد السريع من أجل الإعلان عنه عبر أمواج إذاعة صوت العرب بالقاهرة[4].

---

[1] –محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 52–54.

[2] –طاهر جبلي، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962م، دار الأمة، الجزائر، ص 277.

[3] – محمد بوضياف، المصدر السابق، ص 58–59.

[4] -محمد عباس، اغتيال حلم أحاديث مع محمد بوضياف، دار هومة، الجزائر، 2009م، ص 64.

الفصل الثالث: موقف سويسرا من الثورة الجزائرية

المبحث الأول: موقف سويسرا من قضية اللاجئين الجزائريين

نتيجة السياسة التعسفية التي مارستها السلطة الاستعمارية ضد الشعب الجزائري من قمع واضطهاد سياسي، حيث نتج عنها هجرة اجبارية لجميع طبقات المجتمع إلى الحدود الغربية والشرقية الجزائرية، حيث تضاعفت العمليات العسكرية داخل الجزائر لدرجة أن فرنسا قامت بترحيل السكان من الجبال واجبارهم على الانتقال إلى المحتشدات[1] في مناطق معينة وذلك بقصد عزل المواطنين الجزائريين عن الثورة، كما قامت أيضا بإقامة أسلاك كهربائية على طول الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب وفرضت على السكان المقيمين على بعد 45 كيلومتر من الحدود أن يغادروا ديارهم، بحيث يتسنى لقادة الجيش الفرنسي أن يمنعوا تسرب الأسلحة عبر الحدود إلى داخل البلاد[2]، وتشكلت طبقة من الفقراء والمحرومين وهم اللاجئين، شهدت أروبا نزوح الجزائريين من فرنسا نحو دول أوروبية بعدد كبير وذلك عن طريق نشاط مكاتب ج ت و المتواجدة فيها[3].

ضمن مكتب لوزان تنقل الجزائريين من فرنسا إلى تونس أو المغرب الأقصى أو ألمانيا عبر سويسرا، ومساعدتهم بفضل نقاط العبور الموجودة على حدودها، إلا من رغب بالإقامة بيها وذلك من خلال حصولهم على اللجوء السياسي، حيث كان هذا الأخير كل طلباته كانت ترفض إلى غاية سنة 1957م، وكان أول من طلب اللجوء السياسي " صويلح قويدر "[4].

---

[1] –المحتشدات: وهي عبارة عن مستوطنة أقيمت حديثا تضم مواطنين غير محكوم عليهم قضائيا، تحيط بها أسلاك شائكة ويحرسها جنود، وبالتالي فهي مركز لتجميع السكان وهدفها الحقيقي هو عزل الشعب عن الثورة. أنظر نورالدين مقدر، "المحتشدات الفرنسية بالجزائر خلال الثورة التحريرية 1955–1962م "، مجلة الدراسات، ع 1، 2022م، ص 11.

[2] – عمار بوحوش، " التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م"، دار الغرب الإسلامي، لبنان ،1997م، ص ص 542–543.

[3] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م "، المرجع السابق، ص 54.

[4] – المرجع نفسه، ص 55.

كانت السلطات السويسرية تعتبر قضية اللاجئين الجزائريين صعبة لذلك لا يجب التساهل معها، حيث كانت تجد الصعوبة في التأكد من صحة المعلومات التي يحتويها ملف طالب اللجوء، حيث سهلت عملية تنقلهم بعد اقامتهم بمراكز إيواء لمدة معينة بسويسرا بعدها يتم نقلهم إلى تونس أو المغرب أو إيطاليا وألمانيا، مع طلب هذه الأخيرة بطاقة التعريف الفرنسية مع وثيقة تثبت أنه ذهب إليها ليس من أجل العمل، رفضت سويسرا تحمل جميع تكاليف تنقلهم لهذا تقاسمت التكاليف مع الجمعية المسيحية من أجل السلم لذلك لم يتلقى الجزائريون أية صعوبة خلال سنة 1959م [1].

خلال سنة 1960م أصبحت السلطات السويسرية تقدم منح اللجوء إلى الطلبة بشرط عدم القيام بأي نشاط سياسي يهدد سويسرا.

كان موقف سويسرا غير متشدد مع اللاجئين الجزائريين وذلك أنتج توتر بينها وبين السلطات الفرنسية الذي كانت هذه الأخيرة تعترض على تصرفات السلطات السويسرية، حيث استغلت فرنسا قضية فرار ثلاثة مجندين جزائريين من صفوف الجيش الفرنسي وعبورهم الحدود بحوزتهم رخصة مغربية، اعترضت فرنسا على هذه الحادثة وحاولت الضغط على سويسرا من خلال القوانين الدولية [2].

أدى رد فعل فرنسا على مظاهرات 17 أكتوبر 1961م إلى فرار الجزائريين إلى سويسرا، حيث تكفل المجلس الفدرالي باللاجئين الجزائريين حيث قامت الشرطة الفدرالية بالاتصال مع الصليب الأحمر السويسري لتنظيم وتحضير مراكز الايواء بمدينتي جنيف وبال، في يوم 31 أكتوبر 1961م درس الوضع بصفة عامة وتحديد طريقة التعامل مع

[1] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م "، المرجع السابق، ص 56.

[2] – المرجع نفسه، ص 58.

الجزائريين بسويسرا في اجتماع ضم ممثلين عن مصالح الشرطة للوزارة العمومية للفدرالية والقسم السياسي الفدرالي[1].

دعمت السلطات السويسرية اللاجئين الجزائريين المتواجدين بتونس والمغرب الأقصى[2] ماديا خلال الحرب بالتنسيق مع المفوضية العليا للأمم المتحدة والصليب الأحمر السويسري، حيث قدمت مبلغ 600.000 فرنك للاجئين الجزائريين بمناسبة اليوم العالمي للاجئين[3].

[1]– أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م "، المرجع السابق، ص 59.

[2]– أنظر الملحق رقم06، ص105.

[3] _ المرجع نفسه، ص 59.

المبحث الثاني: شبكات الدعم السويسرية

1/ شبكة الدعم والاسناد جونسون

تعتبر شبكة جونسون من أهم الشبكات المساندة للثورة الجزائرية ولذلك لاعتبارات عدة:

أولهما: أن مؤسسها الفيلسوف فرانسيس جونسون "Jeanson Francis" كان من المفكرين القلائل الذين انخرطوا في الحياة السياسية مبكرا، وأدركوا حقيقة الاستعمار وأهدافه اللاإنسانية، ومن هنا أدرك جونسون بأنه لا بد من مناهضة الاستعمار ومحاربته بكل قوة[1]، والاعتبار الثاني يمكن أن جونسون فرانسيس كان فيلسوف قبل أن يكون مناضل فإنه كان يرى من ضرورة تجسيد أفكاره على أرض الواقع، حيث أنه لم يقتنع بالكتابة لوحدها من أجل تبليغ أفكاره ونشر مبادئه فهي فعل ضروري لكنها لا تستوف بمفردها كل صور الفعل، ولا سيما أنها قد تعجز عن تحقيق ما تستطيع الممارسة الميدانية[2].

تعود البدايات الأولى لشبكة جونسون إلى سنة 1955 إثر اللقاءات التي جمعت بين جونسون وأعضاء فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، بهدف الاطلاع على حيثيات وتفاصيل الثورة الجزائرية[3]، وقد توجت هذه المقابلات بإصدار كتاب "الجزائر الخارجة عن القانون"، والذي قام فيه جونسون بانتقاد سياسة الاستعمار الفرنسي ودافع عن الجزائريين

---

(1) – شعبان ايدو، شبكات الدعم الثورة التحريرية في أوربا الغربية 1957م–1962م، أطروحة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، 2017–2018م، ص 194.

(2)– مسعود بقادي، حملة الحقائب خلال الثورة الجزائرية، (شبكة جونسون نموذجا)، المجلة الخلدونية، م1، ع2، 2017م، ص 201.

(3)– عتيقة مصطفى، فرنسي جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية، مجلة العصور الجديدة، م3، ع10، 2013م، ص 285.

وحقوقهم كما ساند مطالب جبهة التحرير الوطني، التي كانت تعتبر الممثل الوحيد للشعب الجزائري[1].

وفي مطلع 1956م بدأ جونسون بتقديم يد العون للجزائريين الموجودين في فرنسا، حيث قام بتشكيل منظمة سرية والتي تولت بجمع الأموال والأدوية والألبسة وتقديمها للاجئين، ومن هنا بدأ جونسون بتقديم العون للجزائريين، فهو يشعر عند إيواء جزائري بمثابة تخليصه من التعذيب، حيث حمل على عاتقه مسؤولية ايوائهم مع تجنيد جماعة من أصدقائه لمساعدته على ذلك أمثال "إيتيان بولو" و "جاك شاربي"[2].

وهو ما ترجمه في هذه المرحلة إلى مساندة الخاصة عندما عرض عليه صالح لوانشي تنظيم النشرية التي كانت عبارة عن منبر اعلامي في الخارج، وكانت تصدر باللغة الفرنسية[3]، وهكذا وجد جونسون نفسه منخرطا في نشاطات جبهة التحرير الوطني، حيث قام بتحويل منزله الموجود في حي بوتيت كلامار ملجأ للجزائريين، ومن هنا ظهرت النواة الأولى لشبكة جونسون أو ما يعرف بحملة الحقائب[4].

وفي جويلية 1957م تم أول لقاء بين جونسون و "عمر بوداود" بفرنسا، بعد تعيينه رئيسا لفدرالية جبهة التحرير الوطني خلفا لصالح لوانشي الذي تم اعتقاله في فيفري 1957م حيث تحدث بوداود[5] عن هذا اللقاء قائلا: "قبل مغادرة المناضل الطيب بولحروف قدم لي

---

(1) نور الدين عسال، المثقفون الفرنسيون والتعذيب، المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م4، ع7، 2011م، ص 10.

(2) – نور الدين عسال، المثقفون الفرنسيون والتعذيب، المرجع السابق، ص 10.

(3) – ايمان قرناشي، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1956–1962م، مجلة القرطاس، م3،ع4، 2017م، ص 28.

(4) –شعبان ايدو، المرجع السابق، ص 201.

(5) –عمر بوداود: ولد في 5 ماي 1924، كان مسؤول فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، وعضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1959م، كذلك كان ضمن 15 عضو في وفد القبائل لمؤتمر حركة الانتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947، اعتقل في 1949م ببلغية وأطلق سراح في 1951 أين هاجر إلى فرنسا والتحق مباشرة بجبهة التحرير–

صديقا له دون أن يحدد هويته، وبعد المحادثة القصيرة سألته إن كان هذا السيد يرغب في النضال معنا، فقال بومنجل لم تتعرف عليه إنه فرنسيس جونسون، وليس في نيته أبدا أن يقوم بشيء مما تظن هكذا (كنت أخاله جزائري)، كنت بالطبع قد قرأت كتاب الجزائر الخارجة عن القانون، ثم اتفقنا على عقد لقاء جديد نتحدث فيه على انفراد لمدة أطول..."[1].

وبعد اللقاء الذي جمع بينهما تم الإعلان عن تأسيس شبكة جونسون الداعمة لجبهة التحرير الوطني في الثاني من أكتوبر 1957م، من خلال الاجتماع الذي إلتم بمسكن جونسون مع حضور مجموعة من الأعضاء الأوائل وتم تحديد المهمات الخاصة بكل فرد[2].

ومنه نستنتج أن فرنسيس جونسون انخرط في العمل بشكل عفوي، وبسبب تطور الأحداث وتسارعها كان لا بد من توسيع مهامه عبر انشاء فروع وقف عدة اختصاصات ضمن منظمات لوجستيكية سرية.

2/ أبرز أعضائها[3]:

إن كل عضو في شبكة جونسون له دوافع شخصية جعلته ينخرط فيها ويبدي مساندته للثورة الجزائرية ومن هذه الأسباب ما يلي:

أولا: السلسلة التعسفية على الجزائريين والمتمثلة في القمع والنفي، تمييز عنصري.

–الوطني أنظر: شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية 1954–1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 140.

[1] –عمر بوداود، خمس سنوات على رأس فدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 135.

[2] – رشيد خطاب، أصدقاء الخاوة للدعم العالمي لثورة التحرير الوطني، قاموس بيبيوغرافي، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، 2013م، ص 269.

[3]–أنظر الملحق رقم 07، ص 106.

ثانيا: رأي عن هؤلاء المنخرطين في الشبكة أن ما تمارسه فرنسا في الجزائر من اجرام وممارسات لا أخلاقية، لا تختلف عن المعاناة التي عاشوها في ألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وبذلك فإن السكوت عن ذلك يعتبر مشاركة في الحرب ذاتها[1].

أما فيما يخص التركيبة العمرية لأعضاء الشبكة تتراوح أعمارهم ما بين 45 و50 سنة والذين يعتبرون من قدماء المناضلين.

أما الفئة ما بين 34 و40 سنة وهي الفئة التي بلغت سن النضج والكهول، أثناء الحرب العالمية الثانية، أما الفئة ما بين 20 و30 سنة وهي فئة الشباب المتحمس للدفاع عن القضية الجزائرية ومتأثر بآبائه وأجداده القدماء في الشبكة[2].

ومن بين الأعضاء المنخرطين في الشبكة:

- بولو إيتيان Bolo Etienne (1928-1985): فهو مدرس وفيلسوف، وأحد مؤسسي شبكة جونسون الداعمة لجبهة التحرير، توقف عن التدريس وانخرط بعدها في صفوف العمل السري في 1956، وبعد استقلال الجزائر عمل في قطاع التكوين المهني بالجزائر وانتحر في 7 ماي 1985م[3].
- هيلين كوينات Héline Cuénet: وهي أستاذة الأدب، انضمت إلى الشبكة في أكتوبر 1957م، واعتقلت في فيفري 1960 وحكم عليها 10 سنوات سجنا، إلا أنها هربت من السجن عام 1961م واستقرت بالجزائر بعد الاستقلال.
- جاك شاربي Jaque Charby: (1929-2006): يعد من العناصر البارزة في شبكة جونسون منذ 1957من تولى تعليم وتدريب أبناء الجزائر من أجل بناء دولة حديثة،

---

(1) – عبد الله مقلاتي، أبحاث ودراسات في تاريخ الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، دار الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 55.

(2) –أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 2010.

(3) – رشيد خطاب، المصدر السابق، ص 95.

وعينه بعد ذلك مديرا للأوبيرا بالعاصمة ومن مؤلفاته حصة " Les porteurs d'espoire"[1].

- دومينيك داربو Dominique darbois: وهي مصورة ومقاومة في شبكة جونسون منذ 1958، طردت بعد اعتقالات فيفري 1960م، وبعد ذلك واصلت نشاطها حتى نهاية الحرب، وحكم عليها غيابيا بعشر سنوات سجنا ولكنها استفادت من العفو الذي أصدر بحقها.
- هنري كوريال Henri curiel: فهو عضو ناشط في شبكة جونسون منذ 1957م حتى 1960، وبعد ذلك أسس الحركة المناهضة للاستعمار الفرنسي في 1960م، واعتقل في أكتوبر 1960، إلا أنه لم يحاكم واغتيل في ماي 1978م بالعاصمة باريس[2].
- روبير بارا: وهو صحفي وكاتب وسياسي فرنسي من مواليد البليدة بالجزائر، اهتم بكفاح الشعب المغربي ضد المستعمر، وقد برز دوره أكثر في شبكة جونسون حيث تولى الاشراف على نشرية الحقيقة التي أسسها جونسون.
- ميشال رابتيس المدعو بابلوMichel Raptus dit pablo : اشتغل بإقامة المعاملة السرية للسلاح في المغرب وعمل مع جبهة التحرير منذ 1955، والذي اعتقل في 1961م، وحكم عليه ب 15 سنة سجن وبعد الاستقلال كانت له علاقة قوية بالمناضل أحمد بن بلة.[3]
- وبلغ عدد عناصر المجموعة ما بين 2000 و 3000 عضو، انضموا إلى الشبكة عن قناعة سواء أيديولوجية أو فكرية أو سياسية، ولذلك من الصعب تصنيف العناصر

---

[1] – هرفي هامون وباتريك روتان، حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: كابوبة عبد الرحمن وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010م، ص 538.

[2] – المصدر نفسه، ص 538.

[3] –سعدي بزيان، فرنسيون أحرار في ثورة 1 نوفمبر 1954م، دار نيسان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م، ص 98.

ضمن مجموعة أو اتجاه معين، وكان هناك عدد قليل من العمال والموظفين عكس المثقفين خاصة الصحفيين والأساتذة والكتاب[1].

3/ فروعها:

- فرع تأمين الأماكن والاجتماعات الخاصة بالمسؤولين والمناضلين: حيث تكفل هذا الفرع بتأمين الأماكن السرية، ومن أجل الاجتماعات وكذا تنقل المناضلين، وقد تولى إدارة هذا الفرع ومصالحه السيد فرنسيس جونسون سنة 1958م، حيث وفر المنازل والسيارات لخدمة المناضلين الجزائريين، كما سخر أيضا العديد من أفراد شققهم لإخفاء الجزائريين الفارين من السلطات الفرنسية[2].
- أما الفرع الثاني التنقل خارج الحدود الفرنسية والذي نشأ في أواخر 1957م لترتيب كل الأمور المتعلقة بالجوازات الخاصة بالسفر وتنظيم عمليات الهروب من السجن وضمان خروجهم خارج التراب، كما عمل هذا الفرع على نقل المناضلين إلى اسبانيا، وفي سنة 1958م تم ارسال تقنيات جديدة للتنقل عبر الحدود السويسرية والبلجيكية، وقد تولى الاشراف على هذا السلك جاك فينيس "Jack vanisé" صديق جونسون، حيث جند لها رجال صارمين فرنسيين في بادئ الأمر دعمها بواسطة رفاق له من سويسرا وبلجيكا[3]، واستنادا عن شهادة المسؤول عن فدرالية جبهة التحرير الوطني "عمر بوداود" في قوله: "لقد فرع الأسلاك المرور ضمن الشبكة بإحكام تام طيلة خمس سنوات، حيث تم نقل عبر الحدود الألمانية والبلجيكية والاسبانية[4].

---

[1] –أحمد منغور، المرجع السابق، ص 211.

[2]– عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 247.

[3] – الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954م–1962م، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008م–2009م، ص 284.

[4] –عمر بوداود، المصدر السابق، ص 136.

- فرع تحويل الأموال والأسلحة:
- والتي تعتبر من أبرز الأنشطة التي عملت عليها الشبكة في تحويل وجمع الأموال، حيث كان المناضلون يجمعون المال وتقوم الشبكة بوضعه في الشقق الخاصة، ثم يتم تنظيمها ووضعها في حقائب ديبلوماسية بالاعتماد على القنصلية التونسية بفرنسا آنذاك، الأمر الذي أدى إلى اختفاء جزء الأموال، فقام جونسون باقتراح استبدال الحقائب الديبلوماسية بوسطاء ماليين لنقل تلك الأموال إلى البنوك السويسرية، إلا أن هؤلاء الوسطاء لم يكونوا جاهزين، مما دفع بهم للبحث عن أشخاص ذو خبرة واسعة في العمل المصرفي في نقل الأموال بواسطة الشبكة التي أصبحت تعرف بفعل هذا النشاط بحملة الحقائب[1]، وقد اعتمدت الفدرالية على طرق أخرى لنقل الأموال نذكر منها:
- شركة هنري كوريل لنقل الأموال:

في سنة 1960 عرفت شبكة جونسون صعوبات في نقل الأموال إلى سويسرا خاصة، بعد اكتشاف الشبكة وجاء الحل على يد الصحفي والكاتب العام السابق لمركز المثقفين الفرنسيين "روبيرا بارا" لأن الحل يتمثل في شخصية هنري كوربيل [2]، من أجل تحويل أموال جبهة التحرير إلى خارج التراب الفرنسي، حيث وضع هذا الأخير شبكة تحت تصرف جونسون وبواسطة معارفه من رجال المصارف، حيث كان يعطي لزوجته "روزيت كوربيل"[3] مبالغ مالية ، فتقوم بإخفائها في حقائب فاخرة تحمل علامات "كريستيان ديور"

---

[1] – عبد الله مقلاتي، المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية فرنسيس جونسون نموذجا، مجلة المصادر، م12، ع21، 2010م، ص 240.

[2] – هنري كوربيل: ولد في 1914م بالقاهرة، ناضل في صفوف الحزب الشيوعي المصري، سجن عدة مرات وعند اطلاق سراحه 1950م غادر مصر متجها إلى إيطاليا ثم فرنسا، أين تعرف على جونسون هناك، دعم الثورة الجزائرية خاصة في مجال تحويل الأموال، تبرع كذلك بمنزله في الزمالك لصالح الجزائر، وفي 4 ماي 1978م اغتيل من طرف المخابرات الإسرائيلية أنظر: هرفي هامون، وباتريك روتمان، المصدر السابق، ص 538.

[3] – روزيت كوربيل: زوجة هنري كوربيل تدعى "بلاش" قامت بتحويل أموال جبهة التحرير الوطني من بنك فرنسا إلى بنك سويسرا، ألقي القبض عليها في مدينة جنيف وأبعدت بعد ذلك إلى تونس. أنظر: أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 117.

ويتم بعد ذلك إيداع تلك الحقائب في الوكالة الباريسية التابعة لأحد البنوك السويسرية، حيث تملك روزيت حسابا في المقر الرئيسي بسويسرا بعد مساعدة لممثل أحد البنوك الكبرى لها، وذلك بعد ادعائها أنها ترغب في تحويل السري للأموال التي ورثتها عن أب زوجها لأن في تلك الفترة تم تجميد أموال الانجليز واليهود بعد العدوان الثلاثي على مصر، وهكذا تقوم روزيت بالتنقل إلى جنيف لسحب الأموال من البنك في سيارة فخمة يقودها سائق جزائري من اتحادية جبهة التحرير الوطني، وبعد ذلك يقوم بتسليمها لمناضلي جبهة التحرير الوطني، واستمر العمل بهذه الطريقة إلى غاية استقلال الجزائر[1].

2-شبكة عبد الرحمن فارس:

قام عبد الرحمن فارس في 1961 من تشكيل مجموعة جديدة تقوم بنقل الأموال من بنك باريس إلى البنوك السويسرية، حيث استطاع من تحويل مبلغ 2.805.869.000 فرنك فرنسي خلال الفترة الممتدة من 6 جانفي إلى 8 جوان 1961 من فرنسا إلى البنوك السويسرية[2].

كما عمل السيد عبد الرحمن فارس على الدعم المالي الكلي من الولايتين الجزائرية الشمال القسنطيني والأوراس اللتين كانتا بحاجة إلى الإمكانيات المالية، بحيث نجح في توصيل المال إليها بعد أن أشرك معه المحامين جوزيف سالفاتي بسطيف وبعض المحامين بنفس المدينة[3].

إلا أن أموال جبهة التحرير الوطني الموجودة في البنوك السويسرية ولدت رد قويا من طرف السلطات الفرنسية، حيث بدأت فرنسا بالضغط على سويسرا عن طريق سفيرها، إلا أنها لم تكتفي بهذا بل قام الوزير الفرنسي "ميشال دوبري" بالاتصال برئيس القسم الفدرالي

---

[1] – أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 118.

[2] – عبد الله مقلاتي، المثقفون الفرنسيون، المرجع السابق، ص 245.

[3] – علي هارون، المصدر السابق، ص 390.

السويسري وطلب منه مقاومة ج ت و وخاصة من الجانب المالي، وعلى حد قول الوزير الفرنسي أن المتمردين يقومون بعدة عمليات مالية مع علم أن بعض البنوك السويسرية حققت الطلب الفرنسي بعدم قبول فتح حسابات مالية لجبهة التحرير[1].

أما شبكة التسليح التي كانت تنشط من طرف محمد يوسفي وتمر إلى حميد الذي يقيم في مدينة سويسرا، أما الدكتور بوضربة فكان يضمن الاتصالات بين كل من سويسرا وألمانيا، إلا أن نتائجها لم تحقق، كما أن جبهة التحرير كانت تتعامل مع تجار السلاح من الأراضي بسويسرا عن طريق المناضل عبد الحميد بوصوف الذي كان متواجد بها[2].

وفي أكتوبر 1959 قامت الشرطة الفرنسية من توقيف سيارة محملة بمتفجرات قادمة من سويسرا وكان على متنها شخصين، وبعد التحقيق معها ظهر أحد المتورطين يعمل لصالح جبهة التحرير الوطني[3].

-فرع الدعاية والاعلام:

قام جونسون من إصدار نشرية سرية لترويج أفكاره المناهضة للاستعمار، مع ابراز التزامه ومساندته للقضية الجزائرية، فكانت "نشرية الحقيقة من الأجل" vérité pour" التي تجمع فيها الأخبار التي تم السكوت عنها، حيث صرح فيها: "أن دعم جبهة التحرير سيبقى طالما استمر الكفاح المسلح" حيث كانت هذه النشرية تحمل في البداية حوالي ألفي نسخة

)1(–Dadic .ch/ 15032 «l'ambassadeur de suisse à paris, p. Micheli au chef de département politique m. petit, Entretien avec m. Michel Debré premier ministre», paris, 23 février 1958, p2.

(2) – علي هارون، المصدر السابق، ص 282.

(3) –عميري ليندا، حرب الجزائر بفرنسا، تر: فوضيل بومالة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013م، ص 71.

ليتضاعف عددها فيما بعد إلى خمسة آلاف نسخة، وكانت هذه النشرية شهرية والتي تعتبر لسان الحال الشبكة[1].

وفي سنة 1958م ضاعفت نشاطها وأصبحت القاعدة الرئيسية لفدرالية جبهة التحرير الوطني، حيث أن مسؤولها كان يعمل بجد ونشاط كما كان يعقد في اليوم الواحد أكثر من عشر مواعيد، وكان ينتقل بين الدول كألمانيا وبلجيكا وسويسرا من أجل الاشراف على سير الأعمال والالتقاء بالمناضلين[2].

موقف فرنسا من الشبكة:

منذ 1958م أصبحت الأهداف المدنية تحت رحمة مناضلي جبهة التحرير الوطني التي قررت نقل الحرب إلى فرنسا، بالرغم من معارضة جونسون لذلك وتهديده بإيقاف عمل الشبكة في حال وقوع ضحايا مدنيين، مع تأكيده على ضرورة الحفاظ على العلاقات بين الشعبين الفرنسي والجزائري، إلا أن المناضل عمر بوداود وعده بالحفاظ على حياة المدنيين هناك[3].

وبعد ذلك قام أعضاء فدرالية جبهة التحرير الوطني في 25 أوت 1958م بهجومات عنيفة استهدفت كل المحطات، منها محطات القطارات والطائرات وكذا محطات البنزين وغيرها من هياكل قاعدية فرنسية، كما ألحقت هذه الهجومات خسائر كبيرة بالرغم من بساطة الأسلحة المستعملة من طرف فدرالية جبهة التحرير[4].

---

(1) –خالد بوهندة، النخبة الفرنسية المثقفة المناهضة للاستعمار، المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م3، ع6، 2013م، ص 49.

(2) –عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 145.

(3) –أحمد شقرون، حاملوا الحقائب، مجلة المصادر، م8، ع14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2006م، ص 144.

(4) – محمد مشاطي، مسار مناضل، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010م، ص 98.

حيث كانت الفدرالية تسعى من وراء هاته العمليات من أجل التعريف بالقضية الجزائرية في الصحافة الدولية، وكذا الفرنسية التي تحدثت في تلك العمليات لمدة شهور، كما قدمت تقارير مفصلة عنها، ونتيجة لهذه العمليات قامت الحكومة الفرنسية بتسخير جميع المصالح الأمنية كالشرطة ومصلحة التوثيق الخارجي ومحاربة الجوسسة "كمنظمة اليد الحمراء" من أجل التصدي للثورة[1].

ولمحاربة شبكات الدعم والقضاء على نشاطها قامت الحكومة الفرنسية في الدول الأوروبية المجاورة على وضع عدة مخططات، والتي تقوم أغلبها على مراقبة نشاط الفدرالية بفرنسا، وفي نفس الوقت قامت بوضع الحراسة على الأشخاص المتعاونين مع الفدرالية، كما اعتمدت على عدة طرق للحصول على معلومات من أهمها المراقبة الدائمة للنشطاء مع اختراق حقوق الجبهة، بوضع أعوان وجواسيس بينهما، وكذلك فحص الوثائق المزورة خلال عمليات المداهمة مع استنطاق المعتقلين من خلال التعذيب والتهديد[2].

وبعد سلسلة من المطاردات قامت السلطات الفرنسية من تكثيف الأجهزة الأمنية وتوسيع دائرة الاعتقالات والاستجوابات التي شملت كل من كانت تدور حولهم الشكوك، وفي ظل هذه الأحداث التي توحي بنهاية شبكة جونسون خاصة بعد اعتقال عدد كبير من أعضائها وتقديمهم للمحكمة العسكرية بتهمة المساس بأمن فرنسا[3].

وبعد تفكيك الشبكة عملت الحكومة الفرنسية على تشويه صورتهم أمام الاعلام التابع لها، وقد اتهموهم بالخيانة لدعمهم لجبهة التحرير التي تعد بمثابة الطعنة في ظهر فرنسا[4]، كما تناولت الصحافة الفرنسية نبأ اكتشاف شبكة سرية التي كانت تقدم الدعم

---

(1) –دحو جربال، المنظمة الخاصة لفدرالية جبهة التحرير الوطني، تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013م، ص 100.

(2) – شعبان ايدو، المرجع السابق، ص 304.

(3) –دحو جربال، المرجع السابق، ص 154.

(4) – أحمد منغور، المرجع السابق، ص 188.

المادي واللوجستي لفدرالية فرنسا، والتي كان يترأسها الفيلسوف الفرنسي جونسون، حيث وصفت فرنسا أفكاره بالشيطانية، خاصة بعد تحريضه للشباب على الفرار من الخدمة العسكرية، مما أثارت هذه القضية سخط كبير في الوسط السياسي وكذا المجتمع الفرنسي[1].

وفي 1960م اعتقل معظم أعضاء الشبكة دون مؤسسها فرانسيس جونسون الذي لجأ إلى سويسرا، فصادرت السلطات الفرنسية كتابه "حربنا" ، وفي 29 جوان 1960 قامت المحكمة العسكرية بإصدار الحكم غيابيا في حقه بالعقوبة القصوى، وعندما دخل الأراضي السويسرية اعتقلته الشرطة السويسرية بتهمة الدخول بصورة غير شرعية، وصدر عن حقه قرار الطرد في أوت 1960م، إلا أن السلطات الفرنسية لم تطالب بتسليمه[2].

محاكمة شبكة جونسون:

في يوم 5 ديسمبر 1960 انطلقت محاكمة شبكة جونسون رسميا، كما وصفها مارسيل بيجو "بآلة الحرب"، حيث قاد فريق من المحامين المحاكمة ومثلوا القوة الضاربة لجبهة التحرير وشبكة جونسون وهم: مراد أوصديق وجاك فيرجاس، رولان دوما، كذلك عبد الصمد بن عبد الله، كما أن أعمار المتهمين كانت تتراوح ما بين 27 و59 سنة رجالا ونساء الذين تمت ادانتهم بتهمة المساس بأمن الدولة وحمل السلاح مع دعم الجبهة ونقل الوثائق والأموال[3].

واستمرت بعدها المحاكمة لمدة أربع أسابيع إلى غاية شهر أكتوبر 1960م، والتي شملت 24 عضوا منهم ستة جزائريين وثمانية عشر فرنسيين، كما عرفت هذه المحاكمة باسم محاكمة شبكة جونسون بالرغم من غياب هذا الأخير الذي وجهت له التهم العديدة

---

[1] – عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مديولي، الجزائر، ص 254.

[2] – عتيقة مصطفى، المرجع السابق، ص 270.

[3] – مارسيل بيجو، محاكمة جونسون، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2012م، ص 23.

رفقة أصدقائه المناضلين، وقد قام رئيس المحكمة بمنع الحاضرين من استعمال عبارة حرب الجزائر في مداولات المحكمة[1].

وفي أول أكتوبر 1960م وعلى الساعة الثالثة وخمس وعشرون دقيقة صدر حكما في حق أعضاء الشبكة وكانت كالتالي: تبرئة ثمانية فرنسيين وجزائري واحد وهو لونيس براهيمي، أما العقوبات الأخرى فحكم على سبعة أشخاص بعشرة سنوات سجنا وغرامة مالية قيمتها سبعين ألف فرنك، بالإضافة إلى منعهم من الإقامة على التراب الوطني لمدة 5 سنوات وحرمانهم من الحقوق المدنية وهم: حداد حمادة، جون كلود، هلين كولين بوبار، وبالنسبة للفرنسيين جونسون ودانيال صبري وجاك فيت فصدر في حقهم الحكم غيابيا بالعقوبة القصوى[2].

وفي جويلية 1965 ألقي القبض على جونسون بمدينة "ناربون" الفرنسية، حيث وضع في افراج مؤقت، فظل يترقب موعد العفو عنه وتحقق ذلك في 17 جوان 1966م، أين أصدر في حقهم قانون العفو العام الذي يضمن لهم التمتع بالعفو وممارسة حقوقهم المدنية[3].

---

[1] –جمال روافيس، قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية، العصفور الأزرق حادثة الاليزي وشبكة جونسون 1955–1960م، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2016–2017م، ص 117.

[2] – مارسيل بيجو، المصدر السابق، ص 299.

[3] – بيار الواماري، فرنسيس جونسون الفيلسوف المناضل في مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م، ص 261.

المبحث الثالث: انضمام الجزائر لاتفاقيات جنيف 1960م:

حققت الجزائر على الصعيد الدولي مكاسب كبيرة من خلال نشاط الحكومة المؤقتة الدبلوماسي منذ تأسيسها 19 سبتمبر 1958م، وفي الوقت نفسه بدأت فرنسا تنعزل دبلوماسيا بعد اختراقها اتفاقيات جنيف وانتهاك حقوق الانسان من خلال الممارسات الغير إنسانية، لهذا قررت الجزائر نقل معاناة الشعب الجزائري من خلال الانضمام لاتفاقيات جنيف[1].

إن اتفاقيات جنيف ذات طابع إنساني تتألف من أربعة اتفاقيات مبرمة يوم 12 أوت 1949م:

1-الأولى لتحسين حال المرضى والجرحى بالقوات المسلحة في الميدان.
2-الثانية لتحسين حال الجرح ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار.
3-الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب.
4- الرابعة حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب[2].

كان مهمة استلام الانضمام وإبلاغه لدول المشتركة في اتفاقيات جنيف 1949م مهمة المجلس الاتحادي السويسري وهي مفتوحة لانضمام جميع الدول[3].

ومن الظروف التي دفعت الجزائر للانضمام إلى اتفاقيات جنيف هو طابعها الإنساني وعزمها على احترام قواعد القانون الدولي، بالرغم من الظروف السياسية والعسكرية التي كانت تمر بها وأيضا[4]:

- سعي ديغول إلى القضاء على الثورة الجزائرية مع اشتداد وانتشار رقعة الحرب[5].

---

[1]-أحسن بومالي، " أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية "، مجلة المصادر، م9،ع 9، 2007م، ص 103.
[2]-أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، المرجع السابق، ص 160.
[3]- محمد بجاوي،" الثورة الجزائرية والقانون "، المصدر السابق، ص 196.
[4]-أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، المرجع السابق، ص 161.
[5]- محمد بجاوي، " النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960م "، مجلة الثقافة، ع83، ص 133.

- خطاب الجنرال ديغول في 19 سبتمبر 1958م أن يستشير الشعب الجزائري بشأن مستقبله، وقد ردت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي عقدت اجتماعا طارئا في تونس ردا موافقا، أي في سبتمبر 1959م، لكن مع اتخاذ احتياط أساسي يتمثل في طلب ضمانات دولية لإجراء استفتاء صحيح [1].

وكان وراء هذا الانضمام أهداف منها:

- وضع حد للتجاوزات التي ترتكبها فرنسا في حق المتحاربين الجزائريين والأسرى بتعذيبهم وقتلهم.
- اجبار المتحاربين عل المحافظة على السكان المدنيين ووضع قيود تتعلق بأساليب القتال وتحمي الجرحى والموتى وتحرم الأعمال الانتقامية والعقوبات الجماعية.
- محاولة الجزائر التخلص من أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا [2].

كان " عبد الحميد مهري "[3] صاحب مشروع الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الذي كان عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وفي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حيث كانت مهمته وزير الشؤون الاجتماعية خاصة العناية بمسائل اللاجئين، والأشخاص النازحين وحالات انتهاك حقوق الانسان... الخ، وكان بهذه الصفة على صلة باللجنة الدولية للصليب الأحمر [4]، والمحافظة السامية للاجئين،

---

[1] – محمد بجاوي، " النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960م "، المرجع السابق، ص ص 133–134.

[2] –أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 162.

[3] – عبد الحميد مهري: مناضل وسياسي محنك ولد سنة 1926م بالخروب ولاية قسنطينة، انخرط في صفوف حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية اعتقل غداة اندلاع الثورة 1954م، اطلق سراحه سنة 1955م، انضم الى الثورة شغل منصب عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية ثم في لجنة التنسيق والتنفيذ، شارك في مؤتمر طنجة 1958م، وعند تشكل الحكومة المؤقتة شغل منصب وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية وبعد الاستقلال تقلد عدة مناصب منها وزير الاعلام والثقافة وسفير بباريس سنة 1984م ثم سفير بالمملكة المغربية، توفي يوم 31 جانفي 2012م. أنظر عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 354.

[4] – اللجنة الدولية للصليب الأحمر: هي الجهاز المؤسس لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية، علما بأنها مؤسسة إنسانية و مستقلة، تسعى كوسيط محايد في حالات النزاعات المسلحة والاضطرابات إلى حماية ومساعدة ضحايا–

الهيئات الدولية المختصة، وعمل مدة شهور عديدة لضبط تفاصيل ملف انضمام الجزائر المكافحة الى اتفاقيات جنيف[1].

اتخذ القرار القاطع بالانضمام إلى هذه الاتفاقيات خلال هذا الاجتماع الطارئ الذي عقدته الحكومة المؤقتة بطرابلس أفريل 1960م بناء على تقرير من وزير الشؤون الاجتماعية وكان كل شيء جاهز، فالمجلس الوطني للثورة الجزائرية اذن للحكومة المؤقتة الانضمام إلى الاتفاقيات يوم 6 أفريل 1960م و" فرحات عباس " رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وقع على مراسيم ووثائق المصادقة الانضمام يوم 11 افريل 1960م بتونس[2]، حيث تضمن الملف مذكرة قانونية لتوضيح قدرة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية القانونية على ابرام المعاهدات والمواثيق وحررها" محمد بجاوي " حيث درست فرضية قد يرفض الملف من قبل سويسرا بما أنها الدولة المؤتمنة على الاتفاقيات، ولأنها لا تعترف بالحكومة المؤقتة لذلك يجب البحث عن دولة مفوضة تعترف بالحكومة المؤقتة وسويسرا تعترف بها [3]، كانت الحكومة المؤقتة قد درست جميع الاحتمالات التي يمكن أن تقف أمام انخراطها وعملت احتياطاتها، حيث وجدت ادخال دولة وسيطة في الموضوع وهي ليبيا ولقد كلف "محمد بجاوي" بالسفر إلى طرابلس، حيث بلغ الوزير الأول الليبي " عبد المجيد كعبار " وسفير الحكومة المؤقتة بليبيا "أحمد بوده " ليعدا تكلفة سفر محمد بجاوي إلى برن وتجهيز جواز سفر دبلوماسي ليبي وبهذا أصبح " محمد بجاوي " مستشارا قانونيا للمملكة الليبية [4].

–النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية و الاضطرابات والتوترات الداخلية، أما بمبادرتها أو استنادا إلى اتفاقيات جنيف، تعتبر جمعية وطنية يحكمها القانون المدني السويسري، إلا أن المهام المسندة إليها من الدول عبر اتفاقيات القانون الدولي الإنساني يجعلها تتجاوز فكرة جمعية وطنية، لتتمتع بالشخصية القانونية الدولية، أنظر فيصل مقدم، " دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الرقابة على مدى تنفيذ قواعد قانون الدولي الإنساني ابان الثورة الجزائرية"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، ع1، 2016م، ص 369.

[1] – محمد بجاوي، " النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960م، المرجع السابق، ص 135.

[2] – المرجع نفسه، ص 136.

[3] –أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 163.

[4] –المرجع نفسه، ص 164.

اختارت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليبيا كدولة مفوضة عن الجزائر ونقلت الملف إلى السلطات السويسرية، ذهب محمد بجاوي إلى برن 17 جوان 1960م ووصل قبله بيوم الليبي " منصور الكهية " القائم بأعمال الوكالة، حيث توجها معا إلى الشؤون الخارجية "الدائرة السياسية الفدرالية " بدون موعد مسبق[1].

كان أول اتصال مع رئيس التشريفات السويسري " امام" فأحالهم إلى مدير الشؤون السياسية بالدائرة السياسية الفدرالية " بروبست "، الذي رحب بهم وتأسف بعدم السماح لهما بمقابلة رئيس الحكومة السويسرية ووزير الشؤون الخارجية " بتي بيار "لأنهم لم يكن لهم موعد مسبقا وكذلك انشغاله بزيارة الرئيس الأرجنتيني لسويسرا [2].

رغم اصرارهم على تسليم الملف لكنه رفض ذلك لأنه لا يملك صلاحية ذلك، لكن بعد اصرارهم طلب منهم مدير الشؤون السياسية الرجوع إليه بعد العطلة الأسبوعية، في 20 جوان 1960م حضرا لمقابلة الوزير المفوض ورئيس المنظمات الدولية والاتفاقيات المتعددة الأطراف " دي راهم "[3]، وقد اتفق" محمد بجاوي " و" منصور الكهية " عند دخول القصر الفدرالي على أن لا يغادراه إلا وهما تاركين الملف بين أيدي المسؤولين السويسريين وأمام إلحاح الطرف الجزائري ترك الملف[4].

وجهت الحكومة السويسرية إلى الحكومة الليبية المفوضة وإلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رسالتين دبلوماسيتين منفصلتين صادرتين في 4 جويلية 1960م، لقد سجلت في الرسالة الأولى متصرفة في ذلك كدولة مؤتمنة، عقد الانضمام كاملا الذي قامت به الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، سجلته وأبلغته إلى جميع دول العالم المشاركة في الاتفاقيات،

---

(1)– أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 164.

(2) – محمد بجاوي، " النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960م، المرجع السابق ص 138.

(3) _ المرجع نفسه، ص 138.

(4) –أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 165.

وتصرفت سويسرا في الخطاب الثاني كدولة هي طرف في هذه الاتفاقيات، فقد ذكرت أنها لا تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية [1].

أكدت الحكومة السويسرية تحفظها بشأن الانضمام الذي أودعته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بصفتها دولة عادية وطرف في الاتفاقيات، إلا أن تحفظات سويسرا بصفتها طرفا في الاتفاقية لم تمنع البلد ذاته باعتبارها الدولة المؤتمنة من تسجيل انضمام الجزائر، سرى مفعول هذا الانضمام[2] يوم إيداع الوثائق بمدينة برن في 20 جوان1960م[3].

كان لانضمام الجزائر لاتفاقيات جنيف في 20 جوان 1960م آثارا هامة منها:

- إعطاء الثورة التحريرية مكانة في القانون الدولي الإنساني، حيث انضمام الحكومة المؤقتة لاتفاقيات جنيف، يقضي إلى اعتبار الجزائر طرفا في النزاع الذي يمتلك الإرادة السياسية ويستخدم السلطات العامة في إدارة الاعمال العدائية [4].
- تمديد المسؤولية: يحقق انضمام الحكومة المؤقتة لاتفاقيات جنيف مستوى أفضل من المسؤولية من جانبها، والجماعات المسلحة التي تشرف عليها إزاء الالتزامات الواردة في القانون الدولي والإنساني، واخضاع أعمال المقاومة المسلحة وجهود الحكومة لمراقبة القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان، وعلى هذه المسؤولية، فإن الحكومة المؤقتة شجعت المجلس الوطني للثورة والأجهزة المختصة على تعميق معارف وقدرات السلطة القضائية في مجال تطبيق القانون الإنساني السارية، وعلى وضع تشريع ينشئ علاقات تعاون مباشر بينها وبين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمساعدة على تعميم ونشر اتفاقيات جنيف على المجتمع المدني [5].

---

(1) –أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 166.

(2) – انظر الملحق رقم 08، ص107.

(3) –أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 166.

(4) – فيصل مقدم، المرجع السابق، ص 381.

(5) – المرجع نفسه، ص 381.

- عدم الحرمان من الحماية: تستتبع عملية الانضمام التزام إيجابي على الدول المنخرطة في اتفاقيات جنيف في النزاع المسلح، ذلك على أن عملية الانضمام لتلك الاتفاقيات تعد في الممارسة عاملا مشجعا على احترام القانون الدولي الإنساني فهي تؤدي الى تحسين طرفي النزاع لأعراف الحرب، التي تقضي بمرور خدمات الطوارئ الطبية واحترام المرضى والسماح بمرور المؤن الغذائية والامدادات الطبية وتسير التعليم [1].
- تقييد الطرف الفرنسي: حمل انضمام الحكومة المؤقتة لاتفاقيات جنيف الجيش الفرنسي والحكومة الفرنسية على احترام الالتزامات الواردة في القانون الدولي الإنساني، إزاء ما يجري في الجزائر، فقد أصبح هناك التزام جديد بعدم اجراء أي تغييرات دائمة في الجزائر تتنافى وتلك الاتفاقيات، وحظر تام على نقل جزء من الجزائريين المدنيين الى مناطق أخرى[2].
- دولية النزاع: كانت السلطات الفرنسية ترفض دائما على اعتبار ما يجرى في الجزائر هي حرب تحررية وإنما هي نزاع داخلي، لكن بانضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف وضع النزاع المسلح في الجزائر تحت إطار النزاعات المسلحة الدولية لأن الطرفين منخرطان في الاتفاقيات وتتحمل الحكومة الالتزامات الأمنية والقانونية وفق ما هو منصوص عليه في تلك الاتفاقيات[3].

---

[1] – فيصل مقدم، المرجع السابق، ص 381.

[2] – المرجع نفسه، ص 382.

[3] –أمينة شعبوني، "مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 169.

المبحث الرابع: موقف الاتحادات الطلابية السويسرية

استطاع الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[1] أن يستدرجوا العديد من الجامعات العالمية حول الثورة الجزائرية، منها الجامعات السويسرية التي فتحت أبوابها للطلبة الجزائريين، حيث وصل عدد الطلبة المسجلين في 1959م إلى أكثر من 800 طلب، حيث توقع مسؤولو الاتحاد العام للطلبة أن يرتفع العدد على 1500 و2000 طالب في السنة[2]، وبعدها قررت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام للطلبة الجزائريين من نقل مقرها إلى مدينة لوزان السويسرية، كما واصلت اللجنة عملها بفتح العديد من فروع الاتحاد في مختلف البلدان الأوروبية منها فتح فرع في كل من (ألمانيا، بلجيكا، يوغسلافيا، رومانيا، ألبانيا، المجر، بولونيا)، وعمل هذا الانتشار على تسهيل عمل جبهة التحرير الوطني للتعريف بالقضية الجزائرية بالخارج[3].

كما قامت اللجنة على مختلف مستوياتها من المنظمات الطلابية والشبانية من الحصول على منح دراسة لهم، كما قامت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باتصالات عديدة من أجل التسهيل على الطلبة الجزائريين الدراسة والالتحاق بالجامعات الدولية[4].

فقام مكتب جبهة التحرير الوطني الموجود في سويسرا بنشر نشاطه الدعائي والإعلامي، بهدف تعريف السويسريين بالقضية الجزائرية وعدالتها وإيجاد مخرج لها.

---

[1]– أنظر الملحق رقم 9، ص 108.

[2] –يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 380.

[3] –السعيد عقيب، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من خلال الثورة التحريرية 1954–1962، الجزائر، كوشكار للنشر والتوزيع، 2008م، ص 177.

[4] – المرجع نفسه، ص 180.

كما كانت سويسرا تحتل الصدارة في مجموع عدد الطلبة في أوربا لأن سويسرا كانت لها فروع وتخصصات عدة جعلتها أكثر استقطابا[1].

وفي عام 1960م تم انعقاد المؤتمر العالمي للاتحاد الطلابي بسويسرا، واتخذ في هذا المؤتمر قرار يرفض الاعانة العسكرية التي تقدمها العديد من الحكومات إلى فرنسا في حربها ضد الجزائر[2]، كما حاول الطلبة الفرنسيون من تفعيل عملهم مع الطلبة الجزائريين والتقرب منهم وتم ذلك بعقد اجتماع جمعهما بمدينة لوزان في 6 جوان 1960م والذي سمح بإصدار نص مشترك جاء فيه[3] بأن الحرب عمياء ولا يمكن أن توقف اطلاق النار إلا إذا قبلت الحكومة الفرنسية التحول في محادثات مع جبهة التحرير للحوار ومناقشة الموضوع مع تطبيق تقرير المصير، كما عبر الطلبة الفرنسيين والجزائريين عن ارادتهم من أجل مصلحة الطرفين المتحاربين التي جعلت شباب الاتحاد العام للطلبة الفرنسيين والاتحاد العام للطلبة الجزائريين يبينان مدى نجاعة الحوار الذي يكون حل لوقف الحرب وإعلان السلام[4].

كما اتخذ المؤتمر العالمي لاتحاد الطلاب على كولستير بسويسرا للتنديد بكل الحكومات التي تقوم بمساعدة فرنسا في حربها ضد الجزائر وشعبها، وفي 1959م قام رئيس الاتحاد العام للطلبة السويسريين إلى عقد علاقات تجمعهم مع الاتحاد العام للطلبة الجزائريين، كما قام الاتحاد السويسري في فيفري 1960م بالاعتراف بالاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين[5].

---

(1) –عبد الله حمادي، الحركة الطلابية الجزائرية 1871–1962م، مشارب ثقافية وايديولوجية، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1985م، ص 145.

(2) – غي بريفيلي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية 1880–1962م، تر: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص 330.

(3) – أحمد مريوش، الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية والثورة التحريرية 1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2005–2006م، جامعة الجزائر، ص 260.

(4) – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 389.

(5)– عمر بوضربة، لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية، المرجع السابق، ص 136.

تنظيم نشاط الطلبة الجزائريين بسويسرا:

كانت الجامعات السويسرية تتمتع بالحرية وسمعة ونفوذ مختلف الأوساط كما أنها تجمع كل الاتجاهات والتيارات، فقد عمل محمد بن عبد الوهاب على استغلال ذلك للهروب من الرقابة الصارمة المفروضة عليهم من قبل السلطات السويسرية بتجنيد الطلبة الجزائريين في المجال الدعائي تحت غطاء رسمي يدعى "إفريقيا"، فأقيمت عدة سهرات وندوات لدراسة مشاكل شمال افريقيا ومن خلاله نوقشت القضية الجزائرية من مختلف جوانبها، وتم على إثرها تشكيل لجنة لدراسة المشكل الجزائري برفقة مسؤول الطلبة البروتستانت "بجنيف"، وهو ما سمح ببرمجة عدة اجتماعات ومحاضرات طرحت فيها القضية الجزائرية، كما قام مكتب النشاط الإعلامي بتوزيع ثلاثة مائة نسخة من جريدة المجاهد كحملة تحسيسية في أوساط المثقفين الجزائريين والسويسريين، كما حرصه محمد بن عبد الوهاب على التزام الطلبة بالانضباط واحترام مبادئ جبهة التحرير [1].

[1] – أمينة شعبوني، نشاط مكتب جبهة التحرير، المرجع السابق، ص 141.

المبحث الخامس: دور سويسرا في المفاوضات 1960-1962م:

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية، والتي اكتسبتها الشرعية الدولية [1]، حيث أعلنت ج ت و على استعدادها لحل القضية الجزائرية مع الحكومة الفرنسية بطرق سلمية من خلال التفاوض مستندة لما جاء في بيان اول نوفمبر 1954م، وفق الشروط التالية:

- الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.
- الاعتراف بوحدة الشعب والتراب الجزائري [2].
- الاعتراف بأن ج ت و هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري[3].
- اجراء المفاوضات في بلد محايد.

جرت عدة اتصالات مع الفرنسيين منذ 1955-1962م لكنها فشلت نظرا لعدم جدية الطرف الفرنسي إلى غاية قيام الوساطة السويسرية التي عادت بفضلها المفاوضات إلى مجراها الطبيعي[4].

1- سويسرا والاتصالات السرية الجزائرية:

قامت سويسرا بالتوسط بين الطرفين المتنازعين (الجزائر، فرنسا)، لحل القضية الجزائرية من أجل تحقيق السلم والأمن في المفاوضات الجزائرية-الفرنسية، من خلال تطبيق مساعيها، حيث رتب لقاء بين " فرحات عباس" من الطرف الجزائري و" ايدمون ميشلي"

---

[1] – مبروك غريسي، الياس نايت قاسم، " المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962م من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الارشيفية السويسرية"، المجلة التاريخية الجزائرية، م5، ع2، 2021، ص 787.

[2] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م "، المرجع السابق، ص 200.

[3] – مبروك غرسي، الياس نايت قاسم، المرجع السابق، ص 789.

[4] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، ص 200.

Edmond Micheltمن الطرف الفرنسي سنة 1958م من طرف الصحفي السويسري "شارل هنري فافرو Chareles Henri Favord"[1] في روما لكن لم يتم اللقاء[2].

كانت زيارة " نيكولي ريمون "Nicolet Raymond المحامي السويسري لممثل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بروما " الطيب بولحروف " من أكثر الاتصالات التي ساهمت في عودة الطرف الجزائري للمفاوضات، وكان سبب زيارته هو إيجاد حل مع " الطيب بولحروف " لقضية " فرانسيس فريشتشي"Francis Fritschy [3]، الذي هو رعية سويسري التي تعود حيثيات قضيته إلى سنة 1960م، حيث كان مصور وتقني في هيئة الأمم المتحدة بجنيف، جاءه عمل في غينيا شهر فيفري 1960م بعد شهريين من وصوله لهناك تم توقيفه بتهمة المشاركة في مؤامرة ضد الدولة، فاعتقل وصدر في حقه حكم الإعدام، بعد فشل سويسرا في مساعيها لإطلاق صراحه ونظرا للعلاقة الوطيدة بين الحكومة المؤقتة مع غينيا، طلب منها المحامي السويسري التوسط لدى الرئيس الغيني، فتدخلت وأطلق سراح " فرانسيس فريشتشي" [4].

وهذا الموقف دعم مصداقية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لدى السويسريين وأقام بينهما روابط جدية، وجرت تبادلات الآراء حول القضية الجزائرية بين الشخصيات السويسرية[5]. كما أرسلت سويسرا رسالة شكر إلى الرئيس الغيني " سيكوتوري " [6] وإلى

---

[1] – شارل هنري فافرو: صحفي و مصور فوتوغرافي ولد سنة 1927م بمونترو احدى بلديات سويسرا، تقع بالضفة الشمالية لبحيرة ليمان، انضم إلى جريدة لاغزات دو لوزان، حيث أصبح مراسلا ناقدا للجريدة لملحقها الأدبي الأسبوعي، توفي عام 2017م, ارتبط اسمه بالثورة الجزائرية, حيث كان أول من أجرى حوار مع فرحات عباس, خصص عدة مؤلفاته لنشاطاته السياسية الشجاعة، و من كتبه المشهورة، كتاب الثورة الجزائرية و كذا جبهة التحرير الوطني في الجزائر. أنظر، أحمد مقدم، " دور السويسري شارل هنري فافورد في مفاوضات و اتفاقيات ايفيان1961–1962م"، مجلة العصور، ع 32–33، 2017م، ص 169.

[2] – المرجع نفسه، ص 202.

[3] – أنظر الملحق رقم 10، ص 109.

[4] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 203.

[5] – سعد دحلب، " المهمة منجزة من أجل الاستقلال"، منشورات دحلب، الجزائر, 1986م، ص 122.

[6]– انظر الملحق رقم 11. ص111.

رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. التقى " الطيب بولحروف" مع " أوليفي لونغ "Olivier Long في 23 ديسمبر 1960م، حيث استطاع الطيب بولحروف إقناعه خاصة بعد رده على سؤال لماذا اختار سويسرا للوساطة، وكان الرد أن الحكومة المؤقتة اختارت سويسرا لاستقلالها السياسي، نزاهتها سريتها، ليس لها ماض استعماري، وأنها هي الوسيط الجدي [1]. كان " الطيب بولحروف " يتصرف

كممثل لج ت و وقال " لأوليفي لونغ": "وإذا ما حاولنا بواسطتكم جس نبض الفرنسيين حول نواياهم الحقيقية، فهل هم مستعدون للتفاوض"، بعد اللقاء قدم "أوليفي لونغ" تقريرا لرئيس الاتحاد السويسري "ماكس بوتيبيير" الذي شجعه على ذلك، لهذا اتفقا الطرفان على لقاء ثان للرد عليه بعد استفتاء تقرير المصير [2].

بعد استفتاء تقرير المصير سافر" أوليفي لونغ" إلى باريس في سرية لزيارة صديقه " لويس جوكس"، حيث تحدثا مطولا واستطاع إقناعه بجدية الحكومة المؤقتة، حيث أخبر هذا الأخير الجنرال " ديغول" بكل مجريات محادثته مع أوليفي لونغ" فوافق " ديغول" De Gaulle قائلا: " أخبر السيد لونغ بانه يستطيع أن يواصل " [3].

بعد هذا الرد الإيجابي بدأت سويسرا تستعد لتحمل مسؤولية الوساطة، استقبل "الطيب بولحروف" الرد بارتياح واتفقوا على النقاط الأساسية وهي اللقاء يكون في أرض محايدة، اللقاء يكون سريا، بقاء سويسرا الوسيط بينهما، ذهب " بولحروف " لمقابلة الرئيس "فرحات عباس" في القاهرة وكان رد هذا الأخير إيجابي: " اذن تابع هذا الموضوع، أنت وبومنجل " [4].

---

[1]– أوليفي لونغ، " الملف السري–اتفاقيات ايفيان–"، تق: ماكس بوتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2012م، ص 22.

[2] – رضا مالك، " الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962م"، تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003م، ص 105.

[3] – أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص 26.

[4] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 117.

عاد بولحروف إلى جنيف بموقف قوي: القادة الرئيسيون للثورة يؤيدون المشروع، وأكد موافقة ج ت و "لأوليفي لونغ"، في 26 جانفي 1961م نقل هذا الأخير اقتراحا جديدا من الفرنسيين وهو لقاء في سويسرا مع " جورج بومبيدو "، فوعد " الطيب بولحروف" تقديم التقرير إلى مسؤوليه مع منحهم الوقت لأن رئيس الحكومة المؤقتة " فرحات عباس" هو في جولة بالشرق الأقصى[1].

بادر الصحفي السويسري شارل " هنري فافرو" حيث تدخل كوسيط بين الطرفين كان ممثل الطرف الفرنسي " كلود شاييه "وممثل الطرف الجزائري "سعد دحلب"، حيث قام بتنظيم اتصال سري بينهما بعلم رئيس الحكومة الفرنسية " ميشال دوبريه" وأعده" بول تنتان"، رغم أن " سعد دحلب" لم يكن مفوضا، إلا أنه حضر اللقاء لمعرفة مدى اهتمام الطرف الفرنسي بالمفاوضات، لما علم " الطيب بولحروف" بهذا اللقاء قام بتنبيه " أوليفي لونغ"، حيث سافر هذا الأخير إلى باريس لمعرفة الأوضاع، وفي الأخير حسم " ديغول " الوضع حيث رسم سويسرا وسيطا أثناء المفاوضات، مع توقيف كل المبادرات المرتجلة [2].

2-الاتصالات الرسمية الجزائرية الفرنسية 1961م:

بعد سلسلة من اللقاءات حصلت سويسرا على ثقة الطرفيين الجزائري والفرنسي، وهذا ما ساهم في عودتهم إلى طاولة المفاوضات مع بداية الاتصالات الرسمية في سويسرا.

لقاء لوسارن Lucerne الفرنسية 20 فيفري 1961م:

عبر الوفد الجزائري المتكون من " أحمد بومنجل" و "الطيب بولحروف" إلى جنيف، حيث استقر الثنائي في شقة المحامي " نيكولي"، وفي يوم 19 فيفري توجب عليهما أن يستقلا قطار جنيف-لوسارن، كان "أوليفي لونغ" بانتظارهما في محطة القطار مع شخصيات أخرى وهم " ريمون بروست"Raymond probst رئيس القسم الغربي في الدائرة السياسية الاتحادية، و" جيانريكو بوشر "Gianrico Bucher رئيس القسم الشرقي وهو مساعد "أوليفي

[1] _ رضا مالك، المصدر السابق، ص 118.

[2] _ أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، ص 208.

لونغ "، و"أندري تريبيه"André Tripet مرافق الوفد الجزائري، و"رنيه هومبز" R. Humbertمفتش الشرطة الفدرالية ومكلف بالجزائريين المقيمين في سويسرا ويشرف على كافة المسائل المتعلقة بأمن الوفد، أخذ " أوليفي لونغ" كل التدابير لتجنب أي عقبة أثناء اللقاء وشرح للمندوبين الجزائريين عدم مصافحة الوفد الفرنسي والاكتفاء بتأدية التحية بانحناء رأس بسيطة[1].

في يوم الاثنين 20 فيفري 1961م تم اللقاء في فندق شويتزر Schweizery في لوسارن بقاعة المحاضرات التي تتوسط شقتان، حيث دخل المندبون بشكل متزامن عل الساعة العاشرة مع إلقاء التحية، قدم " أوليفي لونغ " كلمات ثم خرج وهي:" أيها السادة، يمكنكم أن تجلسوا، نتمنى لكم عملا جيدا" [2].

كان الوفد الفرنسي متكون من " جورج بومبيدو" Georges Pompidouالمدير السابق لمكتب الرئيس " ديغول" ويرافقه " برونو دي لوس" Bruno De Leusse مدير الشؤون السياسية في وزارة الشؤون الجزائرية [3]، حدثت نقاشات في الفترة الصباحية لتستأنف بعد الغداء في الفترة المسائية أي دام اللقاء سبعة ساعات، تطرقوا إلى العديد من القضايا منها ضمانات تقرير المصير وقضية المرسى الكبير وجنسية الأقلية الأوروبية ومفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة، تحدث في البداية "جورج بومبيدو" لمدة نصف ساعة [4].

أما الوفد الجزائري أكد تمسكه بالمبادئ الذي اندلعت من أجلها الثورة حسب قرارات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خاصة بعد أخذ " احمد بومنجل" الكلمة وأشار إلى كل القضايا وأسكت الوفد الفرنسي حتى عم الصمت في القاعة بعدها عادت النقاشات أكثر حدة خاصة بعد التطرق إلى قضية الصحراء [5]، من طرف " الطيب بولحروف" حيث قال:

---

[1] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 124.

[2] – المصدر نفسه، ص 124.

[3] – المصدر نفسه، ص 125.

[4] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، ص 209.

[5] – المرجع نفسه، ص 210.

" لم تذكر الصحراء في عرضك هذا، كما أنها ليست جزائرية أو موجودة..."، جاء الرد من " بومبيدو": "أن الصحراء أرض قاحلة غير مسكنة أساسا، فأوجدها الفرنسيون " وأيضا قال:" أن الصحراء، هي بحر داخلي مع كثير من الأطراف المجاورة، فالجزائر ليست وحدها" [1]. كان الوفد الجزائري يطالب بوقف إطلاق النار أما الوفد الفرنسي أكد على الهدنة بدلا من وقف إطلاق النار، واختلفت وجهات النظر كانت فرنسا تطالب:

- الحكم الذاتي.
- فصل الصحراء عن الجزائر وتجزئة الجزائر عرقيا.
- طاولة مستديرة وهدنة [2].

أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تطالب:

- الاستقلال التام أي السيادة الكاملة على الجزائر.
- وحدة التراب الوطني ووحدة الأمة الجزائرية.
- ج ت و هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ووقف إطلاق النار ليس الهدنة [3].

انتهت المحادثات عل الساعة السادسة وثلاثون دقيقة مساء، حيث كان " بومبيدو" يريد العودة بسرعة كان يخشى أن يشعر الصحافيون بغيابه لأنه جاء بجواز سفر مزيف، تم تكليف "أوليفي لونغ" بتحضير لقاء ثان، لم يكن لقاء لوسارن سلبيا رغم الخلافات التي كانت فيه، تطرقوا فيه لأبرز نقاط الخلاف وكانت البداية لطرح المشاكل [4].

---

[1] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 128.

[2] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 210.

[3]– عبد القادر يخلف، " المفاوضات الجزائرية الفرنسية (المعركة السياسية)" ، مجلة العصور الجديدة، م5،ع 19–20، 2015م، ص 350.

[4] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 128.

لقاء نيوشاتيل Neuchatel الفرنسية 5 مارس 1961م:

التقى وفدا الطرفين من جديد مع بداية شهر مارس 1961م [1] بفندق " تيرمينوس" بمدينة نيوشاتيل بدا النقاش في الساعة 11و 15دقيقة، وحسب ما ذكره " رضا مالك" فإن أجواء المفاوضات بنيوشاتيل لم يتغير بها شيء من غير الديكور، أما الجو الذي سادها كان نفسه[2]، لم يطرح الطرف الفرنسي خلال هذا اللقاء أمرا جديدا يستأهل التنويه والإشادة الذي دفع بوفد الثورة إلى رد حازم لا يقبل التجزئة أو التنازل، حيث جاء الرد: " لا هدنة حتى وإن دامت المفاوضات شهورا أو سنوات" وأكد " أحمد بومنجل": " أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحد منها" [3]، قبل افتراق الوفدين وعدا ابلاغ " أوليفي لونغ" بقرارهم أما المتابعة أو قطع المحادثات، غادر الوفد الفرنسي سويسرا، طلب " أوليفي لونغ" من الوفد الجزائري عدم مغادرتهم جنيف إلا بعد التحدث مع " لويس جوكس" حيث نقل انشغالاتهم ومدى رغبتهم للمفاوضات الرسمية، لكن العقبة هي ربط الهدنة العسكرية بالمفاوضات السياسية، وبعد نقل " لويس جوكس" وجهة نظرهم " لديغول" قبلت من طرفه، وبناءا على تعليمات هذا الأخير حضر" دولوس" لاستئناف المناقشات وفقا لمدونته الذي جاء فيها قيام المفاوضات الرسمية دون شروط مسبقة، تفاجئ الوفد الجزائري من هذا القرار، بعدها التقى الوفدين بمنزل " أوليفي لونغ" لإزالة بعض الالتباس بالنسبة للوفد الجزائري حيث طلب الوفد مهلة للرد[4].

طلب " أوليفي لونغ" من المحامي " نيكولي" التحدث مع الحكومة المؤقتة وابلاغهم عدم رفض عرض " ديغول" لأنه سيعتبره تهربا من مسؤولية الدخول في محادثات رسمية،

---

[1] – الطيب الباز، " مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر (1960–1962م)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، م5، ع 3، 2020م، ص 18.

[2]– رحمة مساوي، شامة موساوي، " المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960–1962م"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ مغرب عربي معاصر، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2019–2020م، ص 34.

[3] – جمال قندل، " الصحراء الجزائرية في صلب المفاوضات بين الجزائر وفرنسا 1960–1962م"، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، م7، ع 1، 2018م، ص 39.

[4] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة ال جزائرية1954–1962م"، المرجع السابق، ص 212.

في يوم 20 مارس أبلغ المحامي " أوليفي لونغ" برغبته في مقابلة مبعوث فرنسي، نظم " أوليفي لونغ" لقاء سري بين الجزائريين والفرنسيين يوم 22 مارس، حيث صرح " الطيب بولحروف أن الجزائريين مستعدين لقاء الفرنسيين بإيفيان مع طلبه أن تكون سويسرا مقر اقامتهم، واقتراح أن تنطلق اللقاءات في يوم 7 أفريل 1961م مع اصدار بيان وإعلانه في توقيت واحد في تونس وباريس، في يوم 31 مارس على الساعة الحادية عشر صباحا، وعلى السلطات السويسرية أن تصدر هي أيضا بيانا [1]. أصدرت سويسرا بيانا يوم 23 مارس 1961م نص على ما يلي:" أبلغت سفارة فرنسا برن، وكذا ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، القسم السياسي الفدرالي بأن المفاوضات المرتقبة بخصوص الجزائر ستجري قريبا بإيفيان. لقد رخص المستشار الفدرالي، تبعا للطلب الذي قدم له، باتفاق مع سلطات المقاطعة، ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالإقامة في سويسرا طوال فترة اللقاءات، ستوفر لهم التسهيلات اللازمة من أجل المشاركة فيها ضمن أحسن الظروف الممكنة" [2].

3- المفاوضات الرسمية الجزائرية الفرنسية 1961-1962م:

أولا: مفاوضات ايفيان الأولى الفرنسية 20 ماي 1961م:

أذاعت السلطات الفرنسية بباريس والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس بيانا مشترك يوم 30 مارس 1961م وفي توقيت موحد أعلن فيه انطلاق مفاوضات ايفيان الرسمية بتاريخ 7 أفريل 1961م وهكذا تكون المفاوضات دخلت مرحلة العلنية.

توتر الوضع بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي وذلك بسبب المؤتمر الصحفي الذي عقده " لويس جوكس" بوهران الذي صرح فيه بأنه سيتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية وأيضا سيتفاوض مع ج ت و، عقب هذا التصريح لم يحضروا ممثلو الحكومة

[1] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، المرجع السابق، ص 213.

[2] – المرجع نفسه، ص 213.

المؤقتة يوم 7 أفريل لمفاوضات ايفيان، وبذلك تعثرت المفاوضات من جديد لكن بفضل الوساطة التي قام بيها "أوليفي لونغ" تحدد موعد مفاوضات ايفيان في يوم 20 ماي 1961م[1].

قامت سويسرا بتحضيرات أمنية لاستقبال الوفد الجزائري بجنيف، أقاموا بقصر " بودافوا" Bois d'Avault بريف جنيف، حصنوا القصر بالأسلاك الشائكة المكهربة.

واختيار جنيف لأسباب التالية:

- جاذبية ونفوذ مدينة جنيف التي تتمتع بها على المستوى العالمي.
- سبب تطبيقي حضور عدد كبير من الأصدقاء للأمم المتحدة.
- النقل الجوي مناسب.
- وسائل الاتصال منظمة ومتوفرة.
- وجود عدد كبير من الصحفيين يعتبرون كسفراء للقضية الجزائرية بالأمم المتحدة[2].

كان يترأس الوفد الجزائري " كريم بلقاسم" وزير الشؤون الخارجية، "أحمد فرنسيس" وزير المالية، "أحمد بومنجل" مدير الشؤون السياسية في وزارة الاعلام، " سعد دحلب" أمين عام في وزارة الشؤون الخارجية، " أحمد قايد" و" علي منجلي" من هيئة أركان الجيش، " الطيب بولحروف" ممثل الحكومة المؤقتة في روما، " محمد الصديق بن يحي" مدير مكتب رئيس الحكومة المؤقتة، " رضا مالك" المتحدث بإسم الوفد، أما الوفد الفرنسي كان يترأسه " لويس جوكس" وزير الخارجية [3]، في يوم 20 ماي 1961 على الساعة الحادية عشر بدأت الجلسة الافتتاحية بمداخلتين تمهيديتين من طرف " لويس جوكس" و" كريم بالقاسم" نوقشت عدة قضايا منها إطلاق سراح الزعماء الخمسة المعتقلين كأسرى على الأراضي

---

[1] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 215.

[2] – المرجع نفسه، ص 218.

[3] – عبر القادر يخلف، المرجع السابق، ص 350.

الفرنسية الذين تم اعتقالهم بينما كانوا يقمون بمهمة سرية، واعلان "لويس جوكس" عن تدابير أحادية الجانب منها وقف العمليات العسكرية لمدة شهر في كامل القطر الجزائري ابتداءا يوم 20 ماي 1961م على الساعة السادسة مساءا، وأيضا نقل أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد من " ايل ديكس"ill d'Aaix إلى قصر " توركان" Turquant، أما " محمد بوضياف" و " رابح بيطاط" قد نقلوا قبلهم في الفترة الصباحية، أما "مصطفى الأشرف " أطلق سراحه، كما تم تحرير ستة آلاف معتقل مدني في غضون شهر، تفاجئ الوفد الجزائري بهذه الهدنة أحادية الجانب، رفعت الجلسة لتؤجل المناقشات إلى يوم 23 ماي 1961م بسبب عيد العنصرة [1].

تنقل الوفد الجزائري على عجلة من أمره إلى مقر اقامته لإجراء حصيلة لهذا الاتصال الأول الذي عكره فجأة اعلان الهدنة، وعارضت الحكومة المؤقتة مثل هذا الاجراء، معتبرة انهم أرادوا باتخاذه الضغط عليها ووضعها امام احتمال غير مريح [2]، قدم " رضا مالك" توضيحا للرأي العام العالمي وذلك عن طريق ندوة صحفية، حيث قدم فيها تقريرا موجزا عن المناقشات ورفضهم للهدنة أحادية الجانب ووضح أن نضال الجزائر هو هجومي ضد جيش محتل وعمل فرنسا دعائي [3].

في عطلة نهاية الأسبوع بقصر " بوادافو" في المساء استقبل " كريم بلقاسم" الطلاب الجزائريين في جنيف ولوزان، حيث قال لهم: "أن التفاوض ليس السلام"، وفي الساعة الخامسة عصرا استقبل المغربي " مهدي بن بركة" أمين عام حزب الاتحاد الوطني للقوى

[1] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 169.

[2] –المصدر نفسه، ص 169.

[3] – أمينة شعبوني، مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية1954 –1962م"، المرجع السابق، ص 226.

الشعبية برفقة " عبد الرحمان اليوسفي"، جس نبض هذين الأخريين حول إمكانية صدور بيان عن حركتنا يؤكد الدعم لقضية الصحراء الجزائرية [1].

استؤنفت المحادثات في يوم 23 ماي 1961م، طلب رئيس الوفد الجزائري " كريم بلقاسم" إطلاق سراح الزعماء الخمسة للمشاركة مع الوفد في المفاوضات، كما عبر عن رفضه للهدنة وطلب وقف إطلاق النار وتحدث عن المرحلة الانتقالية واستفتاء تقرير المصير، وجاء رد "لويس جوكس" معاكسا لما يطالب به الوفد الجزائري [2].

اختار التقنيون السويسريون مكان عقد " كريم بلقاسم" مؤتمرا صحفيا بقصر " بوادافو" بالقبو عبر الفيديو، بدأ المؤتمر الثامنة وثلاثين دقيقة مساءا، ظهر " كريم بلقاسم" ومعه أعضاء الوفد بجانبه على شاشة عملاقة، ماعدا " رضا مالك" الذي بقي ببيت الصحافة مع الصحافيين يوجه الأسئلة باتجاه " بوادافوا"، قام " كريم بلقاسم" بشكر السلطات السويسرية والتقنيين الذين وضعوا تحت تصرفه هذه الوسيلة الحديثة، وعرض أيضا موقف الجزائر من تقرير المصير [3].

أشار "أوليفي لونغ" أن قيام سويسرا بالوساطة واستقبالها للوفد الجزائري لا يعني أبدا أنها تعترف بها، وأكد أيضا أن الجزائر في مدة اقامتهم هناك لم يكونوا علاقة مع السلطات السويسرية بل اكتفوا بالوساطة [4].

تعثرت المحادثات لوجود نقاط اختلاف وبتاريخ 13 جوان 1961م توقفت إلا أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما، وتم تعيين " سعد دحلب" كممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بجنيف لغاية 20 جويلية، وسيكون الوسيط الوحيد بين المبعوثين

---

[1] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 172.

[2] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، ص 226.

[3] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 176.

[4] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 227.

الفرنسيين والحكومة المؤقتة، وسيحاول أن يستفيد من هذه الفترة لنشر المعلومات والتعريف وشرح مواقف الجزائر للوفود الأجنبية [1].

إن دور سويسرا أثناء المفاوضات الجزائرية الفرنسية عرضها لسخط منظمة الجيش السري، وهناك من اتهمها بتخليها عن الحياد لاستقبالها الوفد الجزائري على أراضيها [2].

لقاء لوغران Lugrin الفرنسية من 20 إلى 28 جويلية 1961م:

رجعت الاتصالات بين الوفد الفرنسي والوفد الجزائري إلى مجراها، مع بقاء مكان إقامة الوفد الجزائري نفسه قصر " بوادفوا"، واختيار مدينة لوغران الفرنسية لإجراء المفاوضات بالضبط بقصر " علامان"Allaman ، عند بداية المحادثات أكد رئيس الوفد الفرنسي " لويس جوكس" وجهة النظر الفرنسية لرئيس الوفد الجزائري " كريم بلقاسم"، تقرر لقاء ثنائي بين هذا الأخير و" لويس جوكس" يوم 26 جويلية، بالإضافة إلى " سعد دحلب" لمدة نصف ساعة [3]، وبقيت نقاط الخلاف نفسها لم تكن تنتظر الحكومة المؤقتة الشيء الكثير من هذا اللقاء ولكن خطتها كانت واضحة وهي توقيف المفاوضات بسبب قضية الصحراء، حيث ظهر جليا تمسك الوفد الجزائري بمبدأ الوحدة الترابية وافترقا الطرفان في 20 جويلية [4]، حصلت تطورات على مستوى الحكومة المؤقتة حيث تم تعيين " بن يوسف بن خدة" رئيسا جديدا لها، مرت المفاوضات بمرحلة من الجمود وذلك راجع لطول المدة الزمنية لتوقفها. اتصل " الطيب بولحروف" " بأوليفي لونغ" بعد مجيئه إلى جنيف يوم 28 أوت 1961م وأخبره بأن الحكومة المؤقتة الجديدة ترغب في مواصلة المفاوضات مع فرنسا،

---

(1) – بن يوسف بن خدة،" نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان"، تع: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م، ص 34.

(2) –أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 228.

(3) – المرجع نفسه، ص 229.

(4) – عبد القادر بلجة، " المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية"، مجلة متون، م 10، ع 2، 2018، ص 188.

وتطلب من السلطات السويسرية إبقاء الترتيبات التي كانت في قصر " بوادفوا"، فرد عليه " أوليفي لونغ": " بما أنكم كنتم وراء التعليق الأخير فعليكم أن تعيدوا بعث التفاوض" رد " الطيب بولحروف": " لكن ماذا سيفيد استئناف المفاوضات اذ لم يكن لها حظوظ للتوصل الى نتيجة؟ فنحن ننتظر حصول تطورات جديدة حول مسالة الصحراء"[1].

في 30 سبتمبر قررت الحكومة استئناف المفاوضات فأبلغ " الطيب بولحروف" " أوليفي لونغ" قرار الحكومة المؤقتة، أوصل " أوليفي لونغ" هذا القرار للسلطات الفرنسية، وبعدها أعلنت هذه الأخيرة موافقتها في 13 أكتوبر 1961م، أصرت سويسرا أن يكون لقاءا سريا على أراضيها، لكن الخبر تسرب بدأت الدعاية تتحرك وتم تشويه دور سويسرا، وضح رئيس القسم الفدرالي حقيقة الوساطة السويسرية [2].

ثالثا: لقاء بال Baleالأول الفرنسية 28-29 أكتوبر 1961م

جرى اللقاء في مدينة بال السويسرية يومي 28-29 أكتوبر 1961م، مثل الوفد الجزائري كل من " محمد بن يحي" و " رضا مالك"، أما الوفد الفرنسي " برونو دولوس " و " كلود شابي"، التقى الوفدين في 28 أكتوبر 1961م على الساعة العاشرة، قام " أوليفي لونغ" بتعريفهما على بعضهما ثم انسحب، كان الوفد الجزائري يحمل تعليمات وهي استطلاع تطور المواقف الفرنسية خاصة حول الصحراء [3]، الوفد الفرنسي لم يوضح موقفه من الاستفتاء الشامل الذي يطبق على التراب الوطني بما في ذلك الصحراء، وطرحوا المصالح الاستراتيجية، سبعة مهابط للطيران يحدد نظامها فيما بعد، متابعة التجارب الفضائية لمدة طويلة، متابعة التجارب النووية لبعض الوقت، وفيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية استغلال الثروات الصحراوية ورخص التنقيب، وتطرقوا أيضا إلى قضية الأقلية الأوروبية، وأيضا

---

[1]- أوليفي لونغ، المصدر السابق، ص 233.

[2] - أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، المرجع السابق، ص 231.

[3] - رضا مالك، المصدر السابق، ص 236.

قضية المرسى الكبير، وتحدثوا أيضا عن وقف إطلاق النار، كان هذا اللقاء هو فرصة لطرح وجهة نظر الحكومة الفرنسية واقتراحاتها أما للحكومة المؤقتة فرصة لدراستها والرد الملائم عليها يكون خلال لقاء بال الثاني في 9 نوفمبر 1961م [1].

رابعا: لقاء بال Baleالثاني الفرنسية 9 نوفمبر 1961م

اجتمع الوفدان في الفندق السابق، حيث نظم اللقاء " أوليفي لونغ"، وجاء الرد من الحكومة المؤقتة عن طريق " محمد بن يحي"، و"رضا مالك" كما يلي: فيما يخص الأقلية الأوروبية اختيار أو رفض ازدواجية الجنسية، أما حق التجمع فيخضع للمراقبة، وفيما يخص مشاركتهم

في المجالس هذا يرجع إلى عددهم مع مراقبة تنقل الأموال إلى فرنسا، أما المرسى الكبير يتم تأجيره لمدة قابلة للتجديد وانهاء التجارب النووية والفضائية والمطالبة بعدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة، والجيش الفرنسي يتم جلاؤه واخلاؤه للقواعد ببرنامج زمني

يحدد فيما بعد، والمرحلة الانتقالية تبدأ من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال لمدة ستة أشهر، أما تسيير شؤون الجزائر يتم بعد تشكيل هيئة انتقالية ويترأسها جزائري من أجل حفظ الأمن ويحضر للاستفتاء [2]. وفي الساعة الخامسة ونصف ساعة مساء اقترح " برونو دولوس" تعليق الاجتماع لمدة ساعة، ثم استؤنف بتلخيص مواقف الوفدين، وللمرة الأولى منذ عشرة أشهر، لم يخف المندوبون الفرنسيون ارتياحهم، في النهاية بلغ " برونو دولوس" رغبة " لويس جوكس" بأن يلتقي " سعد دحلب" في 18-19 نوفمبر ويجب أن يكون سري على أرض فرنسية بالقرب من الحدود [3]. بعد انتهاء محادثات بال إطلع الوفد الجزائري

---

[1] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، المرجع السابق، ص 232.

[2] – المرجع نفسه، ص 233.

[3] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 242.

في المساء ذاته " أوليفي لونغ" على آخر انطباعاته، وفي صباح اليوم التالي وفي ساعة الوداع كرر عليهم مستضفونهم ضرورة التكتم حول اتصالاتهم في سويسرا، ورغم الاحتياطات والحذر قد وقعت حادثة بمحطة خطوط الطيران السويسري في زوريخ، حيث ذهبا " محمد بن يحي" و" رضا مالك" لتأكيد حجزهم على الساعة الرابعة على الطائرة المتوجهة لتونس، ألقي القبض عليهما من قبل شرطة مقاطعة زوريخ لأن هذه الأخيرة كانت تبحث عن مهربين للمخدرات واشتبهوا فيهما رغم تبريرهم لهم، وبعد وقت طويل تم التأكد من سوء الفهم [1].

تعثر اللقاء الذي كان سوف يتم بين " سعد دحلب" و" لويس جوكس" في 18-19 نوفمبر بطلب من الطرف الفرنسي بسبب الاضراب الذين قاموا بيه المعتقلون الخمسة [2]. استأنفت المحادثات بعد انهاء الاضراب يوم 9 ديسمبر 1961م تم اللقاء بين " سعد دحلب" و" لويس جوكس"، رافق الطرف الجزائري "محمد بن يحي" والطرف الفرنسي " برونو"[3]. تم اللقاء على الساعة الثانية ونصف، أكد فيه الطرف الفرنسي أنه يريد التوصل إلى اتفاق جاءت مقترحاته كالتالي:

- التمسك بقضية فصل الصحراء واقترح فيما يخص الاستفتاء أن يكون منفصلا بالنسبة لقبائل التوارق والرحل وقبائل ارقيبات بتندوف.
- منح الجنسية المزدوجة للأقلية الأوروبية أما عن مشاركتهم في الإدارة والمجالس وغيرها من الأمور الأخرى فيعود القرار الى الجزائر.
- موافقته على استئجار المرسى الكبير مقترحا مساحة القاعدة البحرية الجوية ب 500 كلم ويتم الايجار لمدة 50 سنة.
- الإبقاء على الهيئة التنفيذية الجزائرية المؤقتة وحل الحكومة الجزائرية المؤقتة.

---

[1] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 242.

[2] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، المرجع السابق، ص 234.

[3]– بن يوسف بن خدة، المصدر ألسابق، ص 33.

فكان رد " سعد دحلب" على هذه العروض كما يلي:

- رفض مسألة فصل الصحراء والتأكيد على الوحدة الترابية للجزائر.
- رفض حل الحكومة المؤقتة الجزائرية حتى تبقى مرجعا في حالة فشل الهيئة التنفيذية.
- رفض وقف إطلاق النار قبل الوصول الى ضمانات سياسية حادة.
- المطالبة بالاتصال بالقادة الخمسة المعتقلين فكان رد " لويس جوكس" بأنها قضية من اختصاصات ديغول ويتم الرد عليها في 12ديسمبر 1961م [1].

في يوم 23 ديسمبر 1961م جرى لقاء جديد بين " سعد دحلب" و" لويس جوكس"، تمسك الفرنسيون بموقفهم الخاص بالمندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات والمحافظة على الأمن العام نهائيا، وسيتم إطلاق سراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد اعلان إطلاق النار، ويتمسك الفرنسيون بموقفهم كذلك بالنسبة للهيئة التقنية للصحراء، ويستمرون في إلحاحهم على الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية، وفيما يخص التجارب النووية والفضائية في الصحراء لمدة خمس إلى عشر سنوات، أما مطارات رقان وكلومب بشار وعين يكر وبوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات [2].

خامسا: محادثات لي روس Les Rousses الفرنسية 11-19 فيفري 1962م

بعد جملة من المحادثات اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي على عقد لقاء سري ب " لي روس" في أعالي جبال " الجورا" على الحدود الفرنسية السويسرية، دام هذا اللقاء من 11 الى 18 فيفري 1962م، عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أربع وزراء لهذه المحادثات هم: " كريم بلقاسم"، " بن طوبال"، " محمد يزيد"، " سعد دحلب"، ومن الجهة

---

[1] – فاطمة بوراس، مروة رحال، " الاتصالات الجزائرية الفرنسية المفاوضات 1956-1962م"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018م، ص 49.

[2] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 34.

الفرنسية كان هناك ثلاثة وزراء هم: " لويس جوكس"، " روبير بورون"Robert Buron، " جان دوبروقلي"Jean De Broglie، كان الطرفان يلتقيان يومين في " شاليه" أي بيت خشبي بمصلحة الطرقات بروس من الصباح حتى حلول الظلام، قام الوفد الجزائري بدراسة كل المسائل بعناية كبيرة، وميز بين ما هو ثانوي وما هو أساسي فيما يخص عدة مسائل كوقف إطلاق النار وضمانات خاصة بتقرير المصير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة اللاجئين والمهاجريين والفترة الانتقالية للهيئة التنفيذية التي ستحكم الجزائر وإعداد الاستفتاء لتقرير المصير [1].

منذ انتهاء اللقاء والوفد الجزائري يقوم بتدقيق ودراسة النصوص التي كانت تتدفق حتى اللحظة الأخيرة قبل توقيع اتفاقيات ايفيان، بحيث غرق الجزائريون في الوثائق والمشاريع وتعليقات مكتوبة وإضافات وتصحيحات كانت معقدة، تم تشكيل لجان كل لجنة ومهامها[2]، وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان ثم تلاقيا فيما بعد بإيفيان للمفاوضات الرسمية على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وبما أن الممثلين الجزائريين التزموا دائما بتوصيات الحكومة المؤقتة التي هي منبثقة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، فقد كانوا على يقين أنهم سيحصلون على مصادقة المجلس، لكن هذا لا يعني أن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو مجرد اجراء شكلي [3].

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962م، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها، حيث كان" سعد دحلب" هو المقرر، وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في

---

[1] – سعد دحلب، المصدر السابق، ص 142.

[2] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 238.

[3] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 37.

هذا الاجتماع الاجماع ماعدا أربعة، ثلاثة للقيادة العامة للجيش: " بومدين"، " قائد"، " منجلي" و " والرائد مختار بويزم" أما الخمسة الموجودون باولنوى فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات وهم: " ايت احمد"، " بن بلة"، " رابح بيطاط"، " محمد بوضياف"، و " محمد خيضر"، وأرسلوا بهذا الصدد رسالة بتاريخ 15 فيفري 1962م موجهة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية [1].

سادسا: مفاوضات ايفيان الثانية الفرنسية 7 – 18 مارس 1962م

دخلت المفاوضات مرحلتها النهائية بعد أن صادق المجلس الوطني للثورة الجزائرية على مسودة " لي روس" وجدد ثقته بالحكومة المؤقتة وكلفها بمتابعة المفاوضات [2].

استؤنفت المفاوضات من جديد يوم 7 مارس وبصفة رسمية، كان يترأس الوفد الجزائري " كريم بلقاسم" ويتألف من: " لخصر بن طوبال" وزير الدولة، " سعد دحلب" وزير الشؤون الخارجية، " محمد يزيد" وزير الاعلام، " عمار بن عودة" عقيد في جيش التحرير الوطني، و " محمد بن يحي" و " رضا مالك" و " الصغير مصطفاي"، وكان من جانب الوفد الفرنسي " لويس جوكس"Louis Jokes، " روبير برون" " برونو دولوس" Porno Dolos، " كلود شايي"، " رولان بيكار"، والجنرال "دي كامس"Générale de camas كلهم شاركوا في محادثات لي روس، وأضيف إليهم في ايفيان " برنار تريك" Bernard Tricot ملحق بديوان " لويس جوكس" ومستشار برئاسة الجمهورية، و " فانسان لبوري" Vincent Labouretمستشار قانوني في الشؤون الجزائرية، والعقيد "سقين دي بازيس" مستشار عسكري، و" فليب تيبو" الناطق الرسمي باسم الوفد، و"بليزان" مستشار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات [3]، أصبح مقر إقامة الوفد الجزائري بسويسرا إلى " سينيال–

(1) – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 37.

(2) –أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 240.

(3) – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 38.

دي–بوجي"Signal de Boygy وهو فندق معزول على قمة جورا السويسرية، يحظى بحراسة مشددة بالعسكريين والدرك ومحصن بخطوط من لفائف الأسلاك الشائكة ونصبت مدافع رشاشة ومراكز للدفاع المضاد للطيران [1].

جرت المفاوضات في ايفيان بفندق " دو بارك"، حيث استمرت الاجتماعات 12 يوما في ظروف جد صعبة يتنقل فيها الوفد الجزائري في ظل الإجراءات الأمنية الصارمة التي أحيط بيها الوفد خاصة عندما تعذر على الوفد التنقل بالطائرات العمودية نظرا لتساقط الأمطار في شهر مارس، لأن ذلك يمثل خطرا عليهم فكان التنقل برا من " سينيال–دي–بوجي" إلى ايفيان أو عبر مركب خاص تابع لشركة البحيرة من رصيف ميناء لوزان، وفي إحدى تنقلاتهم برا تعرضوا لحادث بسيط عن طريقه تم التأكد من أن الحراسة عليهم مشددة من قبل السويسريين حيث ضرب حجر واقي الريح في السيارة التي تنقل الوفد سمع كأنه انفجار فظهر فجأة مجموعة من المسلحين فوق المنحدرات المحيطة [2].

وأيضا وقع حادث آخر يوم 11 مارس 1962م بساحة " سينيال–دي–بوجي" في الليل سمع صوت طلقات نارية، فإذا بدرك سويسري مكلف بالحراسة تسلل إلى مقر الوفد الجزائري ونسي كلمة السر فتعرض لإطلاق نار من قبل زملائه في الفريق لأن هؤلاء رجال الدرك تبقى دائما أصابعهم على الزناد تركت هذه الحادثة أثرا لدي الوفد الجزائري [3].

انتهت مفاوضات ايفيان بعد 12 يوما من المحادثات أدى في يوم 18 مارس 1962م بتوقيع " كريم بلقاسم" بإسم الوفد الجزائري على اتفاقيات ايفيان وإعلان وقف إطلاق

---

[1] – اوليفي لونغ، المصدر السابق، ص 149.

[2] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 303.

[3] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 242.

النار في كل التراب الوطني الذي يدخل حيز التطبيق يوم 19 مارس 1962م على الساعة الثانية عشر وهنا بداية المرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح المساجين [1].

كان المعتقلون الخمسة ينتظرون تنفيذ وقف إطلاق النار من أجل إطلاق سراحهم، تعرض الوزراء الخمسة لمساومة بين ملك المغرب ووزارة الخارجية الفرنسية، أراد الملك الحسن الثاني الحصول على تحريرهم قبل وقف إطلاق النار أو على الأقل ذهابهم مباشرة إلى المغرب، فحضرت مظاهرات ضخمة تكريما لهم، لكن سيناريو الملك لم يثر حماس الزعماء الخمسة كثيرا، وحاولت فرنسا من جهتها تتدخل في الأمر بمحاولة نقلهم إلى المغرب مصحوبين بالجنرال " كاترو" وسيجري ذلك عن طريقة الأهالي المعهودة وهذا ما رفضه بشدة الوزراء الخمسة [2]، بعد إطلاق سراحهم [3] تم نقلهم بطائرة مروحية سويسرية إلى المقر الذي أعدته لهم السلطات السويسرية قرب جنيف ليكون مرحلة انتقال ما بين المعتقل والسفر إلى المغرب تلبية لدعوة الملك " الحسن الثاني" [4]، فيما يخص تفاصيل تنقل الزعماء من فرنسا إلى سويسرا فقد سافر الخمسة من " اولنوي" إلى مليون بالسيارة ثم ركبوا الطائرة إلى جنيف بعد وصولهم اتجهوا نحو الفندق ب " سينيال–دي–بوجي" على الساعة الحادية عشر مساء فظهر " أحمد بن بلة" ويتبعه " لغزاوي" و" خطيب" و" احردان" و" محمد بوضياف" و " حسين ايت أحمد" و " محمد خيضر" و " رابح بيطاط" وتبادل التهاني مع أعضاء الوفد، ونظرا لضيق المكان اقترح السويسريون على الوزراء المغاربة قضاء ليلة في الفندق في الضواحي [5].

---

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 38.

[2] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 312.

[3] – أنظر الملحق رقم 12، ص112.

[4] – أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 243.

[5] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 315.

في يوم 19 مارس اجتمع الوزراء التسعة في " سينيال–دي–بوجي"، ثم قرروا السفر إلى المغرب في مجموعتين، مجموعة الخمسة رفقة " محمد بن يحي" و " الطيب بولحروف" و"عبد السلام بلعيد" و" رضا مالك" يسافرون على متن طائرة بوينغ تابعة للخطوط الجوية

الأمريكية استأجرها الملك " الحسن الثاني" خصيصا، ومجموعة أعضاء وفد ايفيان يغادرون على متن طائرة تابعة للخطوط الجوية المغربية لقضاء أسبوعين بالمغرب، فغادروا مطار جنيف " كوانترين" إلى الرباط التي وصلوا إليها بعد ساعتين تم استقبالهم بحفاوة في المغرب وحضر الاحتفال رئيس الحكومة المؤقتة [1]. انتقل الزعماء من المغرب إلى القاهرة مرورا بسويسرا عن طريق شركة الطيران التشيكية التي لا يمكن أن يتسرب أعضاء المنظمة السرية اليها، وذلك عن طريق تنقلهم من الرباط إلى زيوريخ بجوازات سفر ديبلوماسية مصرية وبأسماء مستعارة وذلك بالتعاون مع السلطات السويسرية لكي تتم العملية في سرية تامة [2].

بعد توقيع اتفاقيات ايفيان ودخول وقف إطلاق النار حيز التطبيق يوم 19 مارس 1962م، عرفت سويسرا حركة غير عادية حيث بدأت الوفود الجزائرية بمغادرة سويسرا دون أن يفوتوا فرصة شكر السلطات السويسرية وكذلك شكر الذين كانوا قائمين على تقديم المساعدة لهم والحرص على أمنهم، ولكن بالمقابل سويسرا دائما تحاول الحفاظ على حيادها بالرغم من مساعيها الحميدة إلا أنها لم تعترف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ولكن أمل السلطات السويسرية في المستقبل أن تتطور العلاقات بين الجزائر وسويسرا [3].

---

[1] – رضا مالك، المصدر السابق، ص 315.

[2]– أمينة شعبوني، " مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954–1962م"، المرجع السابق، ص 245.

[3] _ dodis.ch/30350, les Relations avec GPRA, Berne, 13 Decembre1961, p 1-2.

الخاتمة

وفي الختام قد توصلنا من خلال هذه الدراسة التي تخص اتحاد الكونفدرالية السويسرية و مواقفها من الثورة الجزائرية (1962-1954) إلى جملة من النتائج أهمها:

1) إن منبع حركة انتصار الحريات الديمقراطية يعود إلى أزمات متعددة بدأت من نشأة الحركة باختلاف التوجهات والاختلافات الفكرية، والحقيقة أن المسؤول لما آلت إليه الحركة هو مصالي الحاج لعدم التخلص من عقدة الزعامة التي تحكمت فيه طيلة فترة رئاسة الحزب، دون مراعاة التغيرات التي فرضت نفسها بقوة، منها ظروف غيابه وابعاده عن ممارسة نشاطه السياسي ومطالبته بسلطة مطلقة مدى الحياة، مما جعلت المركزيين يتذمرون من ذلك.
2) إن اللجنة الثورية للوحدة والعمل هي وريثة المنظمة الخاصة، فقد سعى مؤسسيها من قدماء المنظمة إلى التوفيق بين الطرفين المتنازعين، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك فلجأوا إلى مبدأ الحياد.
3) كما تميزت هذه اللجنة بنشاطاتها المختلفة من لجنة الاثنين والعشرين إلى لجنة الستة، وقد حققت هذه النجاحات وانتهت بتأسيس جبهة التحرير الوطني.
4) إن مؤتمر الصومام كان اللبنة الأولى لتنظيم الثورة التحريرية، حيث قام بتوحيد النظام العسكري والسياسي مع وضع الرتب العسكرية، ووضع خريطة جديدة للجزائر وفق ظروف الحرب آنذاك، مع تحسين مستوى المبادرة والتعاون والتنسيق بين مختلف القوى المشاركة في الثورة في ذلك الوقت.
5) إلى جانب اعتماد الثورة الجزائرية إلى وسائل متعددة للتعريف بالقضية الجزائرية على المستوى الخارجي، حيث كانت مكاتب جبهة التحرير في الخارج احدى تلك الوسائل التي كانت تنشط على المستوى السياسي، وكذلك على المستوى الإعلامي عن طريق الاتصالات مع الصحف المحلية والدولية، من أجل اسماع صوت الجزائر في مختلف مناطق العالم الساعية للحرية والسلام.
6) كما أنها استطاعت أن تكسب عطف ودعم الكثير من الشعوب والهيئات مثل التنظيمات والحركات الطلابية.

7) كما قامت مكاتب جبهة التحرير الوطني بأوربا من تقديم مساعدات لفائدة الجالية الجزائرية واللاجئين، كما عرفت بالقضية الجزائرية، لكن عرقلتها عدة مشاكل منها عدم تسامح السلطات السويسرية مع ممثلي مكتب لوزان لإرضاء فرنسا وتفادي ازعاجها، لأنها الشريك الاقتصادي والسياسي، كما عانى ممثلو مكتب لوزان من الحرب التي قادتها مصالح الاستخبارات الفرنسية التي كانت تخبر سويسرا بتحركاتهم وتحركات مناضلي جبهة التحرير الوطني، والهدف من ذلك دفع السلطات السويسرية إلى التخوف على أمنها منهم وطردهم من أراضيها.

8) كان موقف سويسرا مع اللاجئين الجزائريين غير متشدد وهذا ما ولد توترا بينها وبين السلطات الفرنسية.

9) النصر الذي حققته الثورة الجزائرية هو انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف 1960م، وحصولها على اعتراف سويسرا كدولة مؤتمنة على اتفاقيات جنيف وقبول عضويتها.

10) قامت سويسرا أثناء المفاوضات بدور مهم خاصة مع الوفد الجزائري، وقد استفادت مقابل ذلك احترام خاص لدى الحكومتين الجزائرية والفرنسية وكذا العالم.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	قائمة أعضاء اجتماع 22	99
2	أعضاء لجنة الستة	100
3	بيان أول نوفمبر 1954م	101
4	خريطة الولايات الحربية بعد مؤتمر الصومام	102
5	وثيقة باللغة الألمانية توضح نشاط مكتب (ج ت و) بلوزان ومواقف السلطات السويسرية منه	103
6	المساعدات المالية والمادية السويسرية للاجئين الجزائريين بالمغرب وتونس	105
7	بعض الصور من أعضاء شبكة جونسون	106
8	اعلان انضمام الجزائر الى اتفاقيات جنيف1960م	107
9	جدولان يمثلان توزيع الطلبة الجزائريين في الجامعات الأوروبية والامريكية	108
10	قضية فرنسيس فريشيتشي	109
11	رسالة شكر من رئيس الكونفدرالية السويسرية الى رئيس غينيا سيكوتوري	111
12	رسالة الوزراء الخمسة الى المجلس الوطني للثورة الجزائرية 15 فيفري 1962م	112

الملحق 01: قائمة أعضاء اجتماع 22[1]

تتكون لجنة22 من المناضلين الآتية أسمائهم:

أ)المنظمون الرئيسيون:

1. محمد بوضياف(مولود بمسيلة)
2. مصطفى بن بولعيد(مولود آريس)
3. العربي بن مهيدي (مولود بعين مليلة)
4. مراد ديدوش(مولود بالجزائر)
5. رابح بيطاط(مولود بالوادي)

ب)المشاركون من منطقة العاصمة

6. عثمان بلوزداد(مولود بالجزائر العاصمة)
7. محمد مرزوقي(مولود بالجزائر العاصمة)
8. الزبير بوعجاج(مولود بالجزائر العاصمة)
9. الياس دريش(صاحب المنزل مولود بالجزائر)

ت)المشاركون من منطقة البليدة

10. بوجمعة سويداني(مولود بقالمة)
11. احمد بوشعيب(مولود بعين تموشنت)

ج)المشاركون من منطقة وهران

12. عبد الحفيظ بوصوف(مولود بميلة)
13. رمضان بن عبد المالك(مولود بقسنطينة)[1]

د)المشاركون من منطقة قسنطينة

14. محمد مشاطي(مولود بقسنطينة)
15. عبد السلام حباشي(مولود بعنابة)

ه)المشاركون من شمال قسنطينة

18. يوسف زيغود(مولود بسمندو)
19. لخضر بن طوبال(مولود بقسنطينة)
20. عمار بن عودة(مولود بعنابة)
21. مختار باجي (مولود بسوق أهراس)

و)المشارك الوحيد من جنوب قسنطينة)

22. عبد القادر العمودي (مولود ببسكرة)[1]

[1] – عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1997م، ص ص 355-356.

الملحق رقم 02: أعضاء لجنة الستة[1]

القادة التاريخيون الستة:
محمد بوضياف – مراد ديدوش – مصطفى بن بولعيد
– رابح بيطاط – العربي بن مهيدي – بلقاسم كريم

[1] عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 43.

الملحق رقم 03: بيان أول نوفمبر[1].

إنّنا نؤكّد أنّنا لسنا مع التيّارين المتنازعين على السلطة في الحركة الوطنية وإنّنا نضع المصلحة الوطنية فوق جميع الاعتبارات الخسيسة وامتثالا للمبادئ الثورية فإنّ نشاطنا موجّه كلّية ضدّ الاستعمار وهو عدوّنا العنيد الّذي يرفض دائما أن يمنح أيّ شبر من الحريّة بطرق سلمية.

هذه هي الأسباب الأساسية الّتي جعلت حركتنا الانتعاشية تتقدّم أمامكم باسم:

جبهة التحرير الوطني

وهي بهذا تبتعد عن جميع الملابسات وتعطي الفرصة لجميع الوطنيين الجزائريين من جميع الطبقات ومن جميع الأحزاب أن ينظمّوا إلى الكفاح التحرّري بدون قيد ولا شرط.

للتوضيح أكثر فإنّنا تقدّم لكم الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:

هدفنا هو الاستقلال الوطني:

1 باسترجاع الدولة الجزائرية سيادتها الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية

2 احترام جميع الحريات الأساسية بدون تمييز عرقي أو عقائدي.

أهدافنا الداخلية:

1 التطهير السياسي بوضع الحركة الوطنية الثورية في مسلكها الحقيقي وبالقضاء على جميع مخلّفات الفساد وسياسة التقارب مع الاستعمار وهي سبب تخلّفنا الحالي.

2 جمع و تنظيم جميع الطاقات الخيّة من الشعب الجزائري للقضاء على النظام الاستعماري.

أهدافنا الخارجية:

- ☐ تدويل القضية الجزائرية.
- ☐ تحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطاره العربي الإسلامي الطبيعي.
- ☐ في إطار ميثاق الأمم المتحدة التعبير عن تعاطفنا مع جميع الأمم الّتي تساند كفاحنا التحرّري.

وسائل الكفاح:

طبقا للمبادئ الثورية ونظرا للظروف الداخلية والخارجية مواصلة الكفاح بجميع الوسائل حتّى تحقيق هدفنا.

بيان أوّل نوفمبر

أيها الشعب الجزائري

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية

أنتم الّذين ستصدرون الحكم بشأننا ونعني الشعب بصفة عامّة و المناضلين بصفة خاصّة إنّنا نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا البيان هو أن نوضّح لكم الأسباب العميقة الّتي دفعتنا إلى النّشاط وأن نوضّح لكم مشروعنا ورؤيانا وهدفنا الّذي يرمي إلى استقلال بلادنا في إطار مغربي وغرضنا كذلك هو أن نزيل الالتباس الّذي قد توقعكم فيه الأمبريالية وعملاؤها من الإداريّين وغيرهم من السيّاسيين الانتهازيين.

إنّنا نعتبر قبل كلّ شيء أنّ الحركة الوطنية بعد سنوات طوال من الكفاح قد وصلت إلى مرحلة الإنجاز والتحقيق النهائية إنّ هدف كلّ حركة ثورية هو توفير جميع الظروف للقيام بالعمل الّذي يؤدّي إلى الحريّة وإنّنا نعتقد أنّ الشعب في أعماقه يقف وراء المطالبة بالاستقلال وأنّ الظروف الخارجية مواتية لإيجاد حلّ للمشاكل العربية الإسلامية وما وقع في المغرب وتونس أخيرا يعبّر بقوّة عن ذلك ويؤثّر بعمق في مسيرة الكفاح التحرّري في شمال إفريقيا وإنّنا نؤكّد على أنّنا كنّا من الروّاد في المطالبة بتوحيد العمل الّذي لم يتحقّق - للأسف- بين الأقطار الثلاثة.

اليوم لقد اندفعت كلّ من تونس والمغرب في هذا الاتجاه وبقينا نحن في المؤخرة كأنّما تجاوزتنا الأحداث فحركتنا الوطنية مكبّلة بسنوات من الجمود قد فقدت وعيها وتخلّى عنها الرأي العام فهي تتفكّك بالتدريج تحت ابتهاج الاستعمار الّذي أصبح يعتقد أنّه انتصر على الطليعة الثورية الجزائرية. نحن في خطر؟

أمام هذا الوضع الّذي ينبئ بالويل فإنّ مجموعة من المناضلين الشباب الواعين بمسؤوليتهم و معهم الأغلبية من العناصر النزيهة الشجاعة قد رأت أنّ الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الّذي وضعته فيه الصراعات الأنانية وللذهاب بحلّ إخواننا في المغرب وتونس إلى الكفاح الثوري الحقيقي.

101

وللوصول إلى هذه الغاية فإنّ جبهة التحرير الوطني ستقوم بمهمّتين أساسيتين في نفس الوقت: نشاط مكثّف في الميدان السياسي في الداخل وفي الخارج جعل القضية الجزائرية حقيقة ملموسة في العالم كلّه بمساعدة حلفائنا الطبيعيين.

إنّها مهمّة ثقيلة تتطلّب تجنيد جميع الطاقات في البلاد. سيكون الكفاح طويلا ولكن النتيجة محقّقة.

وفي الأخير ولتفادي التأويلات المغرضة ولبرهن على رغبتنا في السلم وفي تجنب مزيد من الخسارات البشرية فإنّنا نقدّم قاعدة مشرّفة للتفاوض مع السلطات الفرنسية إذا كانت نيّتها سليمة وتعترف بصفة نهائية للشعوب بحقّها في تقرير مصيرها بنفسها:

1 الاعتراف بالأمّة الجزائرية في تصريح رسمي يلغي جميع التدابير الّتي جعلت الجزائر أرضا فرنسية متناسية التاريخ والجغرافيا واللّغة والدّين وتقاليد الشعب الجزائري.

2 فتح مفاوضات مع ممثّلي الشعب الجزائري الحقيقيين.

3 إحداث جوّ من الثقة بإطلاق سراح جميع المسجونين السياسيين وبإلغاء جميع التدابير الإستثنائية وبوقف جميع المتابعات القضائية.

و في المقابل:

1 فإنّ المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المكتسبة بصفة نزيهة تكون مضمونة مع احترام الأشخاص والعائلات.

2 جميع الفرنسيين الّذين يرغبون في البقاء في الجزائر يكون لهم الخيار بين المحافظة على جنسيتهم الأصليّة ويصبحون أجانب وبين الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يتمتّعون بجميع الحقوق والواجبات.

3 العلاقات بين الجزائر وفرنسا ستحدّد في اتفاق بين الطرفين على أساس المساواة و الاحترام.

أيّها الجزائريّ

إنّنا ندعوك إلى اعتبار ميثاقنا هذا. واجبك أن تنظمّ إليه لإنقاذ بلادنا واسترجاع حريّته. إنّ جبهة التحرير الوطني هي جبهتك وانتصارها هو انتصارك.

أمّا نحن فإنّنا مصمّمون على مواصلة الكفاح ولنا اليقين بأنّك تبغض الاستعمار وإنّنا نضحّي بأنفسنا في سبيل الوطن.

الجزائر في فاتح نوفمبر 1954

الأمانة الوطنية

[1]-زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص 103-105.

الملحق رقم 04: خريطة الولايات الحربية بعد مؤتمر الصومام[1]

خريطة تمثل الولايات الحربية بعد مؤتمر الصومام

[1]- يحي بوعزي، الولاية الثالثة، المرجع السابق، ص 106.

الملحق رقم 05: وثيقة باللغة الألمانية توضح نشاط مكتب (ج ت و) بلوزان ومواقف السلطات السويسرية منه[1].

1716

Freitag, 2. Oktober 1959.

Ausweisung Abdelouahab M'Hamed
und Boukli-Hassen Ben-Younès, Algerier.

Justiz- und Polizeidepartement. Antrag vom 2. Oktober 1959 (Beilage).

Antragsgemäss und gestützt auf Art. 70 der Bundesverfassung hat der Bundesrat

beschlossen:

1. Abdelouahab M'Hamed, geb. 5.6.1920, Tunesier und Boukli-Hassen Ben-Younès, Algerier, geb. 1923, werden aus der Schweiz ausgewiesen.

2. Die Bundesanwaltschaft wird mit dem Vollzug beauftragt.

Protokollauszug an das Justiz- und Polizeidepartement, an die Bundesanwaltschaft 6, an die Fremdenpolizei und an das Politische Departement.

Für getreuen Auszug,
der Protokollführer:

Nicht in die Presse.

an den
SCHWEIZERISCHEN BUNDESRAT.

Bern, den 1. Oktober 1959.

Betr. Ausweisung ABDELOUAHAB M'Hamed, geb.5.6.1920, Tunesier, und BOUKLI-HASSEN Ben-Younès, geb. 1923, Algerier.

I.

1. Aus dem beiliegenden Bericht der Bundespolizei vom 25. September 1959, auf welchen - insbesondere in tatsächlicher Hinsicht - ausdrücklich verwiesen wird, ergibt sich:

a) In Lausanne wurde ein "Bureau suisse du Front de libération nationale" errichtet, welches von Abdelouahab und Boukli-Hassen geleitet worden ist. Dieses Bureau war die schweizerische Zentralstelle der FLN (Front de libération nationale). Organisatorisch unterstand es dem Aussenminister der "provisorischen Regierung der Algerischen Republik", die ihren Sitz zur Zeit in Tunis hat. Dieses Bureau, d.h. die genannten Leiter desselben, befassten sich mit allen Angelegenheiten, welche den Interessen der provisorischen Regierung und damit der Kampfführung der FLN zur Lösung Algeriens von Frankreich dienen konnten.

b) Im Innern unseres Landes übte das genannte Bureau eine ausserordentlich strenge Kontrolle über die anwesenden Algerier aus. Diese Ausländer waren tatsächlich in ihren persönlichen Freiheiten eingeschränkt und sie wurden z.T. recht ansehnlich "besteuert". Des weitern wurde die Propaganda für die FLN in der Schweiz organisiert, die Durchschleusung von FLN-Kämpfern durch unser Land besorgt u.a.m.

2. Die vorliegenden Feststellungen sind nicht abschliessend. Die Sichtung und Prüfung des umfangreichen beschlagnahmten Materials

1 –Dodis.ch/15173

- 2 -

wird noch einige Zeit beanspruchen. Je nach den Ergebnissen werden weitere polizeiliche Schritte folgen; diese insbesondere in Bezug auf wichtigere, bis jetzt nicht identifizierte Funktionäre der FLN in der Schweiz.

Des weitern ist auch noch die finanzielle Seite nach Möglichkeit abzuklären und vor allem auch die Rolle, welche die diplomatischen Vertretungen der Vereinigten Arabischen Republik, Tunesiens und Marokkos in Verbindung mit der FLN in der Schweiz spielten.

Wir werden Ihnen über den weiteren Verlauf der Ermittlungen sowie die gemachten Feststellungen berichten und behalten uns vor, Ihnen u.U. die sich aufdrängenden weiteren Anträge zu stellen.

II.

1. Die Aufgaben, die das FLN-Bureau in Lausanne besorgte, waren doppelter Natur: Einmal solche, die ordentlicherweise einer diplomatischen Vertretung zukommen und sodann solche, die polizeilichen Charakter tragen.

Die provisorische Regierung der Algerischen Republik, in deren Interesse das Bureau in Lausanne tätig war, ist von der Schweiz nicht anerkannt. Diese Regierung erstrebt mit gewaltsamen Mitteln die Lösung Algeriens von Frankreich und richtet sich somit gegen einen ausländischen Staat, mit welchen die Schweiz normale diplomatische Beziehungen unterhält. Dementsprechend ist auch die weitgehende politische Tätigkeit des FLN-Bureaus in Lausanne zu werten.

Unser Land hat immer die politisch-fremdenpolizeiliche Maxime befolgt, dass Ausländern im Interesse der Aussern Sicherheit der Eidgenossenschaft jede aktive politische Tätigkeit zu verbieten ist, welche sich gegen einen ausländischen Staat richtet. Dieser Grundsatz muss umsomehr beachtet werden, als im vorliegenden Fall Ausländer ihre Tätigkeit in Dienste einer nicht anerkannten Revolutionsregierung entfalteten. Diese Tätigkeit ist geeignet, die Aussere Sicherheit der Eidgenossenschaft und ihre völkerrechtlichen Beziehungen zu gefährden.

- 3 -

2. Ebensowenig können die polizeilichen Funktionen geduldet werden, die das FLN-Bureau in Lausanne auf die Algerier in der Schweiz ausübte. Schon die Tatsache, dass ein Algerier eine "Urlaubsbewilligung" haben musste, wenn er sich auch nur für kurze Zeit von seinem Wohnort wegbegeben wollte, widerspricht dem in der Schweiz geltenden Grundsatz der persönlichen Freiheit. Hiezu kommen die "Besteuerungen", die Verpflichtung zur periodischen Berichterstattung über die politischen Verhältnisse in der Schweiz und die Einstellung ihrer Einwohner zur Algerienfrage, über die persönliche Einstellung einzelner Algerier u.a.m. Diese Erscheinungen gleichen jenen, wie sie in der Vorkriegszeit bei der nationalsozialistischen Organisation in der Schweiz zutage traten. Schon damals war der Bundesrat der Auffassung, dass ausländischen Vereinigungen im Interesse der innern Sicherheit nicht gestattet werden dürfe, Aussenstehende mit Nachteilen zu bedrohen oder auf sie einen Zwang auszuüben. Dieser Grundsatz wurde dann in Ziffer 4 der vom Bundesrat genehmigten Richtlinien des Eidg. Justiz- und Polizeidepartementes betreffend politische Vereinigungen von Ausländern in der Schweiz vom 26. September 1935 aufgenommen. Praktiken, wie sie das FLN-Bureau in Lausanne anwandte, verstossen gegen die in der Schweiz geltenden Freiheitsrechte. Die Ruhe und Ordnung könnten gestört werden, wenn das Vorgehen des FLN-Bureaus Schule machen sollte, insbesondere wenn die Gegner (u.U. die Franzosen) organisierte Gegenmassnahmen ergreifen würden. Hier gilt es, in Wahrung des schweizerischen Hausrechtes, den Anfängen zu wehren und ausländische Uebergriffe im Interesse der innern Sicherheit der Eidgenossenschaft zu unterbinden.

3. Zusammenfassend ergibt sich, dass die Tätigkeit der beiden Leiter des FLN-Bureaus in Lausanne geeignet ist, die Aussere und innere Sicherheit der Eidgenossenschaft zu gefährden. Ihre Ausweisung auf Grund von Art. 70 der Bundesverfassung ist deshalb gegeben.

- 4 -

III.

1. Zur strafrechtlichen Seite der Angelegenheit folgende Bemerkungen:

Im Vordergrund steht vor allem ein verbotener politischer Nachrichtendienst gemäss Art. 272 des Strafgesetzbuches. Nach dem bisher festgestellten Tatbestand müsste jedoch nur mit einer leichteren Strafe gerechnet werden, die kaum im Verhältnis zur politischen Bedeutung der Sache liegen würde. Ein Strafprozess hätte den Nachteil der verhältnismässig langen Zeitdauer und würde eine Publizität mitsichbringen, die das Justiz- und Polizeidepartement im Einvernehmen mit dem Politischen Departement aus aussenpolitischen Gründen möglichst vermeiden möchte. Wir halten im übrigen dafür, dass möglichst sofortige administrative Massnahmen im vorliegenden Fall präventiv wirksamer sind, als ein zeitraubendes Strafverfahren mit einem u.U. unbefriedigenden Ergebnis.

2. Die Herausgabe eines Pressecommuniqués ist u.E. verfrüht. Ein solches könnte die weiteren polizeilichen Ermittlungen gefährden. Unseres Dafürhaltens sollten zuerst die Endergebnisse des polizeilichen Verfahrens abgewartet werden, auf deren Grundlage dann die Presse zu orientieren wäre.

IV.

Gemäss den vorstehenden Ausführungen stellen wir Ihnen den

Antrag,

der Bundesrat möge gestützt auf Art. 70 der Bundesverfassung

beschliessen:

1. ABDELOUAHAB M'Hamed, geb. 5.6.1920, Tunesier, und
   BOUKLI-HASSEN Ben-Youmbe, geb. 1923, Algerier,
   werden aus der Schweiz ausgewiesen.

2. Die Bundesanwaltschaft wird mit dem Vollzug beauftragt.

EIDGENOESSISCHES JUSTIZ- UND POLIZEIDEPARTEMENT:

Beilage:
Bericht der Bundespolizei vom 25. Sept.1959 als Bestandteil zum Antrag.

- 5 -

Protokollauszug an das Politische Departement, an das Justiz- und Polizeidepartement, an die Fremdenpolizei und an die Bundesanwaltschaft in 6 Exemplaren.

[1] –Dodis.ch/15173.

الملحق رقم06: المساعدات المالية والمادية السويسرية للاجئين الجزائريين بالمغرب وتونس[1].

dodis.ch/11311

dodis.ch/11311

Berne, le 26 décembre 1957.

o.221. - BE/Og

Au Conseil fédéral

Oeuvres d'entraide internationale

Nous avons l'honneur de vous soumettre les propositions suivantes concernant diverses contributions à accorder à des oeuvres d'entraide internationale:

1) Accueil en Suisse de réfugiés considérés comme des "cas difficiles"

Par arrêté du 21 décembre 1955, l'Assemblée fédérale a mis à la disposition du Conseil fédéral une somme de 6,5 millions de francs pour la poursuite des oeuvres d'entraide internationale en 1956 et 1957. Selon l'article 2 de cet arrêté, il appartient au Conseil fédéral de fixer le montant des contributions prélevées sur ce crédit.

Dans le message adressé à ce sujet à l'Assemblée fédérale le 28 octobre 1955, le Conseil fédéral avait notamment envisagé d'utiliser une partie de ces fonds en faveur d'une centaine de réfugiés appartenant à la catégorie des "cas difficiles" et relevant du mandat du Haut-Commissaire des Nations Unies pour les réfugiés. Il s'agissait de personnes âgées ou malades qui devaient être accueillies en Suisse à titre permanent, les frais d'entretien incombant entièrement à la Division de police du Département fédéral de justice et police, mais l'argent de poche et les vêtements étant à la charge des oeuvres suisses d'entraide; pour sa part, le Haut-Commissaire verserait un subside unique pour chacun de ces réfugiés. Le 2 mars 1956, le Conseil fédéral précisa dans sa réponse à la délégation des finances des conseils législatifs qu'il se proposait de mettre à cette fin 250.000 francs à la disposition de la Division de police.

Jusqu'à présent, 76 réfugiés considérés comme des "cas difficiles" sont arrivés en Suisse, provenant de Chine (26), d'Italie (19), d'Egypte (11), de Turquie (5), du Liban (4), d'Autriche (3), de Grèce (2), du Portugal (2), de Syrie (2), d'Abyssinie (1) et du Maroc (1). Les 24 autres réfugiés prévus arriveront dans notre pays au début de l'année prochaine.

Dodis

Pour l'entretien des réfugiés déjà arrivés, la Division de police a avancé les sommes nécessaires en les prélevant sur le crédit ordinaire pour les réfugiés (arrêté fédéral du 26 avril 1951), dans l'idée qu'elles seraient remboursées par la suite grâce aux 250.000 francs réservés à cet effet parmi les fonds de l'entraide internationale. La période 1956-1957 touchant à sa fin et les comptes devant être bouclés, il conviendrait de pouvoir mettre maintenant à la disposition de la Division de police le crédit prévu de 250.000 francs, à prélever sur les 6,5 millions accordés par l'arrêté fédéral du 21 décembre 1955.

2) Réfugiés algériens au Maroc

La XIXème Conférence internationale de la Croix-Rouge a lancé de La Nouvelle Delhi un appel en faveur des réfugiés algériens au Maroc et en Tunisie. Le Comité international de la Croix-Rouge et la Ligue des Sociétés de la Croix-Rouge ont récemment appuyé cet appel auprès des sociétés nationales de la Croix-Rouge. Considérant que le CICR a déjà engagé une importante action en Tunisie et qu'il est assuré de recevoir encore des dons à cet effet, la Croix-Rouge suisse a décidé de concentrer son aide sur les 40.000 réfugiés algériens se trouvant au Maroc. Ne disposant pas de fonds suffisants, elle a demandé à l'Aide suisse à l'étranger d'organiser une collecte auprès de ses membres. Les fonds suivants ont ainsi été réunis:

Croix-Rouge suisse	20.000	francs
Oeuvre de secours des Eglises évangéliques de Suisse	20.000	"
Centrale suisse de Caritas	20.000	"
Oeuvre suisse d'entraide ouvrière	20.000	"
Aide suisse à l'étranger	10.000	"
Total	90.000	francs

Pour parvenir à un don d'au moins 100.000 francs, l'Aide suisse à l'étranger, appuyée par la Croix-Rouge suisse, sollicite de la Confédération une contribution de 10.000 francs.

Le Conseil fédéral a déjà versé à la Croix-Rouge suisse, par décision du 23 août 1957, une somme de 50.000 francs en faveur des réfugiés algériens au Maroc. Pour ceux de Tunisie, une contribution de 215.000 francs a été versée à la réserve d'urgence du Haut-Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés, à la suite de la décision prise par le Conseil fédéral le 12 juillet 1957. Bien que le total des fonds ainsi accordés par le Conseil fédéral en faveur des réfugiés algériens s'élève à 265.000 francs, nous croyons pouvoir appuyer la requête de

1 –Dodis.ch/11311.

الملحق رقم 07: بعض الصور من أعضاء شبكة جونسون[1]

Francis Jeanson

فرانسيس جانسون

Henri Curiel

هنري كوريال

Hélène Cuenat

هيلين كوينا

Joyce Blau

جويس بلو

Claude Vinci

كلود فانزي

Catherine Sauvage

كاترين سوفاج

Jacques Charby

جاك شاهبي

Isaac Deutscher

إسحاق دويتشر

Adolphe Kaminsky

أدولف كمنسكي

Colette Tzanck (Jeanson)

كوليت تزانك جانسون

Didar Fawzy Rossano

ديدار فوزي روسانو

[1]– شعبان ايدو، المرجع السابق، ص 354.

الملحق رقم 08: اعلان انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف1960م[1].

Berne, le 22 juin 1960.

o.411.61.Alg.-DP/sh Distribuée

Au Conseil fédéral

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre.- Déclaration d'adhésion du GPRA.

Le 20 de ce mois s'est présenté au Département politique M. Mansour Khikhia, chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris, qui, muni de pleins pouvoirs en règle, a présenté une lettre émanant du premier ministre et ministre des affaires étrangères de ce pays, accompagnant un instrument d'adhésion de la "République Algérienne" aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949.

Le Département n'a pas été pris au dépourvu par cette démarche subite, car, tenant compte de certaines informations de presse, il avait pris soin d'étudier la question de la suite à donner à une éventuelle déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne"aux conventions de Genève. Cette étude avait amené le Département aux constatations suivantes:

Les conventions de Genève ne connaissent aucun mécanisme institutionnel destiné à déterminer si une entité désireuse d'adhérer à ces accords présente les caractères d'un Etat. Dans ces conditions, la Suisse, Etat gérant desdites conventions, n'a pas la compétence de trancher le point de savoir si telle entité - en l'espèce, la "République Algérienne" - est un Etat. Elle n'est pas habilitée à déclarer nulle, parce qu'injustifiée, la reconnaissance du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne" à laquelle ont procédé dix-huit Etats, dont seize participent aux conventions. Elle n'est pas davantage en droit de refuser de notifier à l'ensemble des Etats participants l'adhésion de la "République Algérienne". D'autre part, en l'absence d'un mécanisme institutionnel particulier, la procédure décentralisée du droit international général en matière de reconnaissance demeure valable dans le cadre des conventions. Chaque Etat participant peut donc arrêter, en toute indépendance, la portée qu'il est disposé à accorder à une adhésion nouvelle.

Berne, le 22 juin 1960.

o.411.61.Alg.-DP/sh Distribuée

Au Conseil fédéral

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre.- Déclaration d'adhésion du GPRA.

Le 20 de ce mois s'est présenté au Département politique M. Mansour Khikhia, chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris, qui, muni de pleins pouvoirs en règle, a présenté une lettre émanant du premier ministre et ministre des affaires étrangères de ce pays, accompagnant un instrument d'adhésion de la "République Algérienne" aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949.

Le Département n'a pas été pris au dépourvu par cette démarche subite, car, tenant compte de certaines informations de presse, il avait pris soin d'étudier la question de la suite à donner à une éventuelle déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne"aux conventions de Genève. Cette étude avait amené le Département aux constatations suivantes:

Les conventions de Genève ne connaissent aucun mécanisme institutionnel destiné à déterminer si une entité désireuse d'adhérer à ces accords présente les caractères d'un Etat. Dans ces conditions, la Suisse, Etat gérant desdites conventions, n'a pas la compétence de trancher le point de savoir si telle entité - en l'espèce, la "République Algérienne" - est un Etat. Elle n'est pas habilitée à déclarer nulle, parce qu'injustifiée, la reconnaissance du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne" à laquelle ont procédé dix-huit Etats, dont seize participent aux conventions. Elle n'est pas davantage en droit de refuser de notifier à l'ensemble des Etats participants l'adhésion de la "République Algérienne". D'autre part, en l'absence d'un mécanisme institutionnel particulier, la procédure décentralisée du droit international général en matière de reconnaissance demeure valable dans le cadre des conventions. Chaque Etat participant peut donc arrêter, en toute indépendance, la portée qu'il est disposé à accorder à une adhésion nouvelle.

1- Dodis.ch/15163.

الملحق رقم 09: جدولان يمثلان توزيع الطلبة الجزائريين في الجامعات الأوروبية والأمريكية[1]

في أوروبا وأمريكا يتوزع الطلاب الجزائريين، حسب الجدول الآتي على البلدان التالية :

اسم البلد	آداب	حقوق علوم سياسية واقتصادية	علوم	طب وصيدلية	هندسة	تقنيون	الطور الثانوي	أطوار مختلفة	المجموع
ألمانيا الفدرالية	14	14	3	15	24	2	1	2	75
بلجيكا		1	2	4		4			11
كندا					1				1
النمسا							1		1
إيطاليا	1								1
النرويج						3			3
السويد						1			2
سويسرا	11	26	6	69	20	2		1	135
الولايات المتحدة الأمريكية	3	12	7	1	17				41

أما في البلدان الاشتراكية الأوروبية، فنجد الطلاب الجزائريين يتوزعون عبرها في بداية السنة الجامعية 1960 ـ 1961، على الشكل التالي :

اسم البلد	آداب	حقوق علوم سياسية واقتصادية	علوم	طب وصيدلية	هندسة	تقنيون	الطور الثانوي	أطوار مختلفة	المجموع
ألبانيا		1		1	1			1	4
بلغاريا	1	3	1	11	9				25
ألمانيا الشرقية	7	11	6	9	27	16	4	2	82
المنمسا		2	2		7				11
رومانيا					9				9
تشيكوسلوفاكيا	1	5		2	24		1	2	35
روسيا		1	1	3	27				32
يوغسلافيا	1	10		7	22	2			42

ملحوظة : " تقتصر هذه الجداول على الطلبة الذين يتمتعون بمنحة في البلدان المذكورة أعلاه "

[1] – عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان الحرب التحريرية 1954، ط5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص ص 20–21.

الملحق رقم 10: قضية فرنسيس فريشيتشي[1].

1140

Vendredi 1er juillet 1960.

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre. Déclaration d'adhésion du GPRA.

Département politique. Proposition du 22 juin 1960 (annexe).

Après délibérations, le Conseil fédéral

décide :

1) d'accuser réception au gouvernement lybien de l'instrument d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", relatif aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949, qui a été remis au département par le chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris;

2) de notifier la réception dudit instrument aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève;

3) d'adresser au gouvernement lybien, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 1, une lettre exprimant le point de vue particulier du gouvernement de la Suisse, simple Etat participant aux conventions de Genève, selon lequel la déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", non reconnu par la Suisse, est dépourvue de toute portée juridique en ce qui le concerne;

4) d'adresser une communication dans le même sens aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève, peu après la communication mentionnée sous chiffre 2.

Extrait du procès-verbal au département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, au département de l'intérieur, au département de justice et police et au département militaire, pour leur information.

Pour extrait conforme:
Le secrétaire,

Berne, le 22 juin 1960.

o.411.61.Alg.-DP/gh Distribué

Au Conseil fédéral

Conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre.- Déclaration d'adhésion du GPRA.

Le 20 de ce mois s'est présenté au Département politique M. Mansour Khikhia, chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris, qui, muni de pleins pouvoirs en règle, a présenté une lettre émanant du premier ministre et ministre des affaires étrangères de ce pays, accompagnant un instrument d'adhésion de la "République Algérienne" aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949.

Le Département n'a pas été pris au dépourvu par cette démarche subite, car, tenant compte de certaines informations de presse, il avait pris soin d'étudier la question de la suite à donner à une éventuelle déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne"aux conventions de Genève. Cette étude avait amené le Département aux constatations suivantes:

Les conventions de Genève ne connaissent aucun mécanisme institutionnel destiné à déterminer si une entité désireuse d'adhérer à ces accords présente les caractères d'un Etat. Dans ces conditions, la Suisse, Etat gérant desdites conventions, n'a pas la compétence de trancher le point de savoir si telle entité - en l'espèce, la "République Algérienne" - est un Etat. Elle n'est pas habilitée à déclarer nulle, parce qu'injustifiée, la reconnaissance du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne" à laquelle ont procédé dix-huit Etats, dont seize participant aux conventions. Elle n'est pas davantage en droit de refuser de notifier à l'ensemble des Etats participants l'adhésion de la "République Algérienne". D'autre part, en l'absence d'un mécanisme institutionnel particulier, la procédure décentralisée du droit international général en matière de reconnaissance demeure valable dans le cadre des conventions. Chaque Etat participant peut donc arrêter, en toute indépendance, la portée qu'il est disposé à accorder à une adhésion nouvelle.

1 - Dodis.ch/16793.

On peut relever, à ce propos, que ces considérations ne présentent pas de divergences essentielles avec celles qui figurent dans un "mémoire juridique sur l'adhésion de l'Etat Algérien", également remis au Département par le chargé d'affaires de Libye à Paris.

Pour conclure, le Département politique est d'avis qu'en tant que gérant des conventions de Genève, le Gouvernement suisse ne peut refuser la déclaration d'adhésion constituée par l'instrument que présente le Gouvernement libyen au nom du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", si contraire que cela soit à la conception propre des autorités fédérales, relative à la situation politique en Algérie.

Cependant, en tant que Gouvernement d'un Etat participant, au même titre que d'autres, aux conventions de Genève, le Gouvernement suisse est libre de formuler toutes réserves à l'égard d'une telle adhésion. En l'espèce, ces réserves seraient d'autant plus justifiées qu'indépendamment de sa non-reconnaissance par ce Gouvernement, le "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", dont le siège est d'ailleurs hors d'Algérie, n'exerce pas, en fait, une autorité incontestée sur un territoire nettement délimité.

De telles réserves devraient être communiquées au Gouvernement libyen et, plus tard, aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève.

Vu ce qui précède, le Département politique a l'honneur de

p r o p o s e r :

de charger le Département politique:

1) d'accuser réception au Gouvernement libyen de l'instrument d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", relatif aux conventions de Genève pour la protection des victimes de la guerre, du 12 août 1949, qui a été remis au Département par le chargé d'affaires intérimaire de Libye à Paris;

2) de notifier la réception dudit instrument aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève;

3) d'adresser au Gouvernement libyen, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 1, une lettre exprimant le point de vue particulier du Gouvernement de la Suisse, simple Etat participant aux conventions de Genève, selon lequel la déclaration d'adhésion du "Gouvernement provisoire de la République Algérienne", non reconnu par la Suisse, est dépourvue de toute portée juridique en ce qui le concerne;

4) d'adresser une communication dans le même sens aux gouvernements des autres Etats participant aux conventions de Genève, simultanément avec la communication mentionnée sous chiffre 2.

5) de publier un communiqué de presse selon projet ci-joint.

DEPARTEMENT POLITIQUE FEDERAL

Annexe:
1 projet de communiqué
(à ne pas publier pour le moment)

Extrait du procès-verbal au Département politique (en 10 exemplaires), pour exécution, au Département de l'intérieur, au Département de justice et police et au Département militaire, pour leur information.

[1]–Dodis.ch/11311.

الملحق رقم 11: رسالة شكر من رئيس الكونفدرالية السويسرية ‘لى رئيس غينيا "سيكوتوري"[1].

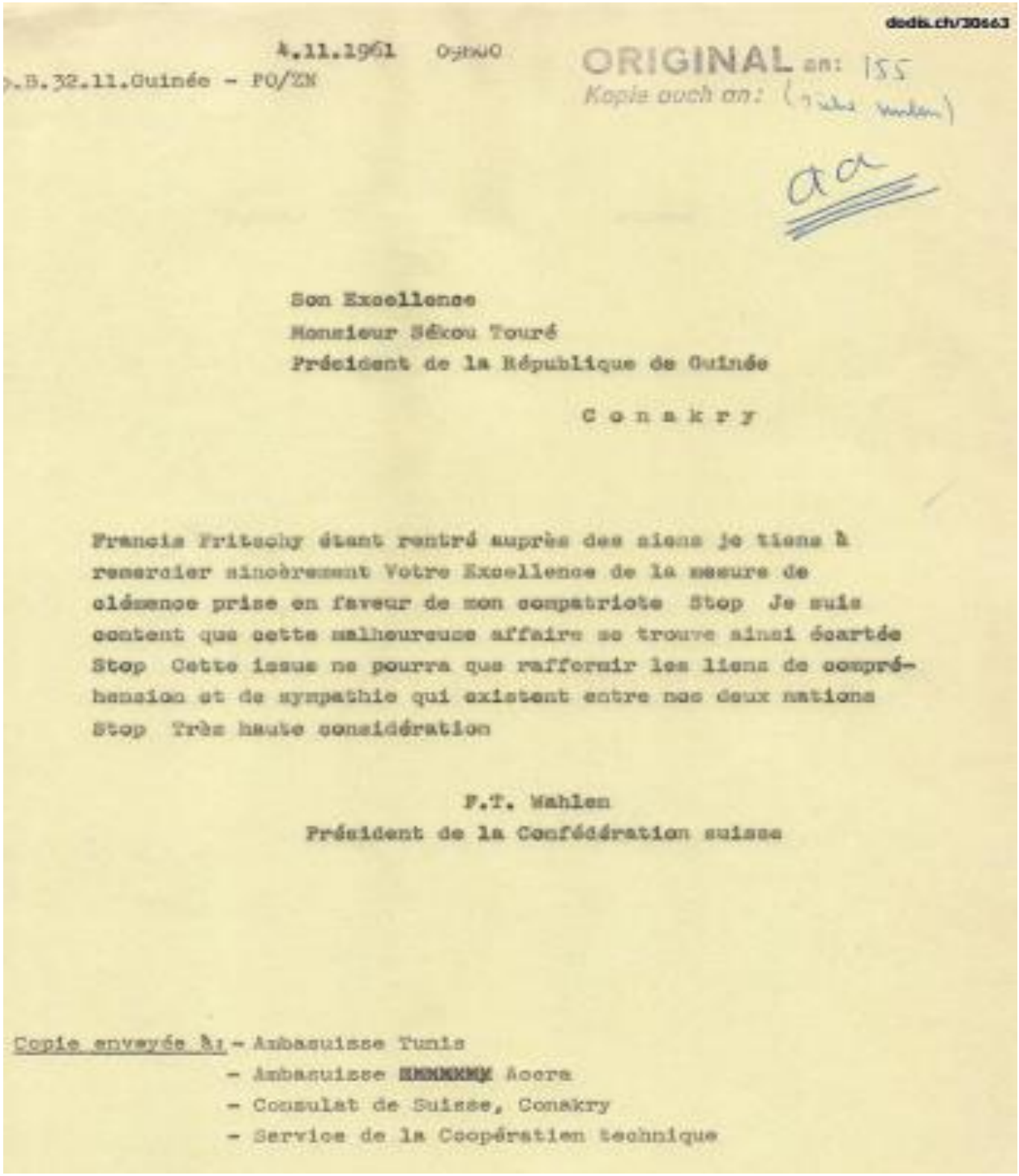

dodis.ch/30633

4.11.1961 Ogbkw0

ORIGINAL en: 155

Kopie auch an: (nicht Wahlen)

a a

Son Excellence
Monsieur Sékou Touré
Président de la République de Guinée

C o n a k r y

Francis Fritschy étant rentré auprès des siens je tiens à remercier sincèrement Votre Excellence de la mesure de clémence prise en faveur de mon compatriote Stop Je suis content que cette malheureuse affaire se trouve ainsi écartée Stop Cette issue ne pourra que raffermir les liens de compréhension et de sympathie qui existent entre nos deux nations Stop Très haute considération

F.T. Wahlen
Président de la Confédération suisse

Copie envoyée à: - Ambassuisse Tunis
- Ambassuisse [redacted] Accra
- Consulat de Suisse, Conakry
- Service de la Coopération technique

1- Dodis.ch/30633.

الملحق رقم 12: رسالة الوزراء الخمسة إلى المجلس الوطني للثورة الجزائرية 15 فيفري 1962[1].

موافقة الوزراء «الخمسة» المسجونين على اتفاقيات ايفيان

فيما يلي النص الكامل للرسالة التى وجهها الوزراء «الخمسة» المعتقلون ، الى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية :

«الى الاخوة فى المجلس الوطني للثورة الجزائرية» .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ، خلال الاسابيع الاخيرة ، فقد انتدبت فى البداية للاتصال بنا الاخ بن يحي ، وبعده انتدبت الاخ بن طوبال ، واخيرا قدم وفد يضم الاخوة : كريم ، بن طوبال وبن يحي ، للاتصال بنا بدوره .

وقد سلمت الينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ، وان المعلومات الشفهية التى اعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا فى الداخل ، تشير بجلاء الى ان هذه المفاوضات يجب ان تستمر الى نهايتها المحتومة .

وان الاتفاقيات التى تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي ، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون ادناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا .

حرر بأولنوى فى 15 فيفري 1962

التوقيع : «حسين ايت احمد – بن بلة – بيطاط – بوضياف – خيضر»

- 55 -

[1] – بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 55.

قائمة المصادر والمراجع

1) المصادر:

أ- الأرشيف:

1. dodis .ch/ 15032 «l'ambassadeur de suisse à paris, p. Micheli au chef de département politique m. petit, Entretien avec m. Michel Debré premier ministre», paris, 23 février 1958.
2. dodis.ch/11311.
3. dodis.ch/15163.
4. dodis.ch/15173.
5. dodis.ch/16743.
6. dodis.ch/30350, les Relations avec GPRA, Berne, 13 Decembre1961.
7. dodis.ch/30633.

ب- الكتب باللغة العربية

1. إجيتو باتريك، جون بلانشايس، حرب الجزائر (ملف وشهادات)، تر: داود سلامنية، دار الوعي للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
2. بريفييلي غي، النخبة الجزائرية الفرنكوفونية 1880-1962م، تر: حاج مسعود وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2007م.
3. بن خدة بن يوسف،" نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان"، تع: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مر: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987م.
4. بوداود عمر، خمس سنوات على رأس فدرالية فرنسا من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني، مذكرات مناضل، تر: أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة، الجزائر، 2007م.

5. بوضياف محمد، التحضير لأول نوفمبر، تر: العربي كيويه، دار الخليل، الجزائر، 2010.

6. بيجو مارسيل، محاكمة جونسون، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2012م.

7. الجنيدي خليفة وآخرون، حوار حول الثورة، ج1، مرجع للنشر، الجزائر، 2009.

8. حربي محمد، " الجزائر 1954-1962 جبهة التحرير الوطن الأسطورة والواقع "، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، د ط، لبنان، 1983م.

9. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع للنشر، ص 2008.

10. حسونة محمد عبد الخالق،" المؤتمر الاسيوي الافريقي الأول المعقود في باندونغ باندونيسيا 18-24 أفريل 1955م "، مطابع جريدة الصباح، مصر، 1955م.

11. دحلب سعد، " المهمة منجزة من أجل الاستقلال"، منشورات دحلب، الجزائر, 1986م.

12. عباس فرحات، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

13. عباس محمد، " رواد الوطنية"، ط2، دار هومة، الجزائر، 2005م.

14. عباس محمد، اغتيال حلم... أحاديث مع بوضياف، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

15. علي هارون، الولاية السابعة حزب جبهة التحرير الوطني داخل التراب الفرنسي 1954-1960م، تر: الصادق عماري ومصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2007.

16. قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1954، تر: محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 2008.

17. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تر: موسى أشرشور، (د ط)، منشورات الشهاب، 2003.

18. لونغ أوليفي، " الملف السري–اتفاقيات ايفيان–"، تق: ماكس بوتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر, 2012م.

19. مالك رضا، " الجزائر في ايفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962م"، تر: فارس غصوب، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار، الجزائر، 2003م.

20. محساس أحمد، الحركة الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الثانية إلى الثورة المسلحة، تر: محمد عباس، الحاج مسعود، دار القصبة، 2003.

21. المدني أحمد توفيق، " هذه هي الجزائر "، مكتبة النهضة المصرية، د ط، القاهرة.

22. مشاطي محمد، مسار مناضل، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010م.

23. ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى، الجزائر، 2012.

24. النصوص الأساسية لثورة نوفمبر نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام طرابلس، نص: عبد العزيز بوتفليقة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.

25. النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954– 1962 م، وزارة الاعلام والثقافة، 1979م.

26. هرفي هامون وباتريك روتان، حملة الحقائب المقاومة الفرنسية ضد حرب الجزائر، تر: كابوية عبد الرحمن وسالم محمد، منشورات دحلب، الجزائر، 2010م.

27. الواماري بيار، فرنسيس جونسون الفيلسوف المناضل في مقاومة الاحتلال النازي لفرنسا إلى مقاومة الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: مسعود حاج مسعود، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009م.

ج- **الكتب بالفرنسية:**

28. Mohamed Boudief, la préparation du premier novembre 1954 l'aide : aissa Boudiaf 2eme Edition, darelnomane, Alger, 2011.

29. Vaitinj.c. formations nationaliste et transformation national, Rfem, Paris, n1, Janvier, 1975.

2) المراجع:

1. احدادن زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
2. بجاوي محمد، " الثورة الجزائرية والقانون "، دار اليقظة العربية والترجمة والنشر، دمشق، 1965 م.
3. بزيان سعدي، فرنسيون أحرار في ثورة 1 نوفمبر 1954م، دار نيسان للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م.
4. بن العقون بن إبراهيم عبد الرحمن، الكفاح القومي وسياسي من خلال مذكرات معاصرة، الفترة الثالثة 1947-1954، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
5. بن سلطان عمار، وآخرون،" الدعم العربي للثورة الجزائرية "، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007م.
6. بوشيخي شيخ، الحركة الوطنية والثورة الجزائرية (1962-1954)، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2018.
7. بوعزيز يحي ، ملامح عن ثورة أول نوفمبر 1954 ومواقف ديغول اتجاهها، الأصالة، تصدرها الجزائر، 1973-1979.

8. بوعزيز يحي، " ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين – من وثائق جبهة التحرير الوطني الجزائرية 1954–1962 م ، ج3، القسم الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، د ط، الجزائر، 2010 م.

9. بوعزيز يحي، الثورة في الولاية الثالثة (1962–1954)، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

10. بومالي أحسن، استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر

11. جبلي الطاهر، الامداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1954–1962م، دار الأمة، الجزائر.

12. جربال دحو، المنظمة الخاصة لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا، تر: سناء بوزيدة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013.

13. حزب جبهة التحرير الوطني، عنوان ثورة ودليل ودولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004م.

14. الزبيري محمد العربي وآخرون، " كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954م–1962م"، وزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، دار هومة، د.ت، الجزائر.

15. زغيدي محمد لحسن، لحسن بومالي، التحضيرات العلمية للثورة التحريرية 1954، الجزائر، دار الهدى، 2012.

16. زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، دار هومة، الجزائر، 2009.

17. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري في الثورة 1954–1962، القافلة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

18. طلاس مصطفى وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الطلاس، الجزائر، 2010.

19. عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

20. عثماني مسعود، مصطفى بن بولعيد مواقف وأحداث، ط4، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

21. العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، الجزائر، 2002م.، 1998.

22. العسلي بسام، " جبهة التحرير الوطني الجزائري "، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط1. ط3، لبنان، 1989م-1990م.

23. العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، ط2، دار النفائس، بيروت، 1986، ج8.

24. عقيب السعيد، دور الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين من خلال الثورة التحريرية 1954-1962، الجزائر، كوشكار للنشر والتوزيع، 2008م.

25. العلوي محمد الطيب، جبهة التحرير الوطني وبيان أول نوفمبر، الطريق إلى نوفمبر ما يرويها المجاهدين، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ج1.

26. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، 1997م.

27. عمار هلال، نشاط الطلبة الجزائريين إبان الحرب التحريرية 1954، ط5، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

28. عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مديولي، الجزائر.

29. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2009م.

30. عميري ليندا، حرب الجزائر بفرنسا، تر: فوضيل بومالة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2013م.

31. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1958)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

32. فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من العهد الفينيقي إلى خروج الفرنسيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2002.

33. معمري خالفة، عبان رمضان، تر: زينب زخروف، الجزائر، 2007.

34. مقلاتي عبد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الثورة الجزائرية، موسوعة تاريخ الثورة الجزائرية، دار الزيبيان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

35. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962م، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

36. مومن المعمري، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، قسنطينة، 2003.

37. الهمشاوي مصطفى، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.

3) المجلات:

1. أمقران عبد الحفيظ، مؤتمر الصومام إعدادا وتنظيما ومحتوى، مجلة أول نوفمبر، لسان حال المنظمة الوطنية للمجاهدين، ع 1960-1984.

2. الباز الطيب، " مفاوضات الاستقلال بين فرنسا والجزائر (1960-1962م)، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، م5،ع 3، 2020م.

3. بجاوي محمد، " النصر الدبلوماسي والسياسي للجزائر في 20 يونيو 1960م "، مجلة الثقافة، ع83.
4. بلجة عبد القادر، " المفاوضات بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من السرية إلى العلنية"، مجلة متون، م 10، ع 2، 2018.
5. بلقادي مسعود، حملة الحقائب خلال الثورة الجزائرية، (شبكة جونسون نموذجا)، المجلة الخلدونية، م1، ع2، 2017م.
6. بوضربة عمر، " دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في العمل الديبلوماسي للثورة الجزائرية 1955-1962م"، مجلة العصور الجديدة، ع 9، 2013م.
7. بوضربة عمر، "المشاركة الجزائرية في مؤتمر باندونغ 1955م"، مجلة البحوث التاريخية، م1، ع1، 2017.
8. بوضربة عمر،" دور مكاتب جبهة التحرير الوطني في حشد الدعم للقضية الجزائرية في بلدان غرب أوروبا 1955-1960م"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، م10، ع 20، 2018.
9. بوضربة عمر،" لمحات عن الطلبة والأوساط الجامعية في نشاط المكاتب الخارجية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958-1960م، مجلة المصادر، م10، ع 10، 2004م.
10. بوضربة عمر،" موقع النشاط الإعلامي في العمل الديبلوماسي التحرير الوطني 1955-1962م مكاتب جبهة التحرير الوطني بالبلدان العربية نموذجا"، المجلة التاريخية الجزائرية، م1، ع 4، 2018م.
11. بوضرساية بوعزة، لمحات تاريخية على مقدمات ثورة نوفمبر 1954، مجلة الدراسات التاريخية، م2، ع6، جامعة الجزائر، 1992
12. بومالي أحسن، " أدوات الدبلوماسية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية "، مجلة المصادر، م9، ع 9، 2007م.

13. حيمر صالح، "القضية الجزائرية في المؤتمرات الكتلة الافرو-اسيوية 1955_1961"، مجلة البحوث التاريخية، م2، ع1، 2018م.
14. خالد بوهند، النخبة الفرنسية المثقفة المناهضة للاستعمار، المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م6، ع6، 2013م.
15. الزين محمد، " التضامن المغاربي في مؤتمر طنجة 1958م ودوره في دعم الثورة الجزائرية"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، م 8، ع 1، الجزائر، 2017م.
16. سعدوني بشير، " القضية الجزائرية في مؤتمر التضامن الافريقي الاسيوي بالقاهرة 26-12-1957م_01-01-1958م"، مجلة الدراسات الافريقية، الجزائر، م1، ع1، 2014م.
17. سعيود أحمد، الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ التاريخي، مجلة المصادر، م7، ع2، 2005.
18. شريفي سعيد، " جذور الفكر السياسي لإيديولوجية حزب جبهة التحرير الوطني "، المجلة النقدية للقانون، العلوم السياسية، م4، ع 2، 2009.
19. شعبوني أمينة،" نشاط مكتب جبهة التحرير الوطني بلوزان وموقف سويسرا منه 1956-1959م"، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، م4، ع 3، 2018م.
20. شقرون أحمد، حاملوا الحقائب، مجلة المصادر، ع14، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، م8، 2006م.
21. العايب معمر،" قراءة في محاضر جلسات مؤتمر طنجة 27-30 أفريل واقعية الطرح الجزائري في بناء الاتحاد المغاربي"، مجلة المصادر، م10، ع 2، الجزائر، 2008م.

22. العايب معمر،" موقف قيادة جبهة التحرير الوطني من دعوة المشاركة في مؤتمر طنجة المغاربي 1958م"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م5، ع 9، 2017م.

23. عسال نور الدين، المثقفون الفرنسيون والتعذيب، المجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، م4، ع7، 2011م.

24. غرسي مبروك، الياس نايت قاسم، " المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962م من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الارشيفية السويسرية"، المجلة التاريخية الجزائرية، م5، ع2. 2021.

25. فكاير عبد القادر،" مكاتب جبهة التحرير الوطني في الخارج ودورها في التعريف بالقضية الجزائرية 1954-1962م"، مجلة المصداقية، م2، ع3، 2021م.

26. قدور محمد، نشاط جبهة التحرير الوطني في سويسرا 1954-1960، دراسة في بعض وثائق الأرشيف السويسري، مجلة الأفكار والآفاق، م7، ع2، 2019م.

27. قرناشي ايمان، فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا 1956-1962م، مجلة القرطاس، م3، ع4، 2017م.

28. قندل جمال، " الصحراء الجزائرية في صلب المفاوضات بين الجزائر وفرنسا 1960-1962م"، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، م7، ع 1، 2018م.

29. قندل جمال، "دور الكتلة الافرواسيوية في دعم وتعزيز القضية الجزائرية 1955-1956م"، مجلة الدراسات التاريخية العسكرية، م 4، ع 2، 2022م.

30. لونيسي إبراهيم، ظهور جبهة التحرير الوطني وتطورها إلى غاية 1956م، مجلة المصادر،م7، ع12، الجزائر، 2005م.

31. مصطفى عتيقة، فرنسي جونسون من الفلسفة الوجودية إلى مناصرة الثورة الجزائرية، مجلة العصور الجديدة، م3، ع10، 2013م.
32. مقدم أحمد، " دور السويسري شارل هنري فافورد في مفاوضات واتفاقيات ايفيان1961-1962م"، مجلة العصور، م12، ع 32-33، 2017م.
33. مقلاتي عبد الله، المثقفون الفرنسيون والثورة الجزائرية فرنسيس جونسون نموذجا، مجلة المصادر، ع21، 2010م.
34. مقلاتي عبد الله،" الثورة الجزائرية ومؤتمر طنجة المغاربي (أفريل 1958م)»، مجلة دراسات وأبحاث، م 7، ع 18، الجزائر، 2015م.
35. مقلاتي عبد الله،" مؤتمر طنجة المغاربي ومسالة الوحدة والتضامن مع الثورة الجزائرية"، مجلة المصادر، م 11، ع2، الجزائر، 2009م.
36. يخلف عبد القادر، " أبعاد بيان اول نوفمبر 1954 م بين مرجعيات إعادة تأسيس الدولة الجزائرية واستراتيجيات المستقبل "، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، م1، ع1، 2022.
37. يخلف عبد القادر، " المفاوضات الجزائرية الفرنسية (المعركة السياسية)" ، مجلة العصور الجديدة، م5، ع 19-20، 2015م.
38. يعيش محمد، مؤتمر الصومام 1956 واشكالية تسيير قراراته، مجلة البحوث والدراسات، م3، ع 221، 2017.

4) المذكرات والأطروحات:

أ-دكتوراه:

1. إيدو شعبان، شبكات الدعم الثورة التحريرية في أوربا الغربية 1957م-1962م، أطروحة الدكتوراه، قسم التاريخ، جامعة جيلالي الياس، سيدي بلعباس، 2017-2018م.

2. جبلي الطاهر، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية 1954م-1962م، أطروحة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2008م-2009م.
3. سلطان نجاح،" نشاط مكاتب جبهة التحرير الوطني الجزائرية في أوروبا 1954-1962م"، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه ل. م. د تاريخ معاصر، تخصص تاريخ الجزائر من نهاية الحرب العالمية الأولى الى الاستقلال، جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2020-2021م.
4. شعبوني أمينة،" مواقف سويسرا من الثورة الجزائرية 1954-1962م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر2 أبو قاسم سعد الله، الجزائر، 2020-2021م.
5. قاسمي يوسف، "مواثيق الثورة الجزائرية دراسة تحليلية نقدية 1954م- 1962م"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة الحاج لخضر، باتنة, 2008م- 2009م.
6. مريوش أحمد، الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية والثورة التحريرية 1954م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2005-2006م، جامعة الجزائر.
7. مصمودي ناصر الدين، الولاية الثانية وعلاقتها بالولايات التاريخية والهيئات القيادية للثورة 1954-1962، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 3، 2017.
8. مفتوح فريدة،" البناء الإعلامي للنشاط الديبلوماسي ابان الثورة التحريرية الجزائرية من خلال صحيفة المجاهد 1956-1962م دراسة وصفية تحليلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الاعلام والاتصال، تخصص صحافة مكتوبة وملتيميديا، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2021-2022م.

ب-ماجستير:

1. بودرهم فاطمة، " حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة 1954_1964 م "، مذكرة ماجستير مقدمة لقسم التنظيمات بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994م.
2. بومالي أحسن، " مظاهر من تنظيم جبهة التحرير الوطني في بداية الثورة 1954-1956 م"، رسالة ماجستير في الاعلام، جامعة الجزائر معهد علوم الاعلام والاتصال، الجزائر، ديسمبر 1985 م.
3. روافيس جمال، قضايا من تاريخ الثورة الجزائرية، العصفور الأزرق حادثة الاليزي وشبكة جونسون 1955-1960م، مذكرة لنيل الماجستير في تاريخ الجزائر المعاصر، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2016-2017م.
4. شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة باتنة، تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف، 2005- 2006.
5. كمون عبد السلام، مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية 1954، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، 2013.

ج-ماستر:

8. بلمسعود سارة، أحلام بن مقيدش، " جبهة التحرير الوطني بين التركة التاريخية والسياسية 1954-1988م"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر: الوطن العربي المعاصر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019-2020م.
9. بوراس فاطمة، مروة رحال، " الاتصالات الجزائرية الفرنسية المفاوضات 1956-1962م"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ عام، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018م.

10. بورعدة زكية، نوال مشنتل،"مؤتمر القاهرة 20 أوت 1957م التداعيات والخلفيات"، مذكرة مقدمة لنيل على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة يحيى فارس بالمدية، المدية, 2015-2016م.

11. مساوي رحمة، شامة موساوي، " المفاوضات الجزائرية الفرنسية 1960-1962م"، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ تخصص تاريخ مغرب عربي معاصر، جامعة العقيد أحمد درارية، أدرار، 2019-2020م.

5) القواميس والمعاجم:

1. خطاب رشيد، أصدقاء الخاوة لدعم العالمي لثورة التحرير الوطني، قاموس بيوغرافي، تر: مصطفى ماضي، دار الخطاب، 2013م.

2. عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
المقدمة	أ
الفصل الأول: جبهة التحرير الوطني	
المبحث الأول: ظروف ميلاد جبهة التحرير الوطني	**16-8**
المبحث الثاني: مبادئ وأهداف جبهة التحرير الوطني	**21-17**
المبحث الثالث: نشاط جبهة التحرير الوطني بالداخل	**28-22**
المبحث الرابع: نشاط جبهة التحرير الوطني في المؤتمرات الدولية	**33-29**
الفصل الثاني: مكاتب جبهة التحرير الوطني بأوروبا الغربية سويسرا انموذجا	
المبحث الأول: سويسرا محطة لانتشار الثورة في أوروبا	**35**
المبحث الثاني: مكتب جبهة التحرير الوطني بمدينة لوزان	**40-36**
المبحث الثالث: اكتشاف مكتب لوزان1959م	**42-41**
المبحث الرابع: تداعيات اكتشاف مكتب لوزان	**43-42**
المبحث الخامس: موقف الشرطة الفدرالية السويسرية	**45-44**
الفصل الثالث: موقف سويسرا من الثورة الجزائرية	
المبحث الأول: موقف سويسرا من قضية اللاجئين الجزائريين	**49-47**
المبحث الثاني: شبكات الدعم السويسرية	**62-50**
المبحث الثالث: انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف 1960م	**68-63**
المبحث الرابع: موقف الاتحادات الطلابية السويسرية	**71-69**
المبحث الخامس: دور سويسرا في المفاوضات 1960-1962م	**92-72**
خاتمة	**96-94**

فهرس الموضوعات

قائمة الملاحق	**99-112**
قائمة المصادر والمراجع	**114-126**
فهرس الموضوعات	**128**
ملخص الدراسة	**129**

ملخص الدراسة

ساهمت أحداث ما قبل أول نوفمبر1954 م من ظهور جبهة التحرير الوطني التي كانت ترغب في توحيد صفوف الجزائريين داخل قالب الكفاح المسلح، وبمنظمة واحدة وقيادة جماعية لصد الابادة الفرنسية وفقا لمبادئها، حيث ساهمت في تدويل القضية الجزائرية وهذا كان من أهدافها الخارجية، نشطت في الخارج بالبلدان المجاورة لفرنسا وكان نشاطها الدبلوماسي في سويسرا سريا بإنشاء مكتب لوزان1956 م، وكان موقف سويسرا متشدد ومعارضا لأي نشاط سياسي على أراضيها يمس أمنها، لكن رغم هذا كانت لها وساطة بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي في المفاوضات–1960 1962م التي توجت في الأخير باتفاقية ايفيان الثانية التي على اثرها تم وقف إطلاق النار 19 مارس1962 م .

الكلمات المفتاحية: جبهة التحرير الوطني – الجزائر –سويسرا – فرنسا

Summary

The events leading up to the first of November 1954 witnessed the emergence of the National Liberation Front (FLN) which aimed to unify the Algerians under the framework of armed struggle, with a single organization and collective leadership to resist French colonization according to its principles. It contributed to internationalizing the Algerian cause, which was one of its external objectives. The FLN was active abroad in neighboring countries of France and its diplomatic activity in Switzerland was conducted secretly through the establishment of an office in Lausanne in 1956. Switzerland had a strict position opposing any political activity on its territory that could jeopardize its security, yet it played a mediation role between the Algerian and French parties during the negotiations from 1960 to 1962, which eventually led to the signing of the Evian Accords, resulting in a ceasefire on March 19, 1962.

Keywords: National Liberation Front - Algeria - Switzerland - France